مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــــد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب　　أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل　　عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة　　محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٣　　العدد (٥٠)　　شتاء ٢٠١٠/٢٠٠٩

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

الطبعــة الأولى

عمـان – شتاء ٢٠٠٩/٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د.سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابـي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـــذوب لبنان	أ.د.محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً وألا تكون مقدمة للنشر في مكان آخر.

٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلَّغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة أشهر من تسلّم البحث.

٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً، أو جزءٍ منه بأي شكل، وبأية لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٥. تعبّر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.

٦. يُمنح صاحب البحث مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه، بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر بنظام Office / IBM على قرص (DISK or CD) مرفقةً مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠ كلمة، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقـال الافتتاحـي

٧ الحراك السياسي والأمني في الشرق الأوسط، الدلالات والآفاق
رئيس التحرير

البحوث والدراسات

١٥ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان
أحمد البرصان

٤٣ النظام العربي ... البحث عن الشكل والدور الدولي
عبد الفتاح الرشدان

المقالات والتقارير

٦٥ مستقبل المنطقة العربية في ظل مشاريع التغيير الخارجية
مركز دراسات الشرق الأوسط

٨٣ العرب وتركيا، التباس العلاقة والدور في المعادلات الإقليمية والدولية
محمد نور الدين

٩٥ الخيارات الفلسطينية بين المصالح الوطنية والضغوط الخارجية
عاطف عدوان

١٠٥ مؤشرات العلاقة بين تطور الاستثمار ومستوى المعيشة في الأردن
أمين جابر

١١١ القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، الواقع والمستقبل
مركز دراسات الشرق الأوسط

١٢٧ الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الأجنبية
عبد السلام بغدادي

١٤٣ وضع السلطة الفلسطينية دون انتخابات في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٠
مركز دراسات الشرق الأوسط

المقال الافتتاحي

الحراك السياسي والأمني في الشرق الأوسط
الدلالات والآفاق

رئيس التحرير/ جواد الحمد

تسارعت وتيرة الحراك السياسي والأمني في المنطقة قبيل اكتمال عام على استلام الرئيس باراك أوباما لمنصبه، حيث سبق هذا الحراك متعدد المستويات تقييمات سلبية لسياسات الرئيس أوباما في أنحاء العالم، بما في ذلك الفشل في سياساته الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتوافق هذا الحراك مع انسدادات حرجة في عدد من الملفات الساخنة في المنطقة، وعلى رأسها ملف الصراع العربي- الإسرائيلي، وعملية السلام والملف النووي الإيراني والمصالحة الفلسطينية وبرامج التنمية الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي.

تشير القراءة المنهجية لحجم ونوع المتغيرات في العام ٢٠٠٩ إلى تزايد قدرة وقوة المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان، وتشير كذلك إلى تزايد في هشاشة النظام السياسي العربي، وفشله الاقتصادي والاجتماعي المتواصل، وفي نفس الوقت تشير إلى تصاعد قوة ونفوذ اليمين الصهيوني المتطرف في الكيان الإسرائيلي حتى سيطر على الحكومة في الربع الثاني من العام ٢٠٠٩.

المعلومات الأولية تشير إلى تزايد الأخطار الصهيونية على مجمل المنطقة بما في ذلك منطقة الخليج العربي والعراق، إضافة إلى كل من فلسطين ولبنان، حيث مثلت التصريحات واللهجة الصهيونية المتعالية على العرب إطارا ناظما لسياسات الكيان الإسرائيلي في المرحلة القادمة، وعلى الأخص الخطاب الأول لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي أغلق فيه أفق التسوية السياسية حول كل قضايا الحل النهائي كما يسمونها، واتهم العرب وإيران بكل

الاتهامات المتطرفة، وكذلك تصريحات وزير خارجيته إفيغدور ليبرمان اللاحقة التي كانت أكثر تطرفا وإساءة واستخفافا.

وقد قرأت النخب العربية هذه الأفكار والتوجهات بوصفها خطرا على الاستقرار والأمن في المنطقة العربية، سواء على صعيد الاختراق الأمني المتنامي من قبل جهاز الموساد في الدول العربية (وآخرها اغتيال قيادي في حماس في مدينة دبي)، أو على صعيد التهديد باستخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين واللبنانيين والإيرانيين والسوريين على حد سواء، بل ومحاولات بناء قواعد عسكرية برية على سواحل البحر الأحمر خاصة في أرتريا وإثيوبيا.

وعلى صعيد آخر تتنامى قوة إيران العسكرية على مستوى الأسلحة التقليدية بشكل ملحوظ، كما نجحت في نيل عضوية النادي النووي العالمي بنفس الوقت الذي تحاول إيران أن تمدد نفوذها في المنطقة العربية، وعلى الأخص في كل من العراق واليمن، إضافة إلى علاقاتها القوية مع كل من سوريا والمقاومة اللبنانية والفلسطينية، وهو ما يشير إلى السعي الإيراني المتواصل للعب دور القوة الإقليمية العظمى حسب تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد مؤخرا، وهو ما شكل مصدرا للقلق لدى الأوساط العربية الرسمية منها والشعبية، وخاصة في منطقة الخليج العربي واليمن حول نوايا إيران المستقبلية تجاه المصالح العربية والأمن العربي.

وشهدت المنطقة تحولا في نوعية ومضمون الحراك التركي السياسي والاقتصادي الذي انطلق في ظل سياسة معلنة للعب دور إقليمي رئيس، إضافة إلى الاستدعاء العربي والفلسطيني لهذا الدور في أكثر من محطة، ما أعطى فرصة لتركيا لتكون طرفا مهما في بلورة مستقبل الشرق الأوسط والمنطقة العربية والصراع العربي- الإسرائيلي، خاصة أن نخبا عربية واسعة تنظر إلى فرصة تحالف عربي- تركي لتحقيق أهداف ثلاثة مجتمعة:

- الحد من نفوذ إيران وتنامي أطماعها.
- الحد من عدوانية إسرائيل ونفوذها وتفردها في الهيمنة على المنطقة.
- دعم التنمية الاقتصادية العربية نظرا لما يتمتع به الاقتصاد التركي من قوة ونجاح.

وعلى صعيد الصراع العربي- الإسرائيلي فقد تراجع الموقف العربي كثيرا أمام التطرف الإسرائيلي من جهة وفي ظل الضغوط الأمريكية المتواصلة حتى يكاد يتحلل من مسؤوليته العربية بل والأخلاقية عن الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني من جهة أخرى، واستغل بعض العرب الخلاف الفلسطيني الحاد شمَّاعة لتبرير مواقفه تلك، ومال البعض منهم إلى الاصطفاف مع طرف فلسطيني يوافقه إزاء عملية السلام ضد طرف آخر، مما جعل الموقف العربي في المحصلة غير داعم للقضية الفلسطينية.

ومن المهم أن نشير في رسم مشهد الحراك إلى التراجع الكبير والفشل في برامج التنمية العربية التي تبررها الحكومات تارة بمسؤوليات الصراع العربي- الإسرائيلي ومتطلباته وتداعياته، وتحملها تارة أخرى لأعمال العنف الداخلي التي تقوم بها بعض المجموعات داخل بعض الأقطار العربية، لكن وعي النخب العربية السياسية والاقتصادية تجاوز مثل هذه التبريرات ويعبر بوضوح عن عدم قناعته بها، ويعزو هذا الفشل إلى سياسات الحكومات الذاتية او الخارجية والفساد المالي والإداري المستشري فيها بأشكال مختلفة.

وبناء على ذلك فإن الحراك السياسي والأمني الجاري في الشرق الأوسط اليوم سواء أخذ طابع التحشيد الأمريكي- الإسرائيلي ضد إيران، أو الضغط السياسي والأمني على الفلسطينيين لاستئناف المفاوضات العبثية المجرَّبة، أو الضغط العربي باتجاه إضعاف قوة المقاومة الفلسطينية والعربية، أو فشل سياسات الحكومات في إحداث النهضة التنموية الشاملة في أقطارها، أو تنامي النفوذ الإيراني والقدرة على إنشاء حالات من عدم الاستقرار كما هو الحال في كل من اليمن والعراق على وجه الخصوص، فإن ثمة دلالات استراتيجية يعنيها هذا الحراك لعام ٢٠١٠، وأهمها:

١. استمرار العجز السياسي العربي عن بلورة رؤية مشتركة أو مواقف مشتركة لإحداث النهضة الحقيقية والتنمية الشاملة.

٢. استمرار عملية السلام في المراوحة في مكانها، وسعي الولايات المتحدة لتدعيم قواعدها الفاشلة سابقا.

٣. عجز الإدارة الأمريكية الجديدة عن تقديم أي رؤية فكرية أو سياسية أو أمنية تأخذ بالاعتبار مصالح الأمة وشعوب المنطقة.
٤. تحقق نظرية الفراغ القيادي في المنطقة العربية مما يفتح الفرصة لملئها من قبل أطراف أخرى، سواء كانت إقليمية إسلامية وصديقة كإيران وتركيا، أو معادية كإسرائيل.
٥. تواصل ضعف القراءة التحليلية للمتغيرات الإقليمية والدولية من قبل قيادة السلطة الفلسطينية (حركة فتح)، ما يجعلها عاجزة عن قيادة المشروع الوطني الفلسطيني وتشجيع المصالحة الداخلية بالتعاون مع القوى الرئيسة وعلى رأسها حماس، بعيدا عن إملاءات الاحتلال والاستجابات للضغوط الأمريكية.

في مقابل ذلك فإن التطلعات النخبوية والشعبية في المنطقة أصبحت تنظر إلى نموذج المقاومة اللبنانية والفلسطينية، التي هزمت إسرائيل عسكريا، بوصفها خيارا واقعيا يحقق الأهداف ويحمي مصالح الأمة، ويحجّم غطرسة القوة الصهيونية، ويؤسس لمرحلة تحرير ودحر للاحتلال ممكنة التحقق على المدين المتوسط والبعيد.

ويعمل هذا الحراك، في بعديه السياسي والأمني، ليشكل واقع المنطقة والأمة وفق عدد من السيناريوهات مع نهاية عام ٢٠١٠، وأهمها:

١. تنامي القوة العسكرية الإيرانية والاعتراف الدولي بها لتصبح إيران شريكا في رسم مستقبل المنطقة على الصعيد الدولي، حيث تصبح المواقف العربية ضدها دون جدوى.
٢. نجاح مشروع دايتون في الضفة الغربية والمشروع الأمريكي الجديد تجاه عملية السلام، واستمرار الضغط العربي على حركة حماس في كسر شوكة المقاومة الفلسطينية، ما يتيح الفرصة للمشروع الصهيوني لتحقيق قفزة نوعية على حساب المصالح العربية العليا وحقوق الشعب الفلسطيني، خاصة فيما يتعلق بالتطبيع العربي والإسلامي الرسمي معه، أو تزايد الدعم الأمريكي متعدد المستويات.

٣. تفاقم الأزمة الإيرانية- الأمريكية الإسرائيلية إلى حد الصدام المسلح واستخدام القواعد الغربية في الخليج العربي وفي دوله، ما قد يدفع المنطقة نحو تناحر داخلي واستنزاف للموارد، كما حصل في حروب الخليج السابقة منذ عام ١٩٨٢، وهو ما يزيد من ضعف الأمة العربية، ويوفر الفرصة لسيادة الخيارات الإسرائيلية في المنطقة.

٤. في حال غامرت إسرائيل باحتلال قطاع غزة أو مهاجمة سوريا أو المقاومة اللبنانية وفشلت في تحقيق أهدافها فإن محور المقاومة والممانعة العربي- الإسلامي في المنطقة سيتمكن من فرض رؤيته وبرنامجه خيارا إستراتيجيا للأمة بمجموعها.

وختاما، فإن هذا الحراك وفق هذه القراءة يحمل في طياته مخاطر جمة، كما يشكل فرصا للقوه الحية في الأمة لتحقيق تحول مهم في المنطقة على طريق تحقيق المصالح العليا للأمة، خصوصا ما يتعلق باسترجاع الحقوق المغتصبة، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتقليل مصادر التهديد الخارجي، وتشكيل قوة لها وزنها على المستوى الدولي.

البحوث والدراسات

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان

أحمد البرصان*

أعلن الرئيس الأمريكي أوباما عن استراتيجيته الجديدة في أفغانستان، في خطابه الذي ألقاه في الأول من كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٩ في قاعدة ويست بونت، وأكد أوباما في آذار/ مارس ٢٠٠٩ نيته تبني الاستراتيجية بعد فشل استراتيجية الرئيس السابق بوش الابن في أفغانستان بعد أكثر من ثمان سنوات من التدخل العسكري الأمريكي فيها، عندما شنت إدارة بوش حربها على حركة طالبان في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠١، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بسبب إيواء حركة طالبان لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن الذي اعتبرته إدارة بوش مسؤولا عن هجمات ١١ سبتمبر، وأدت إلى تدمير البرجين في مدينة نيويوك، وكذلك الهجوم على مقر وزارة الدفاع (البنتاغون)، مما أدى إلى مقتل حوالي ثلاثة آلاف من الأمريكيين، وهي المرة الأولى التي تواجه الولايات المتحدة هجوما داخل أراضيها.

وقد تضمن خطاب أوباما الخطوط العامة لاستراتيجيته الجديدة التي جاءت في ثلاثة عناصر بقوله: "هناك ثلاثة عناصر جوهرية لاستراتيجيتنا: جهد عسكري لتهيئة الظروف للمرحلة الانتقالية، ونهضة مدنية تفرض اتخاذ الإجراءات الإيجابية، وشراكة فعالة مع باكستان"[(١)]، وكان أوباما قد قال في مقابلة له في آذار/ مارس ٢٠٠٩ إن الحل العسكري لن يكون حلا للمعضلة الأمريكية في أفغانستان، خاصة مع تزايد قوة حركة طالبان، حيث قال رئيس الاستخبارات الباكستانية السابق إحسان عبد الحق إن ٧٠٪ من الأراضي الأفغانية هي خارج سيطرة قوات التحالف ولم تستطيع القوات الأفغانية أن تفرض سيطرتها على الأرض رغم زيادة عددها وتدريبها، وأكدت المصادر الأمريكية هذا القول في أن قوات (ISAF) والحكومة المركزية تسيطر بشكل فعال نسبيا على ٣٠٪ من الأراضي الأفغانية[(٢)].

وقد جاءت استراتيجية أوباما بعد تسعة اجتماعات مطولة مع فريق الأمن القومي ومستشاريه[(٣)]، في الإدارة الأمريكية من أجل الوصول إلى استراتيجية تخرج واشنطن من

* أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الحسين بن طلال- الأردن

تورطها في أفغانستان التي وصفت بأنها مقبرة الإمبراطوريات[٤]!

وقد جاءت استراتيجية أوباما بعد تدهور الوضع في أفغانستان، حيث أعادت طالبان تنظيم قواتها ومقاومتها ضد القوات الأمريكية وقوة مساعدة الأمن الدولية ISAF، وكان أوباما قد عين الجنرال ستانلي ماكريستال في نيسان/ مايو ٢٠٠٩ قائدا للقوات الأمريكية في أفغانستان، وعين أيضا سفيرا جديدا للولايات المتحدة صاحب خبرة أيضا في الشأن الأفغاني، حيث كان قائدا للقوات الأمريكية في أفغانستان قبل تقاعده الجنرال كارل إيكنبري، في محاولة لسد الفجوة بين القيادة العسكرية والفريق المدني في أفغانستان، فقد كان التعاون العسكري والمدني قد شكل مشكلة في عهد إدارة بوش الابن، وجاء أوباما لوضع خطة تعاون عسكرية- مدنية Civil-Military للخروج من المستنقع الذي وجدت واشنطن نفسها فيه تريد الخروج منه ولكن دون أن تظهر هزيمتها[٥].

وقد اعتبرت استراتيجية أوباما الجديدة بأنها استراتيجية خروج من أفغانستان؛ حيث أعلن إرسال ٣٠ ألف جندي أمريكي إضافي إلى القوات الموجودة، كما أن بعض دول الناتو وقوات التحالف قد أعلنت أنها سترسل ما بين ٥-٧ آلاف جندي، رغم أن بعض تلك الدول قد أعلنت عدم رغبتها في إرسال قوات جديدة، وبعضها يريد الانسحاب، وأن الرأي العام، سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا، قد تراجع في تأييده للحرب بعد أن طالت وتدهور الوضع، وأعلن أوباما أنه سيسحب القوات الأمريكية بعد ١٨ شهرا، أي في تموز/ يوليو ٢٠١١، وهذا يعني أن إرسال القوات والتصعيد الأمريكي ما هو إلا غطاء للانسحاب (استراتيجية خروج Exit Strategy) من حرب أخذت الأصوات السياسية وحتى العسكرية تشبهها بحرب فيتنام التي هُزمت فيها الولايات المتحدة، وأدى هذا إلى نفي أوباما في خطابه التشبيه بفيتنام بقوله: "هناك من يقولون إن أفغانستان هي فيتنام أخرى، وهم يقولون إن أفغانستان لا يمكن أن يتحقق لها الاستقرار، وإنه من الأفضل لنا أن نوقف خسائرنا وأن ننسحب بسرعة، غير أن ذلك يعتمد على قراءة زائفة للتاريخ.، لأننا بخلاف ما جرى في فيتنام معنا تحالف عريض يضم ٤٣ دولة يدرك مشروعية ما نفعل، وعلى عكس فيتنام فإننا لا نواجه تمردا شعبيا له قاعدة عريضة، والأهم من كل ذلك هو أنه على عكس فيتنام فقد جرى الهجوم البشع على الشعب الأمريكي من أفغانستان"[٦].

وقد جاء إرسال القوات الأمريكية بعد أن طلب الجنرال ماكريستال مزيدا من القوات حتى تحقق واشنطن أهدافها، ولكن السفير الأمريكي كارل أيكنبري قد أرسل تقريرا للبيت الأبيض يطلب فيه من الرئيس الأمريكي عدم إرسال قوات جديدة إلا بعد قيام الحكومة الأفغانية برئاسة حامد قرضاي بالقيام بإصلاحات وتغييرات واسعة تشمل مكافحة الفساد في بلاده التي احتلت المرتبة الثانية في العالم بالفساد بعد الصومال(٧).

وقبل أن نسترسل في تحليل استراتيجية أوباما الجديدة وعناصرها العسكرية والمدنية والإقليمية لا بد من الإشارة إلى خلفية تاريخية للوضع الداخلي والإقليمي لأفغانستان.

الخلفية التاريخية للاحتلال الأمريكي لأفغانستان

تميز تاريخ أفغانستان في القرن التاسع عشر بالمواجهة مع الإمبراطورية البريطانية التي كانت موجودة في الهند، فكانت الحرب الأفغانية- البريطانية الأولى (١٨٣٨-١٨٤٢) التي أُبيدت فيها القوات البريطانية التي كان عددها ٤٥٠٠ جندي، وفي الحرب الأفغانية- البريطانية الثانية (١٨٧٨-١٨٨٠) التي هُزمت فيها بريطانيا أيضا، اعتبرت بريطانيا أن أفغانستان تهدد الوجود البريطاني في الهند.

وحدث أيضا صراع بين بريطانيا وروسيا القيصرية في آسيا الوسطى، إذ خشيت بريطانيا وصول روسيا للبحار الدافئة، وبعد تقسيم الهند وتأسيس باكستان الدولة الإسلامية الجديدة تداخلت قبائل باكستان وأفغانستان، خاصة في الجنوب من قبائل البشتون والبلوش.

تتميز أفغانستان بالتضاريس الوعرة التي يصعب لقوة خارجية السيطرة عليها في ظل أنها مثالية لحرب العصابات وكثرة الكهوف والجبال وقسوة المناخ، كما أنها دولة قارية مغلقة ليس لها منفذ على البحار والمحيطات، ولكنها مهمة استراتيجيا في وسط آسيا، حافة اليابس التي قال عن هذه الحافة المفكر الاستراتيجي نيقولاي سبيكمان: "من يسيطر على الحافة يسيطر على أوراسيا، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم".

وفي ظل الحرب الباردة تميزت أفغانستان بالاستقرار حتى انقلاب الجنرال (محمد داود) عام ١٩٧٣، وتحويلها إلى نظام جمهوري، ثم الانقلاب الذي قاده (نور محمد ترقي) زعيم حزب الشعب الديمقراطي في ١٩٧٨ على (داود خان وقتله)، وفي ظل الصراع على السلطة والانقلابات المتتابعة من (حفيظ الله أمين) ثم (برباك كرميل)- الذي كان في عهده التدخل

السوفييتي في ١٩٧٩- فُتح الباب لقيام الحرب على السوفييت لإخراجهم من أفغانستان بقيادة حركات الجهاد التي دعمتها الولايات المتحدة وباكستان(٨).

وكان دعم الولايات المتحدة للمجاهدين ضمن نظرية مستشار الأمن القومي زبجنيو بريجنسكي الذي قال: "الإسلام كفيل بإسقاط الشيوعية"[٩]، وقد جذبت حرب الجهاد المتطوعين من مختلف العالم الإسلامي، وأدت إلى إخراج السوفييت في شباط/ فبراير ١٩٨٩ من أفغانستان في عهد الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف بعد معاهدة جنيف ١٩٨٨، وبعد عامين في عام ١٩٩١ انهار الاتحاد السوفييتي! ولكن بعد الانسحاب السوفييتي حدث صراع دموي مدمر بين الأحزاب والجماعات الإسلامية على الحكم في أفغانستان أدى إلى الفوضى ما بين ١٩٩٢-١٩٩٦، مما أدى إلى ظهور حركة طالبان ١٩٩٤ معتمدة على طلبة المدارس الدينية بزعامة (الملا عمر) والتي تنتمي إلى المدرسة الديبوندية الحنفية.

وعملت الاستخبارات الباكستانية ISI على دعم حركة طالبان لتحقيق الاستقرار في أفغانستان العمق الاستراتيجي لها وبوابتها لآسيا الوسطى، وفي عام ١٩٩٦ استطاعت طالبان التي حظيت بتأييد شعبي السيطرة على العاصمة كابول، وإسقاط الحكومة التي لجأت إلى شمال البلاد بقيادة أحمد شاه مسعود والرئيس الأفغاني برهان الدين رباني، وسيطرت طالبان تقريبا على ٨٠٪ من أفغانستان.

جذب انتصار حركة طالبان، والاستقرار الذي حققته نسبيا، الاهتمامَ الأمريكي بها شريكا في المواجهة مع إيران الشيعية، وأن سيطرة طالبان قد تفتح المجال للشركات البترولية الأمريكية بالاستثمار في بترول بحر قزوين ومد خط أنابيب للبترول من تركمانستان إلى باكستان والهند مرورا بأفغانستان!

وبالفعل حدثت مفاوضات بين حكومة طالبان والشركات الأمريكية البترولية، وكتب الباكستاني-الأمريكي أحمد رشيد المتخصص في قضايا آسيا الوسطى، ويعمل حاليا مستشارا للمبعوث الأمريكي الخاص للرئيس أوباما لجنوب آسيا ريتشارد هولبروك، كتب أن شركة البترول الأمريكية (UNOCAL) قد أخذت عام ١٩٩٥ تتفاوض من أجل مد خط أنابيب الغاز والبترول من تركمانستان عبر أفغانستان إلى الموانئ الباكستانية على بحر العرب، ودعت الشركة بعض قادة طالبان عام ١٩٩٧ إلى هيوستن بولاية تكساس التي كان حاكمها جورج

بوش الابن قبل الترشيح للرئاسة الأمريكية، وكان طرح الشركة دفع ١٥ سنتا عن كل ألف قدم مكعب يضخ عبر الأراضي الأفغانية، وكانت مصالح الشركة البترولية تملي سياسة الولايات المتحدة تجاه طالبان في تلك الفترة(١٠).

كان تصور صانعي القرار في الولايات المتحدة إمكانية التعايش مع الحركة على غرار شركة أرامكو في السعودية، وفي جلسة استماع في الكونغرس الأمريكي قال رئيس قسم العلاقات الدولية في شركة يونكتال جون ماريسكا: "إن تزايد الطلب على الطاقة في آسيا، ومع المقاطعة الأمريكية لإيران، يُبْقي أفغانستان الطريق الوحيد لمرور البترول من منطقة بحر قزوين إلى الموانئ الباكستانية"، وكانت الشركة تنتظر الاعتراف الدولي بحركة طالبان وعمل البنوك الأجنبية، فهي تمد خط إنبوب البترول بطول ألف ميل لضخ مليون برميل يوميا، ولكن أمنية الشركة تبددت بعد أربعة أشهر بعد تفجير طال السفارة الأمريكية في شرق أفريقيا في أوغنده، وبالتحديد فإن الشركة ألغت مفاوضاتها مع طالبان وتركت المشروع في كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٨(١١).

وكانت أيضا شركة بريداس BRIDAS المنافسة لشركة يونكتال قد دمجت رصيدها مع شركة ARGENTINA-AMOCO التي كانت فرعا من شركة بريتش بتروليم، وأعلنت بريداس قبل ثلاثة أشهر من يونكتال أنها على وشك توقيع عقد مع طالبان قيمته مليارا دولار، وفي كانون ثاني/ يناير ١٩٩٨ أعلنت طالبان أنها بصدد توقيع اتفاق حول مرور أنابيب الغاز، ولكنها لم تحدد مع أي الشركتين(١٢).

وبعد ذلك جاءت إدارة الرئيس بوش الابن لتتعامل مع طالبان، وهي إدارة توصف بأنها إدارة شركات البترول، حيث يملك بوش شركة بترول، ونائب الرئيس ديك تشيني تقاعد من كبرى شركات البترول الأمريكية HALIBURTON، وكونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي لبوش عضو في مجلس شركة البترول شيفرون التي ضمت لها فيما بعد شركة يونكتال، وقد سمت شيفرون إحدى ناقلات البترول التي تملكها باسم كونداليزا رايس(١٣).

وبعد فشل الحصول على عقد مد أنبوب البترول، أصبحت الحركة محل تفاوض لإسقاطها بسبب موقفها المتشدد وأيديولوجيتها، فكان التخطيط مع إيران وروسيا والهند لإسقاط الحركة، حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فحسب بعض المصادر كان المخطط للهجوم على الحركة وإسقاطها في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠١، ولكن ١١ سبتمبر أوجد

مبررا آخر لكسب التعاطف الدولي لإسقاط طالبان، وإحراج الدول التي اعترفت بها مثل باكستان والسعودية والإمارات العربية لسحب اعترافها والوقوف مع الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب في أفغانستان، وبالفعل تم إسقاط طالبان وتشكيل تحالف شاركت فيه ٤٣ دولة أرسلت بعضها قوات رمزية تصل بضعة أفراد (جدول١)، ونصيبت (حامد قرضاي) من أصول البشتون رئيسا، وحوله طاقم وزاري من الأزوبك والطاجيك الذين كانوا من تحالف الشمال المناوئ لحكومة طالبان، وأصبحت القوات الأمريكية والناتو تحت شعار قوات (إيساف) الدولية للمحافظة على حكومة قرضاي وجلب الأمن والاستقرار لأفغانستان، ولكن ذلك لم يتحقق حتى الآن رغم مرور ٨ أعوام، ما دفع الرئيس أوباما لأن يضع استراتيجية جديدة لتلافي أخطاء إدارة بوش التي اعتمدت على القوة العسكرية ومطاردة قادة طالبان والقاعدة تحت شعار الحرب على الإرهاب.

أسباب ودوافع الاستراتيجية الجديدة

اعتبر الرئيس أوباما أن الحرب في أفغانستان حربا ضرورية "Necessary War" في الوقت الذي اعتبر حرب العراق اختيارية، وكانت إدارة الرئيس بوش قد تورطت في احتلال العراق جراء المقاومة العراقية الشرسة ضد الاحتلال، مما استنزف إدارة بوش وأشغلها عن الوضع في أفغانستان، فأهملت بناء الدولة والتنمية، وأدى ذلك إلى فشل حكومة حامد قرضاي وانتشار الفساد وفشل بناء الدولة الديمقراطية الموعودة إثر الاحتلال عام ٢٠٠١.

وقد شنت أريكا الغارات الجوية مما ألحق أضرارا بشرية كبرى بالمدنيين الأفغان، وأفقدها التعاطف الشعبي الذي أخذ يتجه لصالح طالبان، حتى إن طالبان قامت بتعيين حكام إداريين في ٣٣ مقاطعة من ٣٤ مقاطعة أفغانية! ومع تردى الوضع أخذ القادة العسكريون الأمريكيون يستغيثون بإدارة أوباما لإرسال مزيد من القوات ووضع استراتيجية جديدة لإنقاذ الوضع، وقبل حدوث هزيمة منكرة للولايات المتحدة.

لقد أدى طول الحرب- ٨ سنوات- لأن تفقد الحرب تأييد الرأي العام في الدول المشاركة بقوتها، ثم إن الحرب أخذت تستنزف الاقتصاد الأمريكي في ظل تعرض الولايات المتحدة لأزمة مالية شديدة وحاجة الاقتصاد الأمريكي لخطة إنقاذ جديدة.

وأخذت الحرب تتجه للتأثير على باكستان وعدم الاستقرار فيها مع زيادة قوة طالبان

باكستان وتعاونها مع طالبان أفغانستان، وخشية واشنطن من تطور الأوضاع لانهيار حكومة آصف زرداري، كما أن الجيش الأفغاني وقوات الشرطة عاجزة عن السيطرة على الوضع في أفغانستان لعدة سنوات، إضافة إلى فشل الاستخبارات الأمريكية في الحصول على معلومات دقيقة عن حركة طالبان والقاعدة، عندها وجدت إدارة أوباما، بإجماع القيادة العسكرية في أفغانستان ووزارة الدفاع والمجلس القومي، أنه لا بد من استراتيجية جديدة تفتح المجال لانسحاب أمريكي في المستقبل بعد ٨ سنوات من التورط في أفغانستان.

جاءت إستراتيجية أوباما على أمل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، واعتمدت على ثلاثة عناصر لاستراتيجيتها: العسكرية، والمدنية، والإقليمية بالتعاون مع باكستان.

أولا: الجانب العسكري في استراتيجية أوباما

عندما شُنَّت الحرب على حكومة طالبان التي لا تستطيع المواجهة المباشرة مع القوات الأمريكية، كان تكتيك حركة طالبان الانسحاب وانتهاج حرب العصابات ضد القوات الأمريكية بعد أن تعيد ترتيب نفسها، وكان التكتيك الأمريكي تقليديا في مواجهة حركة متمرسة على حرب العصابات، حيث حاولت بناء حكومة مركزية في كابول العاصمة ومساعدتها على مد سلطتها تدريجيا، مع بناء جهاز بيروقراطي جديد لإدارة البلاد، ومجتمع ديمقراطي، ولكن إدارة بوش، التي كانت متحمسة لإسقاط حكومة طالبان أكثر من تفكيرها في ما يمكن فعله بعد الحرب، وقعت في سوء الإدراك عن طبيعة جغرافية البلاد الواسعة الجبلية، ومجتمع متعدد الأعراق تصعب على حكومة مركزية السيطرة عليه، حيث لم تستطيع أمبراطورية بكل قواها أن تخضع أفغانستان لسيطرتها عبر التاريخ الحديث.

يبلغ عدد سكان البلاد ٣١ مليون نسمة، يشكل السنة منهم ٨٠٪، والشيعة ١٩٪، و٤٢٪ من السكان من البشتون، و٢٧٪ من الطاجيك، و٩٪ من الأوزبك والهزارة، و٣٪ من التركمان، و٢٪ من البلوش، و٢٪ لأقليات أخرى، وطبيعة المجتمع قبلية، ونسبة الأمية فيه مرتفعة، وهو مجتمع متمسك بدينة، ويرفض الخضوع للأجنبي[١٤].

وحيث أن البلاد منفتحة الحدود ووعرة الطبيعة يصعب السيطرة عليها، مما يسهل العبور والخروج للدول المجاورة وتدفق السلاح منها، فالحدود مع باكستان ٢٤٣٠كم، ومع إيران ٩٣٦كم، ومع طاجكستان ١٠٢٦كم، ومع تركمانستان ٧٤٤ كم، ومع الصين ٧٦كم،

ومع أوزباكستان ١٣٧كم، بالإضافة إلى الامتداد القبلي داخل الحدود، وبعض الدول المجاورة لا تستريح للوجود الأمريكي على حدودها كما هو حال إيران والصين مثلا[١٥].

ورغم الحشد الأمريكي لمشاركة بعض الدول بإرسال قواتها، ولو بشكل رمزي، كانت إدارة بوش تخطط لاحتلال العراق، فأرسلت القوات لهزيمة طالبان، وركزت قواتها في العاصمة كابول، وقامت بغارات جوية لمطاردة عناصر القاعدة وطالبان بالقوة الجوية، ولم تكن إدارة بوش معنية بمشاكل أفغانستان الداخلية، ولا حتى ببناء البلاد، رغم تصريحاتها؛ فقد سحبت الإدارة الأمريكية القوات الخاصة وتوجهت للإعداد لغزو العراق.

واستطاعت الولايات المتحدة أن تحصل على إصدار قرار مجلس الأمن ١٣٨٦ الصادر في ٢٠كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠١، أي بعد أقل من شهرين من الحرب على طالبان، بإرسال قوات مساعدة الأمن الدولي (ISAF)، وقد تحددت مهام القوات الدولية في العاصمة فقط، وتولى الناتو قيادتها في آب/ أغسطس٢٠٠٣، وتعتبر مهمة الناتو في أفغانستان الأولى في تاريخ الحلف الذي تأسس عام ١٩٤٩ في حمى الحرب للتدخل خارج القارة الأوروبية.

وصدر قرار مجلس الأمن رقم ١٨٨٣، في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، يطلب من الحلف توفير الأمن وفرض القانون وتدريب القوات الأفغانية وتوفير الأمن أثناء الانتخابات، وفي مقاومة المخدرات، ومع نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ وصل عدد قوات إيساف في أفغانستان

(٥٨٣٠٠ ألف) من ٤١ دولة (٢٥ دولة من دول الناتو)، علما أن عدد دول الناتو ٢٨ دولة، وأكثر الدول التي لها قوات في إيساف في تلك الفترة الزمنية هي الولايات المتحدة (٢٦٥٠٠)، و(٨٣٠٠) لبريطانيا، و(٣٤٠٠) لألمانيا، و(٢٨٠٠) لكندا، و(٢٣٠٠) لإيطاليا، و(٢٨٠٠) لفرنسا ، و(١٨٠٠) لهولندا، و(١٦٠٠) لبولندا، وكل هذه القوات تحت قيادة الجنرال ماكريستيال الذي طلب من إدارة أوباما الجديدة مزيدا من القوات بسبب تدهور الوضع وتقدم حركة طالبان وزيادة نفوذها في أفغانستان(١٦).

الدول المشاركة في قوات المساعدة للأمن الدولي (إيساف)*

	Albania	250		Georgia	1		Portugal	145
	Armenia	0		Germany	4365		Romania	990
	Australia	1350		Greece	145		Singapore	9
	Austria	4		Hungary	360		Slovakia	245
	Azerbaijan	90		Iceland	2		Slovenia	130
	Belgium	530		Ireland	7		Spain	1000
	Bosnia & Herzegovina	10		Italy	2795		Sweden	430
	Bulgaria	460		Jordan	7		The Former Yugoslav Republic of Macedonia'	165
	Canada	2830		Latvia	175		Turkey	720
	Croatia	290		Lithuania	250		Ukraine	10
	Czech Republic	480		Luxembourg	8		United Arab Emirates	25
	Denmark	690		Netherlands	2160		United Kingdom	9000
	Estonia	150		New Zealand	300		United States	34800
	Finland	165		Norway	480			
	France	3095		Poland	1910		Total	71030

وقد ساعد تحسن الوضع في العراق على إرسال مزيد من القوات العسكرية إلى أفغانستان، وعبّر أوباما عن قلة عدد القوات في أفغانستان بقوله: "والواقع أنه حينما تقلدت المنصب لم يكن لدينا سوى ٣٢٠٠٠ أمريكي يخدمون في أفغانستان، مقارنة مع ١٦٠,٠٠٠ في ذروة الحرب العراقية "(١٧).

وقد أمر أوباما بإرسال ١٧ ألف جندي بعد توليه الرئاسة، والعدد حاليا يصل إلى ٦٨ ألف جندي، ومع إرسال ٣٠ ألفا خلال الأشهر القادمة فسيصل العدد إلى ٩٨ ألفا، إضافة إلى أن حلف الناتو يتوقع أن يرسل ٧٠٠٠ جندي، مع وجود ٤٠ حاليا، وبذلك تصل قوات الناتو إلى ٤٧ ألفا، مما يجعل القوات الأمريكية والناتو ١٥٠ ألف جندي تقريبا!

* هذا الجدول قبل زيادة بعض الدول لقواتها

وأعلنت القيادة العسكرية الأمريكية أنها سترسل قوات البحرية (المرينز) إلى المناطق التي يزداد فيها نفوذ طالبان في الجنوب والشرق حيث تنتهج طالبان حرب العصابات، ويظهر أن إدارة إوباما تريد الضغط على طالبان لجرها إلى مفاوضات التسوية لقناعة الإدارة أن الحل العسكري غير ممكن، ولذا نجد أن أوباما ركز في خطابه على ملاحقة القاعدة وتفكيكها وهزيمتها، ولم يتطرق بشكل رئيس إلى طالبان مثلما شدد على القاعدة، بل ترك الباب مفتوحا أمام العناصر المعتدلة في طالبان، حتى إن حكومة براون في بريطانيا طالبت صراحة بالتفاوض مع طالبان، وذكرت مصادر باكستانية أن هناك قنوات اتصال خلفية بين واشنطن وطالبان(١٨).

إن الجانب العسكري في الاستراتيجية يركز على حماية مناطق المدن السكنية، وتعميرها وبناء البنية التحتية لكسب تعاطف الناس وإبعادهم عن حركة طالبان، حيث يكون التركيز في الحرب الثورية على كسب الشعب، على اعتبار أن التأييد الشعبي للحركات الشعبية مثل الماء للسمكة، وهذا هو الاختبار القادم الذي تواجهه إدارة أوباما التي تعتمد القوة الذكية في تعاملها في السياسة الخارجية، بتركيزها على البعد المدني في الاستراتيجية الجديدة الذي كانت إدارة الرئيس بوش قد أهملته، فإدارة أوباما.

ويأتي قرار أوباما بإرسال ٣٠ ألف جندي حلا وسطا من الخيارات الثلاث التي طرحها الجنرال ماكريستال: إرسال ٨٠ ألف جندي من أجل نشر القوات على مساحة واسعة لمواجهة طالبان، أو ٤٠ ألفا لإرسالها إلى منطقة الجنوب والشرق الأفغاني، حيث تركز طالبان المكثف، أو إرسال ١٠ آلاف من أجل تدريب القوات الأفغانية، ولكن أوباما يعرف أن المواجهة الشاملة ستكون استنزافا للولايات المتحدة، فاختار إرسال ٣٠ ألفا تعزز القوات الأمريكية والناتو في مواجهة طالبان والقاعدة في الجنوب والشرق(١٩).

وقد اعترف وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس، في خطاب له في ٢٦ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، أن القوة العسكرية ليست الحل لأفغانستان بقوله:"إن أحد أهم دروس الحربين في العراق وأفغانستان هي أن النجاح العسكري غير كاف للفوز؛ التطور الاقتصادي وبناء المؤسسات وحكم القانون وتشجيع التسوية الداخلية والحكومة السليمة

وتوفير الخدمات الأساسية للناس والتدريب وتجهيز القوات العسكرية الداخلية المحلية وقوات الشرطة والاتصالات الاستراتيجية وما إلى غير ذلك، كل ذلك إلى جانب الأمن، تعد من المكونات الضرورية للنجاح على المدى الطويل "[٢٠].

إن الاستراتيجية الجديدة تقوم على نمط الحرب في فيتنام عندما تم التصعيد العسكري لغطاء الخروج "أعلن انتصارك ثم انسحب"[٢١]، وهي الاستراتيجية التي أعلنها الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف الذي منح قواته في أفغانستان عاما كاملا لتحقيق النصر أو الانسحاب، وقد أعلن أوباما عن نيته سحب القوات في تموز/ يوليو ٢٠١١، ولن يرسل مزيدا من القوات التي أعلن عنها وهي ٣٠ ألف جندي، مع القيام بإعداد جيش وشرطة أفغانية لتتسلم الأمن حتى تنسحب الولايات المتحدة، وتقوم استراتيجية أوباما على حماية المدنيين وتحسين الأحوال الاقتصادية لكسب ود الشعب الأفغاني.

إن تكلفة الحرب في ازدياد في أفغانستان وتحمل الخزينة الأمريكية عبئا كبيرا على حساب دافع الضرائب الأمريكي، فقد ارتفعت من ٢٠ مليارا في ميزانية ٢٠٠٥ إلى ٥٥,٢ مليار دولار في ميزانية ٢٠٠٩، ويتوقع أن تصل في ٢٠١٠ إلى ٧٢,٩ مليار دولار، وقد تصل إلى ١٠٠ مليار ، أي إن التكلفة سترتفع من ١,٧ مليارا شهريا عام ٢٠٠٥ إلى ٨ مليارات دولار شهريا في عام ٢٠١٠، وتسعى الخطة الأمريكية إلى زيادة عدد القوات الأفغانية مع ٢٠١٣ إلى ٤٠٠ ألف جندي، وقد أعلن الرئيس الأفغاني أن بلاده لا تستطيع الإنفاق على قواتها العسكرية والشرطة حتى عام ٢٠١٤، مما يعقد الاستراتيجية الجديدة التي تهدف للخروج من المستنقع الأفغاني، علما أن المذكرة التي رفعها مكتب الإدارة والميزانية إلى الرئيس أوباما، عندما طلب ماكريستال زيادة القوات، بيّنت أن التكلفة قد تصل خلال العقد القادم ٢٠١٠-٢٠٢٠ إلى تريليون دولار، والتي عبر عنها أوباما أنها لا تخدم المصلحة الأمريكية[٢٢]!

وتستفيد إدارة أوباما من تجربة الجنرال بترايوس، قائد القيادة المركزية للشرق الأوسط التي تتبع لها القوات الأمريكي في أفغانستان، التي طبقها في العراق رغم اختلاف الظروف، وحيث إن التصعيد بإرسال القوات لن يكون هو الحل باعتراف القادة السياسيين والعسكريين لذا كان لا بد التركيز على العنصر الثاني للاستراتيجية وهو الجانب المدني.

ثانيا: الجانب المدني في استراتيجية أوباما

ركز أوباما على الجانب المدني في استراتيجيته حيث يركز على بناء الدولة والإعمار، ويهتم بالجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وخاصة القضاء على الفساد في أفغانستان، وقد أوضح أوباما بشكل صريح إدانته للفساد بقوله: "فأيام تقديم شيك على بياض قد ولت ... سنكون واضحين حول ما نتوقعه من أولئك الذين يحصلون على مساعدتنا، سندعم الوزارات الأفغانية والمحافظين، والقادة المحليين الذين يقومون على خدمة الشعب الأفغاني ويعملون على مكافحة الفساد، ونتوقع محاسبة أولئك الخاملين الذين لا يفعلون شيئا والفاسدين، وسنركز مساعدتنا أيضا على مجالات، مثل الزراعة التي يمكن أن يكون لها تأثير فوري على حياة الشعب الأفغاني"[٢٣].

وتعتبر ظاهرة الفساد منتشرة بين المسؤولين الأفغان، وقد اتُّهم رئيسُ المجلس المحلي في قندهار، وهو شقيقُ الرئيس قرضاي، بتورطه في تجارة المخدرات والعمالة للاستخبارات الأمريكية (CIA)، بل يسود الاعتقاد بأنه يرأس مجموعة مهمة لتهريب المخدرات تعمل في جنوب البلاد، وتشير التقارير الدولية إلى أن أفغانستان ثاني دولة في العالم في الفساد، وزادت فيها زراعة المخدرات رغم ما تدعيه قوات الاحتلال والحكومة الأفغانية بأنها تقاوم زراعة المخدرات، علما أن حكومة طالبان السابقة استطاعت القضاء على زراعة المخدرات في بعض المقاطعات الأفغانية التي سيطرت عليها، وتقدر قيمة المخدرات التي تهرب من أفغانستان إلى الخارج بـ ٢,٢ مليار دولار، وإن ٩٣٪من المخدرات التي أنتجت في الأسواق العالمية جاءت عام ٢٠٠٧ من أفغانستان[٢٤]، وحسب المصادر الأمريكية فإن ٧٠٪ من إنتاجه في المناطق الجنوبية من أفغانستان، ويعبر من خلال أفغانستان إلى الأسواق بآسيا الوسطى وتركمانستان وأوزباكستان وطاجكستان، ويأتي انتشار المخدرات في ظل ضعف حكومة قرضاي وفسادها وانتشار ظاهرة لوردات الحرب.

وكان السفير الأمريكي كارل أيكنبيري قد طالب بزيادة الإنفاق على المجهود العسكري، ولكنه ربط إرسال القوات بأن تقوم حكومة قرضاي بمكافحة الفساد وإقامة المشاريع المدنية وإعادة البناء وتطوير قوات الأمن الأفغانية[٢٥]، وكانت أفغانستان تعاني في عهد بوش الابن من ضعف التعاون بين السفارة الأمريكية في كابول وقيادة القوات

العسكرية، مما جعل أبوباما يركز على تلافي هذا الضعف بمحاولة تحسين حياة المواطن الأفغاني الذي لم يجد تغيرا ولا استقرار كما صورته الإدارة الأمريكية عندما قالت إنها قادمة لبناء دولة ديمقراطية[٢٦].

ويصف الخبير الاستراتيجي الأمريكي أنتوني كورديسمان استراتيجية أوباما في الجانب المدني بأنها تحاول خلق أوضاع أمنية ملائمة لحماية المراكز المدنية المأهولة بالسكان من أجل الحد من تدفق عناصر طالبان إليها، ومحاولة طرد العناصر المعارضة لحكومة قرضاي والقوات الأمريكية أو إيساف وإبعادها إلى مناطق بعيدة عن المدن، بمعنى إيجاد فاصل بين مقاتلي طالبان والمدن والمراكز السكانية حتى لا يثيروها أو يتغلغلوا بين السكان لكسب تأييدهم وتعاطفهم، ومنع حرية الحركة في الجنوب عن عناصر طالبان والقاعدة، ويترافق ذلك مع تقديم المساعدات للسكان والقيام بمبادرات الإعمار والتنمية، في محاولة للتقريب بين الشعب والحكومة التي فقدت مكانتها خلال ثمان سنوات بسبب الإهمال والفساد[٢٧]!

ولكن المشكلة التي تواجه حكومة قرضاي هي تعرُّضها للنقد من المسؤولين الحكوميين الأمريكيين، حتى إن نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب الأمريكي أعلنت صراحة عن عدم رضاها عن قرضاي ووصفته بأنه شريك "عديم القيمة"[٢٨]، وهذا يتفق مع رؤية نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، ولكن يظهر أن واشنطن لم تجد بديلا له، فهو من البشتون، وحاولت إضفاء الشرعية عليه من خلال إجراء الانتخابات التي أجريت في آب/ أغسطس ٢٠٠٩، ولكن الانتخابات التي كان ينافسه فيها وزير الخارجية السابق عبد الله عبد الله شابها التزييف وعدم النزاهة، وذلك باعتراف المراقبين الدوليين، وقد أعلن عن النية في إعادة الانتخابات في بعض المناطق في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، ولكن عبد الله عبد الله انسحب ورفض الانتخابات، فأعلنت واشنطن تأييدها لقرضاي وأنه الرئيس الشرعي، مما يجعل شرعية انتخاب قرضاي محل استفهام وهو الذي لا يستطيع الخروج خارج العاصمة كابول بسبب الموقع الذي تتمتع به طالبان بين الشعب الأفغاني.

والمشكلة التي كانت إدارة بوش قد اعتمدت عليها لفرض وجودها في أفغانستان هي الاعتماد على المعارضة الشمالية من الطاجيك والأوزبك والبشتون في المدن، للسيطرة على الأرياف في الجنوب، مما خلق عدم التوازن الطائفي، سواء في تشكيل الحكومة أو الجيش.

وتقول كاثي جانون، مراسلة أسوشيتد برس في باكستان، إن الولايات المتحدة تحالفت مع لوردات الحرب الذين اقترفوا قتل أكثر من ٥٠ ألف أفغاني في حروبهم مع بعضهم، وليس لهم شعبية في أفغانستان، وهم سبب الفوضى، ورغم ذلك تحالفت الولايات المتحدة معهم وأعطتهم الامتيازات والمناصب، مثل عبد الرشيد دستم الذي تقلب مرات عديدة من التحالف مع النظام الشيوعي السابق، ثم مع الأحزاب الإسلامية، ثم تحالف مع الولايات المتحدة، والمتهم أيضا بتجارة المخدرات، وهذا ينطبق على إسماعيل خان لورد الحرب الذي تحالفت معه واشنطن عند احتلالها أفغانستان، وتحاول إدارة أوباما تعديل سياستها في أفغانستان لكسب الشعب إلى جانب الحكومة الأفغانية، ولكن ذلك كما تقول كاثي جانون يأتي متأخرا ويصعب تعديله[٢٩].

استعانت القوات الأمريكية بعلماء الأنثروبولوجيا الأمريكيين لمرافقة القوات الأمريكية، كما فعلت في العراق في محاولة لكسب الشعب الأفغاني، ويقول وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في هذا الصدد: "جلبت أمريكا مؤخرا أخصائيين محترفين في العلوم البشرية باعتبارهم استشاريين"[٣٠]، وقد درس هؤلاء بعض القضايا الاجتماعية، مثل كثرة الأرامل، وأن الأبناء يتولون الرعاية فيلتحقون بحركة طالبان، فبدأ الجنود الأمريكيين بتدريب الأرامل على حرفة أو وظيفة، ولكن هذا علاج جزئي لحالات خاصة.

وتتولى بعض الجامعات الأمريكية المساهمة في تقديم الإرشاد من أجل التنمية الزراعية، مثل جامعة تكساس التي تقدم الخبرة لمساعدة إحياء الجامعات في كابول ومزار شريف[٣١].

وبناء على الضغط الأمريكي فقد أعلن الرئيس قرضاي، أثناء تأديته للقسم في الفترة الثانية لرئاسته في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، عزمه على محاربة الفساد في سنوات حكمه الخمس القادمة، وهو أمر يثير الشك لدى كثير من الأفغان.

ومما يؤكد صعوبة المشكلات التي تواجهها استراتيجية أوباما أنها تبدأ من الصفر بعد ثماني سنوات، وقد أعلن ريتشارد هولبروك، المبعوث الخاص للرئيس أوباما لأفغانستان، أنه يجب استئناف عملية إعادة الإعمار المدنية من الصفر، وإن توزيع المسؤوليات في مجال إعادة الإعمار كان معقدا، ولم يحقق لكثير، وإن المشكلات ضخمة في هذا المجال[٣٢].

ولا يقتصر الفساد على الجانب الأفغاني، فقد كانت هناك فضائح انتشرت في السفارة الأمريكية في كابول؛ حيث اتُّهِم بعض العاملين في السفارة من الحراس بالسكر والسلوك الجنسي السيئ، مما دفع الحكومة الأمريكية تحميل الشركة الأمنية "أرمور" المسؤولية وعدم تجديد العقد معها، كما أن شركة بلاك ووتر ذات السمعة السيئة في ممارساتها في العراق تعمل الآن في أفغانستان وباكستان، وتقود عمليات الاغتيالات لمقاتلي طالبان والشخصيات المعارضة، وهي متعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية في مهام خاص بعمليات الحراسة والاغتيالات في أفغانستان(٣٣).

ولكن بوادر الفشل لاستراتيجية أوباما ظاهرة على أرض الواقع، خاصة في كسب عقول الشعب الأفغاني وقلوبه؛ فحسب المصادر الصحفية الأمريكية فإن قادة طالبان يحضِّرون مقدما للحظة الحاسمة التي يعتقدون أنها ستعيدهم للسلطة، وقد قاموا بإنشاء حكومة ظل بمؤسسات من الشرطة والأمن وحكام إداريين للمناطق وقادة(٣٤).

وما يحدث في ولاية لاغمان يعطي مثالا على تنظيم طالبان؛ فهناك حاكم عيّنه قرضاي ويتلقى دعما من آلاف الجنود الأجانب، وآخر مهمته قص الأشرطة، واقتطاع عمولات كبيرة من الدعم الخارجي تؤول إليه، ولكن الحاكم الفعلي والحقيقي هو القائد الطالباني الذي عيّنه الملا عمر، ويعمل في الليل، حيث يتأكد من توزيع أوامر القيادة للإمارة الإسلامية، ويقوم بعزل القادة المحليين ممن يتهمون بالفساد وإن كان على الشبهة(٣٥).

وما يحدث الآن يثير دهشة المراقبين الذين يرون ثقة السكان بحكومة طالبان، على عكس ما أعلن سابقا بالترحيب الذي رافق انهيارها قبل ثمانية أعوام؛ حيث بات السكان يعودون إلى مسؤولي هذه الحكومة لحل مشاكلهم عوضا عن إحالتها إلى المسؤولين التابعين لقرضاي، وقد نقلت الواشنطن بوست عن نائب في البرلمان من قندهار جنوب البلاد قوله: "أعضاء حكومة الظل هم الذين يديرون البلاد في الحقيقة"(٣٦)، ويشعر السكان بالسعادة من قضاء طالبان وسرعته؛ حيث يصدر القاضي حكمه حالا وفقا للشريعة الإسلامية.

إن إدارة أوباما تعمل على الجانب المدني في مرحلة حرجة لتحقيق شيء ما، من انتصار وحفظ ماء للوجه للخروج من المستنقع الأفغاني، وإلى جانب ذلك تبحث الإدارة الأمريكية عن الأمل في الانتصار والخروج من خلال البعد الإقليمي كعنصر ثالث في استراتيجيته.

ثالثا: البعد الإقليمي في استراتيجية أوباما الجديدة

تعتبر باكستان عاملا مهما في محاربة القاعدة وطالبان بحكم الجغرافيا والعلاقات التاريخية بين باكستان وأفغانستان، على اعتبار أن لباكستان علاقة بدعم حركة طالبان من خلال الاستخبارات الباكستانية (ISI)، لأن الأخيرة تعتبر أفغانستان العمق الاستراتيجي لها ومجالها الحيوي وطريق العبور لآسيا الوسطى، وكانت باكستان أول دولة تعترف بحكومة طالبان، ولكن بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتحت الضغط الأمريكي ضمن سياسة بوش الابن (إما معنا أو ضدنا في محاربة الإرهاب) كما سماه بوش، حدث تحول كبير في علاقة باكستان مع طالبان وتخلت عندها، وأخذت تطارد عناصرها وعناصر حليفها تنظيم القاعدة وتقوم بتسليم من يلقى القبض عليه للقوات الأمريكية، حتى إنها خلافا للأعراف الدبلوماسية سلّمت سفير طالبان في باكستان عبد السلام ضعيف للقوات الأمريكية.

وتحوَّل الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف من مؤيد إلى طالبان إلى محارب لها؛ فاتحا القواعد العسكرية الباكستانية للقوات الأمريكية لاستعمالها في مطاردة عناصر طالبان والقاعدة، وساهمت القوات الباكستانية في إلقاء القبض على بعض عناصر القاعدة مثل شيخ أحمد ورمزي بن شيبة، وتلقَّت باكستان دعما ماليا من الولايات المتحدة في عهد الجنرال مشرف قُدِّر بعشرة مليارات دولار، كما طالبت الحكومة الأمريكية من باكستان إعادة النظر في مناهج المدارس الدينية الإسلامية في باكستان، وقدمت مئة مليون دولار لتطوير هذه المدارس بسبب تحفيظها للقرآن، واتهامها أنها تُخرِّج "إرهابيين" وتمد حركة طالبان بعناصر بشرية للقتال في صفوفها، وبسبب الحدود الطويلة بين باكستان وأفغانستان تريد واشنطن أن يقوم الجيش الباكستاني بإحكام السيطرة على الحدود لمنع عناصر طالبان الأفغانية من دخول الأراضي الباكستانية عندما يشنون هجمات داخل أفغانستان ويتراجعون داخل الأراضي ويجدون التأييد الشعبي في منطقة القبائل.

وعندما واجه مشرف المعارضة الإسلامية وانتفاضة القضاة، عملت واشنطن على عقد صفقة بين مشرف وزعيمة حزب الشعب الباكستاني بنظير بوتو لدعم مشرف وشق المعارضة إلا أن بوتو اغتيلت بعد عودتها إلى باكستان! وعندما أجريت الانتخابات الباكستانية دعمت الولايات المتحدة حزب الشعب وساعدت في تولي زوج بنظير بوتو رئاسة الجمهورية، بعد

استقالة مشرف، وهو المعروف عنه بالفساد، وكان قد سجن بسبب ذلك، وكان السفير الأمريكي السابق زلماي خليل زادة في أفغانستان ثم في العراق، وبعد ذلك المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة، على اتصال مستمر مع آصف زرداري رئيس الجمهورية الذي كان يعرف باسم مستر ١٠٪، لأنه كان يتقاضى عمولة من عقود الشركات عندما كانت زوجته بوتو رئيسة للوزراء في التسعينيات من القرن الماضي.

وتبرر الولايات المتحدة ضغطها على باكستان بخشيتها من سيطرة الجماعات الدينية على السلاح النووي، خاصة أنها تتهم عناصر كبيرة من الاستخبارات الباكستانية والجيش بأنها ما زالت تتعاطف مع حركة طالبان بسبب نزاعها مع الهند، وحاجة باكستان لتأييد الجماعات الإسلامية لها، خاصة أن علاقات الهند توطدت مع أفغانستان في عهد قرضاي الذي درس في الهند، وتتعاون واشنطن مع الهند في باكستان لمطاردة عناصر القاعدة وطالبان، وفتحت الهند عدة قنصليات لها في أفغانستان، مما أقلق باكستان، وخاصة الاستخبارات (ISI) التي تشعر أن باكستان قد أصبحت بين كماشة الهند وحكومة قرضاي، مما يدفع عناصر الاستخبارات للتعاون بشكل سري مع عناصر طالبان تحسبا للمستقبل، مستذكرة أن الولايات بعد نهاية الحرب الباردة قد تخلت عن باكستان في أهميتها الاستراتيجية ووطدت علاقاتها مع الهند، إلا أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر وجدت الولايات المتحدة أنها بحاجة إلى باكستان حليفا استراتيجيا في محاربة "الإرهاب" في أفغانستان كما كانت تدّعي إدارة بوش، ويقول الرئيس أوباما: إن الحرب في أفغانستان حرب ضرورة، في الوقت الذي كانت فيه الحرب على العراق حرب اختيار، وانتقد أوباما إدارة بوش في عدم تركيزها على أفغانستان.

ويعتبر استراتيجيون أمريكيون أن باكستان أخطر مكان في العالم، للأسباب التالية[٣٧]: أنها قوة نووية، ومركز التطرف الإسلامي، وأكثر مناطق العالم النامي فقرا، وضعف حكومتها المركزية، وأن ٨٠٪ من إمداد التمويل للجيش الأمريكي في أفغانستان تمر منها.

وكان أوباما قد أكد في استراتيجيته أن الانتصار في أفغانستان يبدأ من باكستان ضمن ما يعرف باكستان- أفغانستان PakAf، وهذا ما عبر عنه بقوله: "في الماضي، كانت علاقتنا مع باكستان في مساحة ضيقة، تلك الأيام قد ولت، وفيما نتقدم نحو الأمام، فإننا ملتزمون بتعزيز وتقوية علاقة الشراكة مع باكستان التي ينبغي أن تكون مبنية على أساس المصالح

المشتركة، والاحترام المتبادل، والثقة المتبادلة، إننا ملتزمون بتعزيز قدرة باكستان على استهداف تلك الجماعات التي تهدد بلدنا "[٣٨].

وكان جوزيف بايدن، نائب أوباما، قد لفت الانتباه إلى أهمية باكستان للانتصار على القاعدة وطالبان أثناء اجتماع الرئيس مع أعضاء ومستشاري شؤون الأمن القومي في ١٣ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٩، لأن واشنطن تنفق على أفغانستان وتهمل باكستان على حد قوله، ولأن باكستان هي المحور الاستراتيجي لمقاومة طالبان؛ حيث أنفقت الولايات المتحدة والقوات العسكرية من تحتها ٥٦ مليار دولار في أفغانستان لهذا العام، بينما قدمت لباكستان ٢,٢٥ مليار دولار فقط، وقال: "حسنا، فحسب حساباتي، فإن هذا يعني نسبة ٣٠ إلى ١، لمصلحة أفغانستان، ولهذا فإن لدي سؤالا: إن جميع قوة القاعدة تقريبا هي الآن في باكستان، ولدى باكستان أسلحة نووية، ومع ذلك فمقابل كل دولار ننفقه في باكستان نقوم بإنفاق ٣٠ في أفغانستان، هل هذا معقول من الناحية الاستراتيجية؟![٣٩].

وتضغط إدارة أوباما على الرئيس الباكستاني الضعيف داخليا على مقاومة حركة طالبان باكستان بسبب علاقتها مع طالبان أفغانستان، علما أن الأخيرة تنشط في داخل أفغانستان، وأعلنت الحياد في النزاع بين طالبان الباكستانية والحكومة الباكستانية، وتريد واشنطن من الجيش الباكستاني السيطرة على الحدود مع أفغانستان والسيطرة على منطقة القبائل الغربية لمنع الإمداد والتمويل عن عناصر طالبان أو لجوئهم إلى باكستان، وقد اقترحت خطة مارشال لباكستان[٤٠] توفير المرافق الصحية والمياه في محاولة لكسب تعاطف الشعب الباكستاني مع الحكومة والولايات المتحدة، وقد وافق الكونغرس الأمريكي على منح باكستان ٧,٥ مليار دولار على خمسة أعوام[٤١]، ولكن هذه المساعدات مشروطة، مما أزعج المؤسسة العسكرية الباكستانية لأنها تريد التدخل في الشؤون الداخلية الباكستانية، خاصة في تعيينات كبار الضباط والتدريب في المؤسسات العسكرية الأمريكية.

وتقول مالو إنوسنت الخبيرة الأمريكية في الشؤون الباكستانية، إن ما تريده واشنطن من زيادة الدعم لباكستان[٤٢] هو أن يقوم الجيش الباكستاني بالقضاء على الجماعات الإسلامية المسلحة في منطقة القبائل ووزيرستان وواد سيوات، ثم زيادة عدد الضباط الباكستانيين

للتدريب في وزارة الدفاع الأمريكية ومؤسساتها ومراقبة الأسلحة التي تعطى لباكستان، حتى لا تتسرب إلى أيدي مقاتلي طالبان وباكستان، وتهيئ واشنطن الوضع في باكستان للعب دور في أفغانستان في حالة الانسحاب الأمريكي، بالحرب بالوكالة ضد طالبان، حيث أدى الوضع القائم إلى شبح حرب أهلية في باكستان بين الجيش ومقاتلي طالبان، والتفجيرات المستمرة التي ترهق الجيش الباكستاني بسبب القيام بتنفيذ المخطط الأمريكي، مما خلق تذمرا داخل القيادات العسكرية في باكستان التي تستفيد من الجماعات الإسلامية المسلحة في الصراع مع الهند، وتتهم واشنطن عناصر الاستخبارات الباكستانية في تعاونها مع طالبان أفغانستان.

وحيث إن الولايات المتحدة قلقة من السلاح النووي في باكستان، واحتمال سيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة عليه، فيشير سيمون هيرش الصحفي الأمريكي المخضرم بأن هناك اتفاقا بين قيادة الجيش الباكستاني والاستخبارات الأمريكية ووزارة الدفاع ووزارة الطاقة، ويشير هيرش إلى أن هناك علاقة قوية بين رئيس هيئة الأركان الأمريكية مايكل مولن والجنرال الباكستاني قائد الجيش كياني، للتعاون في المحافظة على أمن المؤسسة النووية الباكستانية، ورغم إنكار مجلس الأمن القومي الأمريكي والاستخبارات الأمريكية، إلا أن هيرش يؤكد على اتفاقية حماية المؤسسة النووية، وهذا يعني أن أهم سلاح استراتيجي في باكستان تحت المراقبة الأمريكية[٤٣].

إن الولايات المتحدة قدمت إلى باكستان منذ سبتمبر ٢٠٠١ نحو ١٢ مليار دولار، وقدمت وزارة الدفاع الأمريكية مليار دولار نفقات للجيش الباكستاني لمقاومة طالبان على الحدود الباكستانية الأفغانية، حيث يرابط ١٠٠ ألف جندي باكستاني[٤٤]، كما شاركت القوات الباكستاني مع الاستخبارات الأمريكية بقتل زعيم حركة طالبان الباكستانية بيت الله محسود في آب/أغسطس ٢٠٠٩، مستعملة في العملية طائرة دون طيار، وهو تعاون استخباراتي بين البلدين.

وفي ظل حكومة الرئيس زرداري تم تعيين أحمد شجاع باشا رئيسا للاستخبارات العسكرية الباكستانية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، وكان قائدا للجيش الباكستاني المرابط على الحدود مع أفغانستان، وبعد تعيينه تم نقل ١٢ من كبار ضباط الاستخبارات الباكستانية

الذين يشك في ميولهم وتعاطفهم مع الجماعات الإسلامية[٤٥]، وبعدها شن أحمد شجاع حملة قوية ضد الجماعات الإسلامية في القبائل الشمالية ووزيرستان وواد سيوات والجماعات الاسلامية في كشمير، وكل هذا يسير وفق المخطط الأمريكي الذي تريده إدارة أوباما من الجيش الباكستاني؛ حيث يقوم بالقضاء التام على الجماعات التي تعادي الولايات المتحدة في باكستان مقابل المساعدات المالية والعسكرية لذلك.

ولكن ما حدث هو انتقاد كبير للمساعدات العسكرية المشروطة في أوساط الجيش والمعارضة التي لا تريد السير بعيدا مع الولايات المتحدة في القضاء على الجماعات المسلحة أو حركة طالبان الأفغانية التي تستفيد منها في مواجهة الهند، وإن استمرار مواجهة الجيش مع الجماعات المسلحة يدفع إلى إضعاف باكستان وتفكيكها في حالة تمرد منطقة بلوشستان التي تقوم فيها حركة انفصالية تدعمها الهند.

ومما يقلق الحكومة الباكستانية استعمال الولايات المتحدة عناصر المرتزقة في باكستان من شركة بلاك ووتر Blackwater، وهي شركة أمنية تشارك عناصرها مع القوات الأمريكية في أفغانستان في عمليات القتل والاغتيال لعناصر طالبان والقاعدة، وبسبب سمعتها السيئة في العراق غيرت اسمها إلى Xe Services LLC[٤٦]، وحسب المصادر الباكستانية فقد سمحت باكستان بدخول ٢٠٠ من المنتمين لبلاك ووتر إلى الأراضي الباكستاني تحت الضغط الأمريكي، وتشارك بلاك ووتر في جمع المعلومات الاستخباراتية تحت شعار نشاطها المدني، ويظهر أن واشنطن تريد إظهار وجهها المدني وليس العسكري تحت شعار المقاولين؛ ففي أفغانستان هناك أكثر من ٦٨ ألف مقاول، غالبيتهم من الأفغان، يتم تجنيدهم لخدمة الأهداف الأمريكية، وخاصة في البنية التحتية للعمل مع القوات الأمريكية، ومنها بلاك ووتر في أفغانستان وباكستان[٤٧].

إن استراتيجية إدارة أوباما دمجت كلا من أفغانستان وباكستان في جبهة عمليات عسكرية واحدة، تُعرف في وزارة الدفاع (البنتاغون) باسم "أفباك"، ولكن ذلك يشكل خطورة على الحكومة الباكستانية الضعيفة؛ حيث تضعف الحكومة المركزية في إسلام أباد، مما يخلق ظروف داخلية بسبب النزاع المسلح في منطقة القبائل المحاذية لأفغانستان بين الجماعات

الإسلامية المسلحة والجيش، وتخلق كارثة إنسانية من اللاجئين تسبب حرجا للحكومة وتثير الغضب الشعبي، وينظر على المستوى الشعبي إلى الحملات العسكرية الباكستانية إلى أنها حرب تشن من قبل غير المسلمين على المسلمين، ويقول الخبير البريطاني باتريك سيل عن هذه الحملات العسكرية: "وبدلا من أن تسهم هذه الحملات في إضعاف الأحزاب والجماعات الدينية المتطرفة، كما كان متوقعا ومخططا لها، تساعد تلك الحملات على استقطاب المزيد من المتعاطفين معها والمستعدين للانضمام والقتال في صفوفها"[٤٨]، ورغم تدفق الأموال والأسلحة الأمريكية، إضافة إلى تزايد وصول أفواج أكبر من المستشارين الاستخباراتيين والعسكريين الأمريكيين في باكستان، بهدف حث الجيش الباكستاني على تكثيف حملات البحث عن عناصر الجماعات المجاهدة، فإن هذه الجهود لن تحقق أهدافها، لأن العناصر المقاتلة فرت إلى أعماق المناطق الجبلية، وأصبحت الحكومة الباكستانية هي الضحية الأولى لاستراتيجية الحرب الأمريكية على أفغانستان؛ فقد صعّد المقاتلون عملياتهم على الجيش الباكستاني ومراكزه والمدن الباكستانية ردا على ضربات الجيش في مناطق طالبان باكستان، وأثبتوا قدرتهم على تحدي الحكومة المركزية واختراقها، ومن هنا تشعر الحكومة، وخاصة الاستخبارات الباكستانية، بضرورة التوصل إلى اتفاق مع زعماء القبائل لإنهاء المواجهة بين الجيش ومقاتلي طالبان.

ولا بد من الإشارة إلى الخلاف بين القيادة العسكرية الباكستانية والقيادة الأمريكية في أفغانستان التي تريد حماية المراكز السكانية من خلال نشر القوات الأمريكية الجديدة، في الوقت الذي تريد القيادة الباكستانية نشرها على الحدود بين باكستان وأفغانستان، وتشعر حكومة باكستان بالقلق من الانسحاب الأمريكي في أفغانستان، وسيطرة طالبان على أفغانستان فهذا يعني سقوط حكومة باكستان بيد الجماعات الإسلامية، ولهذا تدعو باكستان، التي كانت راعية يوما لطالبان، بالعودة للتفاوض معها لأنه لا يمكن الاستقرار في أفغانستان وباكستان دون التفاوض مع طالبان سواء في باكستان أو في كلا البلدين.

ويقول نجم الدين شيخ الموظف السابق في وزارة الخارجية الباكستانية: "إنه من السابق لأوانه بعض الشيء إجراء المحادثات مع طالبان، لأنه لا بد من أن يكون ثمة تغيير في الوضع

الميداني، أشياء تحدث خلال الأشهر المقبلة تظهر أن استراتيجية "لطخة الحبر" فكرة ماكريستال في حماية المراكز السكانية في أفغانستان بدأت تنجح، وأن بعض الجنود المشاة بدأوا ينسحبون، حينئذ تصبح المحادثات ممكنة"[٤٩].

ولكن رغم ما يقوله نجم الدين شيخ فإن نظرة التشاؤم تلازم واشنطن وقادة الناتو، وقد عبّر أوباما عن هذا التشاؤم عندما وصف قراره في مقابلة له مع قناة CBS الأمريكية بأنه "الأصعب منذ تسلمه الحكم العام الحالي"[٥٠]، وحول خطابه الذي ألقاه في ١ كانون أول/ ديسمبر في قاعدة وست بوينت: "لم ألق خطابا أزعجني إلى هذا الحد، كنت أنظر إلى مجموعة من طلاب الأكاديمية سيرسل بعضهم إلى أفغانستان، وقد لا يعود عدد منهم"[٥١]، وحذّر الرئيس أوباما من التباهي بالانتصار في الحرب منتقدا إدارة بوش بقوله: "كانوا يميلون إلى تأكيد أننا نستطيع أن نفعل ذلك وأن المهمة تهدف إلى تحقيق المجد، بينما هي صعبة جدا"[٥٢].

إن تصريحات الرئيس أوباما توحي بالإحباط وعدم الثقة بالنصر في أفغانستان، بعد أن شنت إدارة بوش حربين في أفغانستان والعراق، وها هي إدارته أخذت تتورط في المستنقع الباكستاني، إضافة إلى أزمة المفاعل النووي الإيراني،وإذا بالولايات المتحدة تتورط في هلال الأزمات الذي أطلقه مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبجنيو بريجنسكي على التورط السوفييتي في أفغانستان ديسمبر ١٩٧٩، وأدى في النهاية إلى هزيمة الاتحاد السوفييتي وانهياره، كما أن شبح فيتنام أخذ يُقلق أوباما حتى أخذ في خطابه ينفي الشَّبَه مع التورط الفيتنامي بقوله: "هناك من يقولون إن أفغانستان هي فيتنام أخرى، وهم يقولون إن أفغانستان لا يمكن أن يتحقق لها الاستقرار، وإنه من الأفضل لنا أن نوقف خسائرنا وأن ننسحب بسرعة، غير أن ذلك يعتمد على قراءة زائفة للتاريخ، لأننا بخلاف ما جرى في فيتنام، معنا تحالف عريض يضم ٤٣ دولة يدرك مشروعية ما نفعل، وعلى عكس فيتنام، فإننا لا نواجه تمردا شعبيا له قاعدة عريضة، والأهم من كل ذلك هو أنه على عكس فيتنام فقد جرى الهجوم البشع على الشعب الأمريكي من أفغانستان"[٥٣].

ولكن واقع المقارنة بين فيتنام وأفغانستان، كما يقول الجنرال المتقاعد ويسلي كلارك

القائد الأعلى السابق لقوات الناتو: "إن أوجه الشبه مع فيتنام تثير القلق، هناك أيضا كان التمرد يقاد من الخارج، وانخفض دعم الرأي العام الأمريكي عبر الزمن، وكلما ازداد تدخلنا ارتفع عدد الضحايا"[٥٤]، وحسب استطلاع نشرته قناة CNN، فإن ستة أمريكيين من أصل عشرة يعارضون الحرب، ويقول الخبير الاستراتيجي في معهد بروكبينز، مايكل أوهانلون: "إن هناك فعلا شَبَها مقلقا"[٥٥]، ولا بد من الإشارة أن الحرب في كل من أفغانستان وفيتنام كانت تقودها حركات أيديولوجية تقاوم الاحتلال، وهناك تشابه في فساد الحكومات التي تقع تحت حماية الاحتلال، فقد كانت فيتنام الجنوبية تحت قيادة "نجو دينه ديم" الزعيم المستبد الذي جاء إلى السلطة بعد تزويره لاستفتاء شعبي، مُدّعيا أنه حصل على ٩٩٪ من الأصوات، وهو أمر يشبه الانتخابات المزورة التي جرت في آب/أغسطس ٢٠٠٩ في أفغانستان، والتي تم فيها تزوير مليون صوت وضعت شرعية حامد قرضاي محل استفهام، وتستفيد طالبان من الحدود الطويلة مع باكستان.

كما أن استراتيجية الجنرال ماكريستال في أفغانستان تشبه إلى حد ما فيتنام في زيادة عدد القوات الأمريكية، ففي عام ١٩٦١، أعلن الجنرال "إدوارد لانديل" بأن فيتنام "تمر بمرحلة حرجة تستدعي علاجا سريعا" محذرا أنه دون تدخل سريع وحاسم سيتم الإطاحة بحكومة فيتنام الجنوبية خلال شهور، واليوم يتوقع الجنرال ماكريستال أنه بدون مزيد من القوات ستنتهي الحرب في أفغانستان على الأرجح إلى الفشل"، وكان عدد القوات الأمريكية في فيتنام مقابل الثوار الفيتناميين ١:١٥، واليوم يتوافر لدى طالبان ٢٥ ألف مقاتل، أي يضع القوات الأمريكية والناتو إلى قوات طالبان بنسبة ١:١٠، ولذلك تؤكد إدارة أوباما على أنها بصدد الانسحاب من أفغانستان مع صيف ٢٠١١، ومع زيادة عدد الجيش الأفغاني إلى ٤٠٠ ألف مقاتل فإن هذا يعني "أفغنة الحرب" وتوريط باكستان فيها أيضا[٥٦]!

أما عن التجربة السوفييتية في أفغانستان فيقول الجنرال السوفييتي فيكتور يروماكوف الذي قاد الجيش السوفييتي في أفغانستان بين عامي ١٩٨٢-١٩٨٣: "التاريخ يعيد نفسه، اجتحنا أفغانستان بقوات كبيرة ... ولم نذهب هناك لغزوها واحتلالها، ولكن لنفرض الأمن والاستقرار، لكن لا يمكنك فرض الديمقراطية بالقوة، سيقول الأفغان الآن إن النظام

الأمريكي هو الأفضل تماما كما قالوا إن السوفييت ونظامهم كان الأحسن! لكن ما أن تغادر البلاد حتى تعود الأمور إلى حالها، أود أن أذكركم بمقولة للقائد الأفغاني الشهير سيزار بابور، عندما أكد أن بلاده كانت وما زالت عصية على الغزاة، ولن تستسلم لأحد"[٥٧].

ماذا بعد إرسال القوات

لقد أعلن أوباما عن استراتيجيته الجديدة، ولكن هل تحقق أهدافها في القضاء على طالبان أو إضعافها وجلبها إلى طاولة المفاوضات؟ إن من الواضح من إعلانه الانسحاب في منتصف عام ٢٠١١، أن استراتيجيته الجديدة تحمل في طياتها استراتيجية خروج تحت شعار تحقيق النصر الزائف، وفي محاولة للضغط على حركة طالبان للتفاوض ضمن مصالحة وطنية، ولكن الولايات المتحدة مع حلف الناتو فقدت المصداقية أمام الشعب الأفغاني، وتريد واشنطن "أفغنة الحرب" من خلال تشكيل جيش يصل تعداده إلى ٤٠٠ ألف أفغاني لمواجهة طالبان، ولكن هذا الجيش يحتاج إلى إعداد وتدريب، ولا تستطيع دولة الإنفاق تحمل تكاليفه، مما يشكل معضلة للحكومة الأفغانية وللولايات المتحدة التي ترهقها التكلفة، ويظهر أن الكونغرس قد لا يوافق على تمويلها.

ولقد أثبتت التطورات العملية في أفغانستان فشلها الاستخباراتي، وجعلت مدير الاستخبارات لقوات إيساف ISAF والقوات الأمريكية في أفغانستان، الميجر جنرال مايكل فلين يعلن صراحة فشل الاستخبارات في تقرير نشر له[٥٨]، وأكدت عملية خوست التي قتل فيها سبعة من عملاء الاستخبارات الأمريكية في ٣٠ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٩[٥٩] هذا الفشل الواضح في اختراق طالبان والقاعدة، كما أن الرئيس حامد قرضاي لا يتمتع بالشرعية السياسية رغم محاولة واشنطن إضفاء الشرعية عليه، ومع زيادة الغارات الجوية الأمريكية للطائرات دون طيار وقتل المدنيين فإن هذا يعني أن الشعب الأفغاني يبقى مؤيدا لطالبان ورافضا الوجود الأجنبي.

ورغم أن إدارة أوباما ضغطت على الرئيس آصف زرداري لمطاردة طالبان باكستان، فهي- أي واشنطن- تورط باكستان في مواجهة مع طالبان باكستان التي هي جزء من النسيج الاجتماعي الباكستاني، ثم مطاردة القاعدة وإغلاق الحدود ومراقبتها، مما ورط الجيش

الباكستاني في حرب شبه أهلية مع الحركات المسلحة في أفغانستان، وأدت إلى عدم استقرار باكستان، وما نشهده من مطالبة الرئيس آصف زرداري بالاستقالة، ومطالبة القضاء بمتابعة المتهمين بالفساد الذين أصدر عنهم الرئيس السابق مشرف عفوا، يمثل إشارة إلى أن وضع زرداري يفقد الشرعية السياسية، مما يمهد لانقلاب عسكري في حالة استمرار عدم الاستقرار في باكستان، خاصة أن بعض عناصر المؤسسة العسكرية الباكستانية ترى في طالبان أفغانستان ضرورة استراتيجية لباكستان في صراعها مع الهند أو العبور إلى وسط آسيا.

بل إن ضغط واشنطن على الحكومة الباكستانية في مطاردة طالبان باكستان دفعت الأخيرة إلى إعلانها بدفع مقاتليها للتوجه إلى أفغانستان لمقاتلة القوات الأمريكية.

وحيث هناك تعاون هندي- أمريكي- أفغاني لمواجهة طالبان والقاعدة، نجد أن دولا مجاورة مثل الصين وإيران تنظران بحذر إلى الوجود الأمريكي والناتو على حدود كل منهما مع أفغانستان، وروسيا رغم التسهيلات لواشنطن في بداية الاحتلال لأفغانستان، تشعر حاليا برغبتها في خروج الناتو من أفغانستان في ظل خلافات على تمدد الناتو على حدودها والصراع على الطاقة في بحر قزوين.

إن قضية أفغانستان أبعد من القضاء على طالبان، بل لها أهداف استراتيجية أمريكية في الصراع على قلب أوراسيا، وبالتالي، وفي ظل التنافس الإقليمي بين دول كبرى في آسيا، يطل شبح فيتنام ثانية، مما جعل أوباما يعلن الانسحاب في صيف ٢٠١١، ويعيد اللعبة الكبرى نفسها من جديد مع لاعبين جدد في القرن الحادي والعشرين[٦٠]، مما يعني نهاية الحلم الإمبراطوري الأمريكي في أفغانستان، وأن أوباما يسير عى طريق الرئيس الأمريكي نيكسون في الخروج من أفغانستان على غرار فيتنام.

الهوامش

[1].Obama Speech, December 1, 2009 (White House Web Cite).
[2]. Charles Kupchan: Steven Simon, Pull the Plug on the Afghan Surge, Financial Times, November 3, 2009.Op.Ed page.
[3]. Fact Sheet: The Way Forward in Afghanistan and Pakistan, White House
[4]. Malou Innocent; Ted carpenter, Escaping The " Graveyard of empires", Cato Institute 2009.
[5]. Joshua Welle, Civil Military Integration in Afghanistan, Joint Forces Quarterly, Issue 56, 1st Quarter 2010, pp.54-59
[6]. Obama Speech December 1, 2009, (White House Web Cite).
[7]. Reports: U.S. envoy to Afghanistan warns about sending more troops, Reuters, November 12th, 2009.
[8]. Kenneth Katzman, Afghanistan: Post- Taliban Governance, Security, and U.S. Policy, Congressional Research Service , June 18, 2009.
[9]. Brzezinski's Interview with Le Nouvel Observateur, 15-21 January, 1998.
[10]. George Monbiot, America's Pipe dream, The Guardian, 23 October, 2001.
[11]. Andrew Marshal. Origins of Afghanistan War: (http://www.Geopoliticalmonitor.com/origins-0f-the-Afghan-war).
[12]. Ibid
[13]. Ibid
[14]. Kenneth Katzman, 2009, op.cit, p4
[15]. Ibid
[16].Vincent Morelli; Paul Belkin, NATO in Afghanistan : A Test of the Transatlantic Alliance, Congressional Research Service, April 17, 2009, p.1
[17]. President Obama Speech, December 2009
[18]. Anthony Cordesman, Obama's New Strategy in Afghanistan, Center for Strategic and\ International Studies, December 2, 2009
[19]. Peter Baker, How Obama Came to Plan for Surge in Afghanistan, New York Times, Dcember 6, 2009
[20]. Robert Gates, Beyond Guns and Steel: Reviving Instruments of American Power, Military review, January-February 2008
[21]. أحمد زيدان، أوباما واستنساخ نموذج جورباتشوف في الانسحاب من أفغانستان، القدس العربي، ١٠ديسمبر ٢٠٠٩
[22]. Anthony Cordesman, Obama's New Strategy in Afghanistan, Center for Strategic and\ International Studies, December 2, 2009

[23]. Obama Speech 1 December 2009, White House

[24]. Heidi Kjaernet; Stina Torjesen, Afghanistan and Regional instability: A risk assessment, Norwegian Institute of International Affairs, 2008, p.31-32

[25]. Ahmed Rashid, Trotskey in Baluchistan, The National Interest, November-December 2009, pp.61-71

[26]. Ibid

[27]. Anthony Gordesman. Shape, Clear, Hold, and Build: The Uncertain Metrics of Afghan War, Center for Strategic and International Studies, 3 December, 2009, pp. 56-59.

[28].الحياة ٢١ نوفمبر ٢٠٠٩

[29]. Kathy Ganon, The Art of Afghan Alliance Building: Winning Hearts and Minds, Eight Years on, Foreign Affairs,

[30]. Robert Gates, Beyond Guns and Steel: Reviving the Nonmilitary Instruments of American Power, Military Review, January-February 2008.

[31]. Ibid.

[32]."واشنطن ستستأنف برامج الأعمار من الصفر" الحياة، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩، ص١٠

[33]. Ibid.

[34]. "طالبان أنشأت حكومة ظل على حساب الحكومة ....." القدس العربي ٩ ديسمبر ٢٠٠٩، ص٢

[35]. Ibid.

[36]. Ibid.

[37]. Larry Goodson, Pakistan: The Most Dangerous Places in the World, U. S. Army War College, July 2009, p.1.

[38]. Obama Speech, December1, 2009, White House.

[39]."قائل الحقيقة المزعج : جوزيف بايدن "مجلة نيوزويك باللغة العربية ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩، ص٢٩

[40]. جيلن هوبارد " مخطط مارشال ... ضرورة تنموية في باكستان" الاتحاد (أبوظبي) ١٥ نوفمبر ٢٠٠٩، ص٣٧

[41]. نفس المصدر

[42]. Malou Innocent, Pakistan and the Future of U.S. Policy, Policy Analysis no. 636, April 13, 2009

[43]. Seymour Hersh, Defending the Arsenal, The New Yorker, 16 November, 2009

[44]. Eric Schmit "U.S. Speeds Aid to Pakistan to Fight Taliban" The New York Times, October 29, 2009

[45]. Kamran Bokhari: Fred Burton, The Counterinsurgency in Pakistan, Stratfor, August 13, 2009

[46]. Jeremy Schill, Blackwater's Secret War in Pakistan, The Nation, November 23, 2009

[47]. James Glanz, Contractors Outnumber U.S. Troops in Afghanistan, September 2, 2009

[48]. باتريك سيل، باكستان والإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان، الاتحاد (أبو ظبي)، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩، ص٣٤

[49]. سعيد شاه " أفغانستان والنصائح الباكستانية " الاتحاد (أبو ظبي)، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩، ص٤٥

[50]. "طلائع تعزيزات المارينز إلى أفغانستان هذا الأسبوع " الحياة، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩، ص٨

[51]. نفس المصدر

[52]. نفس المصدر

[53]. Obama Speech, December 1, 2009

[54]. شبح فيتنام يخيم على أفغانستان، الاتحاد، ٤ سبتمبر ٢٠٠٩، ص٢٠

[55]. نفس المصدر

[56]. جوردون جولدشتاين، أفغانستان ودروس فيتنام، الاتحاد ١٦ نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٣٧

[57]. arabic.cnn.com/2009/world/12/2/.../index.html

[58]. Michael T. Flynn; Matt Pottinger ; Paul D. Batchelor , Fixing Intel: A Blueprint for Making Intelligence Relevant in Afghanistan, Center for a New American Security, January 2010

[59]. Richard Oppel, Behind Afghanistan Bombing, an Agent with maney Loyalities, New York Times, January 5, 2010.(NYTimes.com)

[60]. Khatchik Der Ghoukassian, INSTABILITY IN THE NEW IMPERIAL PERIPHERY: A CONCEPTUAL PERSPECTIVE OF THE "TURBULENT FRONTIERS" IN THE CAUCASUS AND CENTRAL ASIA, Caucasian Review of International Affairs, Vol. 2 (3) – Summer 2008, pp.1-10

النظام العربي... البحث عن الشكل والدور الدولي

عبد الفتاح الرشدان*

مقدمة

يعيش العالم العربي منذ أكثر من عقدين حالة غير مسبوقة من التمزق والتفكك بين جميع مكوناته ووحداته الأساسية من الداخل، وحالة من الضعف والتردد في علاقاته مع البيئة الخارجية القريبة والبعيدة، تبلورت في صورة أكبر وضوحاً منذ حرب الخليج الثانية في أعقاب الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، ومازالت هذه الحالة مستمرة حتى اليوم.

ولا شك أن الأوضاع في المنطقة العربية قد ازدادت سوءاً منذ الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، لدرجة أن هذه الأوضاع السلبية قد دفعت البعض إلى القول إن النظام العربي قد أخذ يواجه تحدي البقاء كنظام إقليمي رسمي، بسبب ما أصابه من انتكاسات وفشل وعدم قدرة على التفاعل مع الأحداث والأزمات الكبرى التي انفجرت في أماكن متعددة من النظام، وكذلك بسبب غياب مفهوم النظام العربي، وربما اختفائه لصالح تعاون كثير من أطرافه مع القوى الخارجية الكبرى، والعمل على تكثيف التفاعلات مع هذه القوى الأجنبية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على حساب التفاعلات العربية البيئية.

وقد أدى تفكك النظام العربي وضعفه وازدياد حالات الاختراق الأجنبي، وتصاعد الأزمات المختلفة في كافة أرجائه إلى استجابة النظام وتعاظم أطماع القوى المعادية فيه، وأصبح جلياً أن النظام قد أصيب بحالة من الشلل والعجز عن إنجاز وظائفه، وتحقيق الأهداف والطموحات التي أنشئ من أجلها؛ فهذا النظام انطلق بحسب ميثاق حاجة الدول العربية من أجل توثيق العلاقات بين الدول العربية، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة آل البيت- الأردن

بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر في شؤون الدول العربية ومصالحها.

وعلى الرغم من القرارات التي اتخذت في مؤتمرات القمم العربية المختلفة، لا سيما تلك التي انعقدت في السنوات الأخيرة، والتي توصي بأن هناك رؤية مشتركة وخططاً منسقة بين الدول العربية تجاه القضايا المختلفة، إلا أن الواقع العلمي والخبرة التاريخية تؤكد عدم وجود مثل هذه الخطط والافتقار إليها.

وفي ضوء ما سبقت الإشارة إليه تهدف هذه الورقة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

١- ما هي قدرة النظام العربي وإمكاناته في التأثير على قضايا المنطقة ومعالجتها.

٢- ما هي قدرة النظام العربي وإمكاناته في الاضطلاع بدور دولي أو التأثير على المستوى العالمي.

وللإجابة على مثل هذين السؤالين لا بد من البدء بمناقشة الأول على اعتبار أن قدرات النظام في التصدي للقضايا والأزمات التي تواجهه في داخل المنطقة، وإمكانية طرح الحلول ومعالجة هذه القضايا الدولية أو الاضطلاع بدور عالمي في مواجهة ما، يمكن أن يؤثر أو ينعكس على هذه النظام، وبناء عليه سيتم مناقشة الموضوع في قسمين الأول:

١. قدرة النظام العربي وإمكاناته في التأثير على قضايا المنطقة ومعالجتها.

٢. قدرة النظام العربي وإمكاناته في الاضطلاع بدور دولي أو التأثير على القضايا العالمية.

أولا: قدرة النظام العربي في التأثير على قضايا المنطقة ومعالجتها

لا يملك المراقب والمتابع للتطورات التي تحصل في المنطقة العربية إلا أن يصاب بمشاعر الدهشة والإحساس بالإحباط بسبب ما آلت إليه الأوضاع في المنطقة، وعلى صعيد كل القضايا المهمة والاستراتيجية من خلافات وصراعات وتجاوزات وتدخلات، كان أبرزها وأكثرها مدعاة للاستغراب ما شهدته القضية الفلسطينية من تراجع غير مسبوق في أولوياتها، وصراع داخلي مسلح ودموي بين الفصائل والقوى الفلسطينية في الداخل، أدى إلى تقسيم الوطن المحتل إلى قسمين متضادين ومتصارعين، يستأثر كل فصيل بقسمٍ واحد منهما، في غزة تقوده وتسيطر عليه حركة حماس، والثاني في الضفة الغربية تسيطر عليه

السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما شهدت الساحة اللبنانية تطورات مختلفة ساهمت في توسيع شقة الخلاف في الداخل بين طرفي المولاة والمعارضة أثناء فترة استحقاق الانتخابات الرئاسية، وبعد ذلك استمرت الخلافات بالتصاعد على الرغم من انتخاب الرئيس اللبناني، وما تبعه من إجراء انتخابات نيابية في أجواء تتسم بالتوتر وعدم الاستقرار في الداخل اللبناني، لدرجة أن رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة لم يتمكن من الانتهاء من تشكيلها، إلا بعد أشهر من المحاولات، بسبب حدة الاستقطاب والتجاذب السائد في الساحة اللبنانية. حيث استدعى الأمر عدة شهور فقد ولدت هذه الحكومة بعد فترة مخاضٍ عسير و الوضع مرشح لحدوث أزمات في أي لحظة.

أما الأوضاع في العراق قلا زالت في حالة تدهور مستمر من الناحية الأمنية، وما زالت وتيرة الصراعات الداخلية والاحتلال والتفجيرات الدموية في حالة صعود دائم، وإن الجماعات والأطراف التي ترتكب مثل هذه الأعمال التدميرية تتحرك وتدفعها قوى لها مصالح داخلية وإقليمية متضاربة، وقد استطاعت بعض دول الجوار غير العربية أن تزيد من تدخلها في العراق، وتعزز المزيد من العنف وعدم الاستقرار الأمني مستغلة الغياب العربي عن الساحة العراقية.

وعلى صعيد الأوضاع في السودان ما زال الصراع في إقليم دارفور مستمراً ومحاولات انفصال الجنوب قائمة، وأصبحت هذه القضايا مستعصية على الحل بسبب صراع المصالح التي يتداخل بعدها المحلي مع الإقليمي والدولي، لدرجة أصبح معها مجلس الأمن والقوى الدولية، وخاصة الولايات المتحدة، مرجعية لإدارة الصراع السياسي بين الحكم وأطراف المعارضة المختلفة، ولم يعد للمرجعية العربية أي دور في حل الصراعات جميعها.

أما اليمن فقد دخل الصراع بين الحكومة والجماعات المعارضة (الحوثيين) عامه الخامس، ولم تتمكن الحكومة من الإمساك بزمام الأمور والسيطرة عليها في منطقة صعدة الحدودية، بل إن الصراع وتمرد الحوثيين أخذ بالازدياد والتوسع إلى درجة توريط الدول المجاورة، وخاصة المملكة العربية السعودية، ونقل الصراع إلى أراضيها، وقد استغلت دول

خارجية هذا الصراع وقامت بتغذيته ودعم هذه الجماعات المتمردة، وأصبحت اليمن ساحة للصراع، ومكانا تنطلق منه عمليات عسكرية، مما ينبئ بإمكانية حدوث انفجار على الساحة اليمنية.

يضاف إلى كل هذه البؤر والأزمات صراعات هنا وهناك، تتفجر في المنطقة العربية، وتخلق حالة من عدم الاستقرار وغياب الأمن والسلم الاجتماعي، ويصعب بسبب تعدد هذه البؤر حصرها أو السيطرة عليها، ويمكن القول إن معظم هذه الأزمات ناجم في الأساس عن ضعف المرجعية العربية وغيابها في بعض الأحيان، الأمر الذي أغرى القوى الإقليمية وحتى الدولية ودفعها للتدخل في قضايا المنطقة الداخلية من أجل فرض خططها وتوجهاتها ومحاولة دفع الأمور بالطريقة التي تخدم مصالحها وأطماعها، لدرجة أن التأثير الخارجي على القرار السياسي في المنطقة العربية أصبح، كما يقال، إحدى السمات التاريخية والسياسية اللصيقة بهذه المنطقة، والتي تدعمها بعض القوى المحلية أحيانا، التي تؤيد هذا التدخل لمبررات عقائدية أو محلية، هذا عدا عن التدخلات والضغوط الدولية التي تمارسها القوى الكبرى للعبث في شؤون المنطقة وفرض خططها وتوصياتها، ومحاولة دفع الأمور بالطريقة التي تخدم مصالحها وأطماعها، مما جعل المنطقة مشلولة سياسياً واقتصادياً بشكل غير مسبوق، وأصبحت الأمة العربية تتصف بالتجزئة والتبعية وفقدان الإرادة.

ومما لا شك فيه أن قدرة أي نظام إقليمي أو مجموعة من الدول على التحكم بمسار الأحداث فيها ومواجهتها بشكل ملائم يتوقف على مدى استقلالها وحصانتها ضد التدخلات الخارجية، وكذلك على مدى حسن إدارتها واستثمارها لعناصر القوة الداخلية التي تتمتع بها، ومهارتها في تعبئة وتنمية مواردها وتفعيلها بشكل إيجابي في تعاملها مع القوة الخارجية.

إن القوى السياسية في أي دولة ترتكز على مجموعة من عناصر مختلفة، لعل من أبرزها وجود علاقات إيجابية بين هذه القوى، ناتجة عن تفاعل إيجابي ومشاركة فعالة تنعكس إيجابياً عليها، وتعزز من مصادر قوتها وتماسكها ودرجة تفاعلها في مواجهة التدخلات والضغوط الخارجية، كما أن قوة الدولة أيضاً بوجود الثروات والإمكانات الاقتصادية وتفعيل

الديموقراطية والمشاركة الشعبية التي تنعكس في وجود حكومة تمثل الشعب وتعبر عن إرادته وتوجهاته، وهذا يؤدي إلى مزيد من تماسك الجبهة الداخلية ويعزز صمودها في مواجهة التدخلات والضغوط الخارجية.

وبالنظر إلى واقع الدول العربية تجد أن معظمها ما زال بعيداً عن التطبيقات الديموقراطية السليمة، ويغيب فيها التمثيل الشعبي والمشاركة الفعلية لمواطنيها وشعوبها، وأن التنمية الشاملة في أبعادها السياسية والاقتصادية الاجتماعية لم تتحقق، بالإضافة إلى غياب مبادئ العدل والمساواة والتوزيع الاجتماعي العادل وسيطرة الهاجس الأمني بالمعنى الضيق على معظم النظم السياسية العربية، مما أدى إلى تفاقم حالة الفقر والجوع وتفشي ظاهرة البطالة، مما يقود بدوره إلى خلق حالة من الاحتقان والتوتر الإحباط لدى جموع غفيرة من الشعوب العربية.

وحصيلة كل هذا كانت تنعكس سلبا على قدرات الدول العربية، وأصبح معظمها عاجزا عن مواجهة التحديات الداخلية وأكثر عجزاً في التصدي للضغوط والتدخلات الخارجية، ويمكن القول إن معظم الدول العربية تعاني حاليا، وإن كان بدرجات متفاوتة، من اختراق خارجي متزايد ومتعدد الجوانب، يتمثل في درجة انكشاف أمنها الغذائي، ومصادر تسليحها والمساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها، وازدياد مديونيتها، وغيرها من أوجه التدخل، انعكست في مزيد من ضعف النظام وتفككه، وسهل على القوى الخارجية عملية التدخل والعبث في شؤون المنطقة وممارسة تأثيرها وفرض توجهاتها واستراتيجياتها المختلفة[١].

وانعكست حالة الضعف والترهل، التي تعيشها الدول العربية من الداخل، على النظام العربي وجعلته غير قادر على بلورة استراتيجية شاملة تحدد موقعه وأهدافه المختلفة القريبة والبعيدة المدى على حد سواء، مما جعل الدول العربية تدخل في حقبة الدول الضعيفة، وأدى ذلك إلى وجود حالة من الاستقطاب الخارجي، لدرجة أن بعض القوى الخارجية الإقليمية منها والدولية أصبحت طرفاً أصيلاً في تغذية هذا الاستقطاب والوصول به إلى أعلى درجات التوتر، وسعت كثير من هذه القوى إلى تعزيز نفوذها وتأثيرها على التفاعلات

المهمة التي تحدث في المنطقة[٢].

وقد أسفرت الأوضاع السائدة في المنطقة العربية والتدخلات الخارجية، إلى طرح تصورات جديدة على الساحة العربية، منها[٣]:

١- تراجع الاهتمام الدولي بالقضايا العربية المختلفة، ولم تعد القضايا الاستراتيجية المهمة كقضية فلسطين، باعتبارها القضية المحورية في المنطقة، أو قضية العراق، من القضايا التي يحظى التصدي لها والخروج من أزماتها بحتل أهمية على أجندة العلاقات الدولية أو اهتمامات الدول الكبرى، وأخذت قضايا أخرى غير ذات أولوية بالنسبة للمنطقة تلقى اهتماما متزايدا من القوى الخارجية وحتى من الدول العربية نفسها، مثل قضايا الاعتدال والتشدد، والموالاة والممانعة، والمشاريع: الأمريكي والأوروبي والإسلامي.

٢- بروز حالة من الانقسام والانشقاق بين الدول العربية حول القضايا العربية المهمة المطروحة على الساحة، وتجسد ذلك في ضعف عربي واضح في القدرة على التعامل معها وكسب تأييد أطرفها وتسوية الخلافات بينهم، وذلك يعود إلى رغبة الأطراف الأساسية في هذه القضايا باستبعاد الدور العربي وتفعيل دور الأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لها.

٣- تسعى القوى الإقليمية المؤثرة إلى استثمار حالة التوتر السائدة وعدم الاستقرار في المنطقة، وتحقيق مصالحها المختلفة، وإبراز قدراتها على التأثير بمجريات الأحداث في المنطقة وتطوراتها، من خلال إرسال إشارات واضحة للقوى الدولية، وخاصة الولايات المتحدة، عن قدرتها في التأثير على القضايا الساخنة في العراق ولبنان وفلسطين واليمن وغيرها، وذلك بهدف عقد صفقة مع تلك القوى الخارجية لتعظيم دورها في الإقليم، وتحقيق مصالح الطرفين في المنطقة، بصرف النظر عن مصلحة أطرافها الأساسية.

٤- اضطرت التطورات السريعة التي تشهدها المنطقة الولايات المتحدة إلى كشف أوراقها الهادفة إلى تجزئة القضايا العربية، وذلك في زمن إدارة جورج بوش الابن السابقة المتمثلة في عدم تشجيع مبادرة السلام العربية، وعدم رغبتها في تشكيل حكومة وطنية

فلسطينية، وعدم موافقتها على مفاوضات إسرائيلية- سورية، وتكريس الانقسام الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، والتدخل في الشؤون اللبنانية وغيرها من الشؤون العربية، ولكن على الرغم من رحيل إدارة بوش ومجيء الإدارة الأمريكية الجديدة- إدارة باراك أوباما- وما أبداه من انفتاح على الدول العربية، ورغبة في التصالح وتسوية القضايا العالقة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنه ما زالت هناك قوى أمريكية تدفع إلى التمسك بالسياسات الأمريكية القديمة، وهناك عجز عربي واضح وعدم قدرة على استغلال الفرص المتاحة واستثمارها بما يخدم المنطقة العربية.

٥- أصبحت معظم المفاوضات التي تدور حول القضايا المركزية في المنطقة العربية، وخاصة قضايا فلسطين ولبنان والعراق وحتى السودان وغيرها، لا تجري بين الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع، وإنما بين جميع الأطراف في الشرق الأوسط، والأطراف الدولية، وذلك وفقاً لمصالح القوى الخارجية التي أخذت تتحكم بإثارة توتر الصراعات في المنطقة بحسب رؤيتها ومصالحها المختلفة، لدرجة أن بعض القوى الإقليمية والدولية أصبحت أكثر حضورا، وربما اهتماما، بقضايا المنطقة وأزماتها، أكثر من الدول العربية نفسها التي ما تزال منغمسة في شؤونها الداخلية.

ولبيان مدى ضعف وعدم قدرة النظام العربي على التصدي لقضايا المنطقة ومواجهتها في إطار ذاتي بعيداً عن التدخلات الخارجية في شؤونها، سنقوم باستعراض أدوار بعض القوى الإقليمية والدولية في التأثير على القضايا العربية.

- دور إيران في المنطقة

مرت العلاقات العربية- الإيرانية بمراحل ومستويات مختلفة من التوتر والانفراج والتعرض لأزمات متتالية، وهي أزمات لم تكن الولايات المتحدة بعيدة عنها في كثير من الأحيان، واتجهت بعض الدول العربية إلى اتباع سياسات واشنطن بحجة سد الفجوة بين عناصر القوة لدى إيران، مقارنة مع الدول العربية، غير آخذه بالحسبان ما سيكون عليه التدخل الأجنبي في الشؤون العربية من آثار وانعكاسات سلبية على سيادة الدول العربية وقدرتها على تقرير شؤونها بنفسها.

إن المخاطر التي ترتبت على الاعتماد على الآخرين لمنع أي من القوى الإقليمية التدخل في الشؤون العربية أو التأثير عليها كانت واضحة، وأدت إلى مزيد من ضعف الإرادة العربية، و مما زاد الأمور سوءا أن الدول العربية لم تسع للتعامل مع إيران والتفاهم معها من منطلق بناء علاقات بين الطرفين تقوم على أساس المصالح المشتركة بينهما، وبما يؤدي إلى إيجاد تفاهم متبادل لحل القضايا التي تهم كلا الطرفين، كما أن الجانب الإيراني لم يُظهر من طرفه أية بوادر مشجعة لإقامة حوار مع العرب، وبالتالي بقيت حالة سوء الفهم والقلق والخوف من الآخر هي الغالبة على العلاقات بين الطرفين.

واستطاعت إيران، خلال هذه الفترة، استغلال حالة الضعف والغياب العربي، والتصرف بحرية في كثير من المناطق العربية كما هو الحال في وضع العراق، وبدأت بالتغلغل بشكل مكثف في داخل العراق، وأصبحت تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في الشؤون العراقية، وقد أدى هذا النفوذ إلى اعتراف واشنطن بدورها في العراق وعقد اجتماع بين البلدين للبحث في سبل التهدئة الأمنية في العراق، ويتضح من ذلك أن الفراغ العربي في العراق قد ترك مستقبله كي تقرره أمريكا وإيران بحسب مصالحهما.

وفي فلسطين، ما زالت إيران مصرة على أن تكون قريبة من مجريات الصراع العربي-الإسرائيلي؛ فقد قدمت الدعم لحزب الله والمقاومة في لبنان، ودفعت باتجاه صمود حزب الله في حرب تموز على لبنان عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى انتصار حزب الله وهزيمة الجيش الإسرائيلي، أما على صعيد المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني، فقد حافظت إيران على قنوات اتصال مع حركات المقاومة الفلسطينية المتمثلة بحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وقدمت الدعم والعون المادي لها، وأعلنت القيادات الإيرانية في أكثر من مناسبة أنها ضد إسرائيل في كل ما تقوم به من أعمال إجرامية وغير مشروعة بحق الشعب العربي الفلسطيني.

وعلى الرغم مما يمكن أن تشكله إيران في مواقفها من إحراج للدول العربية، فإن أي جهد ملموس لم يبذل من طرف الدول العربية في محاولة لتقريب وجهات النظر معها والعمل على جعلها حليفاً محتملاً وليس عدواً مفترضا، فحين يتحقق التعاون والتفاهم بين الطرفين

فإنه يصب في مصلحتهما، وقد وضع وزير خارجية مصر السابق أحمد ماهر تصوراً لهذه العلاقة حين قال: إني أرى أهمية حوار عربي وإيراني معمق لصالح المصالح العربية، ولرسم الحدود التي تقبلها لدور إيراني يصبح في هذه الحالة إضافة وليس انتقاصا من الأمن القومي العربي، أو دوراً يستعمل كقميص عثمان لأغراض خبيثة، سواء من بعض العناصر داخل إيران، أو من بعض العرب، أو من بعض القوى الدولية التي لا يهمها مصالح العرب ولا الإيرانيين، لأن عينها الراضية لا تتجه إلا نحو إسرائيل(٤).

ولسوء الحظ، فإن الأمور تتصاعد باتجاه تأزم الأمور بين الطرفين العربي والإيراني، لعدم وجود الرغبة الحقيقية عند الطرفين، وتزايد المخاوف العربية من الأطماع الإيرانية، لا سيما رغبة إيران في التمدد داخل منطقة الشرق الأوسط، ولعب دور إقليمي بارز فيها، وأن ما يزيد الفجوة وشقة الخلاف بين الطرفين هو رغبة الولايات المتحدة في أن تنقل معركتها مع إيران إلى الساحة العربية، وتضع الدول العربية في مواجهة إيران في أي حرب محتملة بين الولايات المتحدة وإيران.

- الدور التركي في المنطقة

مرت العلاقات التركية- العربية بمراحل مختلفة من التقارب والتباعد، وأحيانا القطيعة، ولكن تركيا انتهجت سياسة تتسم بالاعتدال تجاه المنطقة العربية وقضاياها المختلفة، وذلك منذ مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم عام ٢٠٠٢، واتبعت تركيا سياسية خارجية وصفت بسياسة تعدد الأبعاد، التي وضع أسسها المفكر التركي ووزير الخارجية الحالي أحمد داوود أوغلو، تلك السياسة التي أعادت الاعتبار للمحيط العربي والإسلامي لتركيا.

وهناك من يسمي التحول في سياسة تركيا تجاه العرب بالهجوم الدبلوماسي التركي؛ إذ فاجأت تركيا العرب عام ٢٠٠٣ عندما زار رئيس الوزراء التركي عبد الله غول العاصمة المصرية القاهرة، وطالب بانضمام تركيا إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، وجاء الرد العربي فاتراً ومترددا، وكشف عن ضبابية الرؤية العربية تجاه تركيا كدولة مركزية في منطقة الشرق الأوسط، والمفاجأة الثانية كانت عندما رفضت تركيا، بطريقة ديمقراطية عن طريق البرلمان التركي، السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية للعدوان على

العراق عام ٢٠٠٣[٥].

وقد حصل تتطور بارز في مواقف الحكومة التركية تجاه إسرائيل رغم وجود اتفاق تعاون استراتيجي بين البلدين؛ فقد وضحت مواقف تركيا في شجبها وتنديدها بما تقوم به إسرائيل من اعتداءات وانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وأعلنت عن رفضها لسياسة إسرائيل الاستيطانية وإفراطها في استخدام القوة والعنف ضد الشعب الفلسطيني، ووصف ما تقوم به إسرائيل بأنه إرهاب دولة، وكان موقف تركيا ضد العدوان الإسرائيلي أثناء الحرب على غزة في نهاية عام ٢٠٠٨ أكثر وضوحاً، وأظهرت تعاطفاً أكثر مع الشعب الفلسطيني في غزة.

كما أن موقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردغان في مؤتمر دافوس العالمي الذي عقد عام ٢٠٠٩ تجاه شمعون بيرز رئيس دولة إسرائيل، أثناء خطابه أمام المؤتمر مقاطعا إياه ومغادرا القاعة احتجاجا على ما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وما صدر عن أردوغان من انتقادات حادة ضد إسرائيل في المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري في ٨/ ١/ ٢٠١٠ بسبب قصف الطيران الإسرائيلي لقادة فلسطينيين واستشهادهم، وعرض مسلسل تركي في التلفزيون التركي، يصوِّر الإسرائيليين بالوحوش والإرهابيين، ما أدى إلى إهانة نائب وزير الخارجية الإسرائيلي للسفير التركي في تل أبيب، واحتجاج تركيا الرسمي التي طالبت اعتذارا رسميا من إسرائيل، والتي خضعت في النهاية للمطلب التركي وقدمت الاعتذار، كل هذا يقدم أدلة على تردي العلاقات بين تركيا وإسرائيل، والتي لم توظفها الدول العربية لصالح القضية الفلسطينية.

كما أن تركيا اتبعت سياسة أكثر تفهما وتعاونا مع سوريا، وقد قطعت العلاقة بينهما أشواطا من التقدم والتحسن في السنتين الأخيرتين، وكانت تركيا قد حاولت لعب دور الوسيط في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل من أجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين وتسوية الخلافات بينهما حول عدد من القضايا العالقة بينهما، وقد توقفت الوساطة التركية بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة.

عموما فإن تركيا تحاول اتخاذ مواقف إيجابية تجاه مختلف القضايا العربية، وأن الجانب التركي يملك رؤية واضحة تجاه المنطقة العربية وقضاياها الكبرى، ويعرف الساسة الأتراك ماذا يريدون من العرب وحدود الدور الذي يرغبون في ممارسته إلى جانب معرفتهم لمصالحهم الاستراتيجية في المنطقة، بينما تغيب هذه الرؤية عند العرب، ويمكن القول: إن سياسة تركيا منذ عام ٢٠٠٢ تجاه التقارب مع العرب لم تتغير، وهي تتقدم باضطراد مع معظم الدول العربية، وقد خرجت تركيا من أن تكون دولة معادية للعرب، وينعكس ذلك في المواقف التركية تجاه الدول العربية والقضية الفلسطينية ودعمها لصمود الشعب الفلسطيني خصوصا في غزة، ورفع مستوى التنسيق والثقة مع العراق وسوريا وجهودها التوافقية في الأزمات العربية الأخرى(٦).

ولا شك أن لتركيا مصالحها في المنطقة، وهي تريد أن تلعب دورا إقليميا في الشرق الأوسط، ولكن على العرب أن يجعلوا الدور التركي مكملا، وليس منافسا، بحيث تنعكس التفاعلات التركية مع قضايا المنطقة على الطرفين بشكل إيجابي على مستقبل العلاقات العربية- التركية.

- دور الولايات المتحدة

يبدو أن علاقة الدول العربية بالولايات المتحدة لا تخرج عن التبعية، ثم إن سياسة الولايات المتحدة تزداد يوما بعد يوم عداوة ضد العرب، فقد سمحت الإدارة الأمريكية في زمن الرئيس بوش الابن لنفسها العبث في شؤون المنطقة العربية ومواصلة الضغوط المختلفة من أجل تغييب الهوية العربية والسعي لإعادة تركيب المنطقة من جديد؛ ويتضح ذلك من خلال العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، وما فعلت القوات الأمريكية من تدمير الدولة العراقية وتفكيك مؤسساتها المختلفة، وبثّ "الفوضى الخلاقة" التي نادت بها إدارة بوش الابن، وما نجم عنها من قتل وتدمير وتفجيرات يومية، وموت وجرح الملايين، مما أدى إلى هجرة أكثر من أربعة ملايين إلى الخارج، وما زالت دوامة العنف ومأساته مستمرة حتى اليوم.

كما يبرز الدور الأمريكي، بمساعدة إسرائيل والعبث في شؤون الدول العربية، بما قدمته

الولايات المتحدة لإسرائيل من دعم ومساندة أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز عام ٢٠٠٦، وما قامت به ولا تزال من إثارة الخلافات المذهبية والطائفية في المنطقة وتمزيقها إلى أشلاء، وهو ما عبرت عنه الإدارة الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الكبير أحيانا، والموسع أحيانا أخرى، وترويج خططها لفرض الديمقراطية والفوضى الخلاقة، وغيرها من المفاهيم التي تسعى إلى إلحاق الأذى والدمار في كل أرجاء الوطن العربي.

وقد اعتادت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، عند رسم سياساتها ومخططاتها، أن تتجاهل وجهات النظر العربية ومصالحها، بل اعتادت على أن تكون بعض الدول العربية مكونا داعماً ومساندا لممارساتها السلبية من غطرسة وحروب وحصارات ضد بعض الدول العربية الأخرى.

ونتيجة للضعف والتشتت العربي، فقد أصبح بمقدور الولايات المتحدة أن تحتل دولة عربية هي العراق وتدمره، وأن تضرب حصاراً على من لا يعجبها سياساته، وأن تفرض على العرب المشاركة في عجلتي التدمير والحصار ضد أنفسهم، وأن تشجع الارتباطات الجزئية التي تأخذ أحيانا شكل المحاور التي تحل محل الإرادة العربية الجماعية والمشتركة، ويحل محلها ما يسمى بمحاور القوى المعتدلة والأخرى المتطرفة(٧).

وتمعن الولايات المتحدة بالتعامل مع الدول العربية بشكل انتقائي وغير متوازن، فتتعامل مع كل دولة بشكل منفرد ومتفاوت ومختلف عن الدول الأخرى، فتمكنت أمريكا من تفتيت النظام العربي وتجزئته إلى محاور يطلق على أحدهما معتدل والآخر متطرف، ويتبع ذلك صراع وهمي على السلطة وأدوار مفترضة، وهذه المحاور تمثلت بما يلي:

١- محور مرتبط بواشنطن وأهدافها الاستراتيجية في المنطقة.

٢- محور معاد لأمريكا واستراتيجياتها في المنطقة، وغالبيتها تتكون من فاعلين جدد غير رسميين.

٣- محور يرتبط مع أمريكا بمصالح أمنية ودفاعية، وباتت علاقته بالنظام العربي لا تتجاوز الشكل(٨).

وقد وصل حد التدخل الأمريكي في المنطقة، وخاصة في عهد إدارة بوش الابن، إلى

حد الإصرار على تسيير السياسة العربية وإدارتها حسب مصالحها المختلفة في المنطقة دون أن تلاقي أي معارضة أو رفض.

ومما يؤكد فشل الدول العربية وعدم قدرتها على التعامل مع الولايات المتحدة، أنه بعد مجيء الإدارة الجديدة والرئيس باراك أوباما لم تستطيع الدول العربية أن تشكل اختراقا لهذه الأدوار، وأن تستغل الفرص التي يمكن أن تكون متاحة في عهد الإدارة الجديدة، سيما أن الرئيس أوباما قد أعلن انفتاحه على العالم العربي والإسلامي، ورغبته في التغيير تجاه المنطقة، إلا أن السياسات والمواقف العربية ما زالت متلكئة ومترددة، وغير قادرة على اقتناص الفرص، بل إنها تسير بنفس المنحى من التدهور.

ثانيا: قدرة النظام العربي في الاضطلاع بدور دولي

يبقى السؤال المطروح بصورة جدية في غمرة كل هذا التراجع والانقسام الذي يعيشه النظام العربي والتدخل والاختراق الخارجي للمنطقة العربية هو: هل يمكن لهذا النظام أن ينهض من كبوته، وأن يبحث عن دور جديد، وليس فقط على مستوى تصحيح الأوضاع وتصويب الخلل، وليس فقط على مستوى الإقليم، وإنما إيجاد مكان له على مستوى العالم؟!

والإجابة على مثل هذا السؤال تبدو في غاية الصعوبة، سيما بعد أن تم تشخيص الواقع المؤلم الذي تعيشه المنطقة العربية والنظام العربي الذي يجب أن يكون ممثلا لإرادتها.

إن المطلوب من المنطقة العربية، بما تعانيه من أزمات كبرى وصراعات وانقسامات وغياب رؤية واضحة ومواقف محددة تجاه ما يعانيه من مشكلات وعدم قدرة على حسم وحل القضايا الداخلية المعقدة والمتشابكة فيه، وكذلك عدم قدرة على مواجهة التحديات والتدخلات الخارجية والتوجه نحو العالم لإيجاد أرضية مشتركة من المصالح التي يمكن أن تعزز مواقف العرب وارتباطهم مع القوى العالمية الأخرى وجعلهم قادرين على إيجاد موطئ قدم والوقوف بندية مع هذه القوى في عالم الاعتماد المتبادل الذي تتشابك فيه المصالح وتتعقد، المطلوب هو أن يدرك العرب ضرورة بل حتمية إعادة النظر بهذا النظام وتقويم، وربما تغييره؛ فقد تغير العالم من حولنا بصورة كبيرة، وتكاد تكون جذرية وانقلابية، وبالتالي لا بد من البحث عن سبل للخروج من المأزق الذي يعيشه النظام، وتطوير آليات

وأدوات مختلفة لمواجهة المتغيرات العالمية المتسارعة.

إن التصدي للمخاطر التي تهدد المنطقة العربية والتحديات الجسام التي تقف ماثلة أمام النظام العربي طوال سنوات عديدة، والتوق إلى لعب دور على صعيد العالم، والبحث عن مكان في النظام العالمي يقتضي بكل بساطة النظر في واقع الأوضاع العربية من الداخل وتشخيص أسباب الوهن والضعف، وهناك مثل صيني يقول: "إذا ساءت الأحوال انظر لنفسك في المرآة"، وهذا يؤكد على ضرورة تشخيص العرب لمكامن ومواقع الضعف في النظام العربي وأسبابه المختلفة.

إن استمرارية النظام العربي كما يرى البعض ليست بالضرورة دليلاً على فاعليته، بل على العكس، إنها في بعض الأحيان دليل على ضعفه وقلة تأثيره على الأوضاع العربية، إن النظام العربي الموجود اليوم لا يهدد أحداً، ولا يتدخل في الشؤون الداخلية لأحد، ولا يمس السيادات الوطنية، مثل التكتلات الإقليمية أو الوظيفية في مناطق أخرى من العالم، لذلك من الصعب التصور بأننا مقبلون، رغم كل الشكوك والمصالح المتضاربة، على مرحلة يزول معها النظام العربي، فقد يزداد النظام ضعفاً وهشاشة، ولكن الأرجح أنه سوف يستمر[٩].

لقد فشل العرب والنظام العربي في مطلع الألفية الثالثة من المشاركة أو الإسهام في تطوير النظام الدولي أو تغيير ملامحه، ولم يتمكنوا من الظهور على الساحة العالمية كقوة لها شأنها، وحتى على الساحة الإقليمية التي تعتبر المنطلق الأساسي للنظام العربي، وذلك لا يعود بطبيعة الحال لنقص في الإمكانات والثروات العربية المادية والاقتصادية، فلدى العرب طاقات وثروات كبيرة لا يستهان بها، فعلى سبيل المثال وصل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام ٢٠٠٦ إلى ٧٢٦ مليار دولار، ووصل في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٢ ترليون دولار، فالعالم العربي لا تنقصه الإمكانات المادية وإنما يعاني من سوء التوزيع والإدارة لهذه الموارد الضخمة، وكذلك الهدر وإنفاق الأموال وعدم القدرة على استغلالها وتوظيفها بشكل مثمر وبما يعزز قوة الدول العربية وقدراتها وينعكس إيجابا على مكانة النظام العربي وموقعه في العالم.

إن إعادة تشكيل المستقبل مهمة ليست سهلة، ولكنها ليست مستحيلة أو عصية إذا

توافرت القناعة بضرورة التغيير وحسمت الإرادة باتجاهه، وذلك من خلال العمل على تعبئة الطاقات الكامنة وتفعيل الموارد المتاحة وإعمال المتغيرات التي يكون دورها إيجابيا، وتقليص أو إلغاء المتغيرات التي يكون لها انعكاسات سلبية وغير مرغوب فيها، ولكن ذلك يتوقف على مدى تملك رؤية واضحة للمستقبل وتوافر قدرة على التحكم أو إعادة توجيه المتغيرات الرئيسية في صياغته، ويرى المتفائلون أن الحاضر يشير لمستقبل ممكن وأفضل مما هو عليه الآن، والعرب قادرون على النهوض والتطور، والحجة في ذلك أن ازدياد الوعي السياسي يحفز على تقليص فجوة التقدم مع الآخرين، وهذا الوعي سيعيد تعريف الذات العربية(١٠).

إن احتمال حدوث التغيير عربيا مرتبط دون شك بوجود مسبباته ودوافعه؛ فالتغيير يقتضي معرفة ما هو قائم وماذا نريد وما هو المطلوب، فهل نريد مستقبلا تتأكد فيه فاعلية النظام العربي وتعاظم دوره على مستوى المنطقة والعالم كنظام يرتبط وجوده بوجود أمة ذات حضارة وتاريخ عريق، وثروات وإمكانات اقتصادية لا يستهان بها؟ وهذا بطبيعة الحال يتطلب تأكيد وجود الذات، ومركزية الدور السياسي العربي في السياسة الدولية والنظام العالمي، وتفاعل مكثف معها، وعدم الاستكانة مع تلك السياسة أو التوافق معها بقدر ما هو العمل على تطويعها لتتقبل وجود العرب بصيغة قوة كبرى ذات مصالح غير قابلة للتنازل(١١).

إن مثل هذا الهدف لا يتحقق من تلقاء نفسه، ولكن يترتب عليه استحقاقات كثيرة، لعل من أبرزها:

١- اقتناع الدول العربية بضرورة تنسيق سياساتها وخططها، وتوحيد مواقفها والتحرك كجماعة إقليمية في حركة متناسقة، لتحقيق أهدافها المشتركة، وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يخلق للدول العربية ثقلاً معادلاً للدول غير العربية، وأن يرفع من مكانتها أمام الدول الكبرى، ويساهم في رفع مستواها إلى مصاف القوى الفاعلة على الساحة الإقليمية؛ فقد أثبتت التجارب أنه لا يمكن للخطوات القُطْرية التي تمارسها الدول العربية بمفردها أو التحركات الجزئية، أو حتى أي دولة عربية

مهما كان ثقلها السياسي وقدراتها المالية والاقتصادية، أن تعادل أو توازي تحركات أو تأثير أي من القوى الكبرى على الساحة الإقليمية، ومما يؤكد ذلك أن الدولة القُطرية العربية لم تستطع أن تحقق تنمية شاملة ومتوازنة حتى هذه اليوم، وأنها لم تستطع أن تحقق وتحمي أمنها الوطني دون الاعتماد أو الاستعانة بالغير.

٢- آن الأوان أن يدرك العرب أن النظام العربي مخصص للعمل الجماعي المشترك، ويجب على هذا العمل الجماعي أن يتجاوب مع إرادة الشعوب العربية، وأن يحقق أمانيها وتطلعاتها المختلفة، لا أن يخضع لإرادة الحكام والقادة ورغباتهم بعيدا عما يراه الشعب أنه يصب في مصلحته العامة، وهذا يعني أنه لا يمكن إصلاح النظام العربي دون إصلاح مكوناته الأساسية، وإصلاح أنظمة الحكم التي يجب أن تكون مؤمنة بمشاركة شعوبها والتصالح والتفاهم معها واحترام حقوقها وكرامتها والاستجابة لمطالبها، وهذا الأمر إذا ما تحقق فإنه هو الذي يكفل توفير حالة من التناغم والانسجام بين القاعدة والقمة، ويخلق حالة من الوئام والانسجام والتلاحم بين مختلف مكونات النظام.

٣- الاستفادة من التجارب العالمية، وخاصة الخطوات التي سارت عليها التكتلات الإقليمية في أوروبا وآسيا، وكيف قام كل منها على التعاون الاقتصادي الذي اعتمد على المصالح أساساً لتعزيز وتمتين العلاقات بين هذه الدول، وقطعت أشواطا متقدمة نحو الوحدة بسبب الانعكاسات الإيجابية لمشروع التعاون الاقتصادي، وأخذ ينتقل إلى التعاون والتنسيق في مجالات السياسة والأمن.

إن إصلاح النظام العربي لا بد من أن يستفيد من التجارب الماثلة في المعادلتين الأوروبية والآسيوية، ومثل هذه الاستفادة يتطلب البدء بتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتحديد استراتيجية اقتصادية عربية موحدة، والعمل على تخليص الموارد المادية العربية من كل سيطرة أجنبية، وتحرير الاقتصاد العربي من التبعية، ورفع قدرته كشريك مع مراكز القوى في الفضاء العالمي، ثم تحديد الأهداف والسعي إلى تحقيق الأمن القومي بما فيه الأمن النفسي والعسكري والغذائي

والتكنولوجي، وتعزيز القدرة العسكرية العربية.

إن أي تصور لاستراتيجية فعالة للعمل الاقتصادي تقوم على مبادئ، أهمها: تحييد العمل الاقتصادي المشترك عن العمل السياسي والخلافات الطارئة التي تحدث بين البلدان العربية بين الحين والآخر،ة وتحقيق عدالة توزيع المغانم والأعباء على كافة الأطراف، وربط مراحل التكامل بمراحل التنمية الشاملة في أبعادها وجوانبها المختلفة، وتوحيد الموقف تجاه العالم الخارجي.

٤- يبدو أن ما يحدث اليوم من تطورات أعمق وأشمل مما كان مطروحاً في السابق؛ فهناك تحول سياسي واقتصادي على الصعيد العالمي، يتضمن أبعاداً ثقافية وتنموية لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، وهذا التحول لن يقتصر على منطقة واحدة، وإنما يشمل العالم بأسره، ويلقي بظلاله على كافة دول العالم، وقد انعكس ذلك بتوسيع دائرة القوى الأكثر نفوذا في العالم، من مجموعة الدول الثماني (الولايات المتحدة، كندا، اليابان، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، روسيا) إلى مجموعة الدول العشرين التي تضم بالإضافة إلى الدول السابقة كلا من (الصين، الهند، البرازيل، كوريا الجنوبية، المكسيك، الأرجنتين، أستراليا، تركيا، أندونيسيا، جنوب أفريقيا، السعودية) فضلا عن تمثيل الاتحاد الأوروبي[١٢]، وهذا لا يعني بطبيعة الحال أفول القوة الأمريكية أو الأوروبية، ولكنه يعني أن الاحتكار الأمريكي للهيمنة على العالم قد تقلص أو انتهى، وأن هناك شركاء أقوياء في تحديد مصير العالم يستحيل إهمالهم أو تجاهلهم[(١٣)].

٥- إن مثل هذه التطور يشكل دعوة للعالم العربي من أجل التحرك لاستغلال الفرص الموجودة والمتاحة، لا سيما أن هناك نوعاً من التغيير الذي حدث بعد رحيل الإدارة الأمريكية السابقة ومجيء الرئيس الأمريكي باراك أوباما التي تشير إلى رغبة أمريكا في التغير والرغبة في التصالح مع العالم، وتحسين صورة أمريكا على الساحة العربية والإسلامية؛ وقد أبدى الرئيس أوباما عدة خطوات بهذا الاتجاه، إلا أنها لم تكتمل بعد.

يقتضي تطوير النظام العربي، باتجاه البحث عن دور مؤثر على الساحة الدولية، السعي الحثيث من أجل تحسين أوضاع المنطقة العربية وتطوير العلاقات العربية- العربية، وتعجيل الإرادات التصالحية، وتنقية الأجواء وحل الخلافات بين الدول العربية، والقضاء على الشكوك وحالة عدم الثقة التي تخيم على أجواء السياسة العربية وتجعلها ملبدة بالغيوم أو ترحيلها إلى خارج المنطقة، حتى تصبح الظروف مهيئة وقابلة للانطلاق إلى أفاق أوسع وأرحب وتجاوز حالة التناقض.

فالمطالبة بتغيير السياسة الأمريكية بالاتجاه المرغوب فيه عربياً نحو قضايا المنطقة وأزماتها المختلفة لا يمكن أن يتحقق أو أن يأخذ بعين الجدية من الأطراف الخارجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، إلا إذا سبق ذلك تعديل أو تغيير في السياسات والتوجهات العربية باتجاه الإصلاح السياسي وتطبيق الديمقراطية بشكل فعلي بما يلبي مصلحة الشعوب العربية، وخلق حالة من التأييد الشعبي لهذه السياسات، ومن ثم يكون بإمكان الدول العربية والنظام العربي الذي يمثلها إيجاد سبل وآليات دفع ضاغطة من الداخل باتجاه الخارج من أجل إقناع جميع القوى الدولية، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وسواها، لوضع القضايا والمطالب العربية على قائمة اهتمامهم.

ويقتضي تطوير النظام العربي العمل على إقامة توازن وتفاعل خلاق بين التمسك بالقيم والمبادئ التي تعبر عن الخصوصية الثقافية من جهة والقيم العالمية المشتركة من جهة أخرى؛ فالدور العالمي المؤثر لأي دولة أو جماعة دولية يستدعي عدم تجاهل قضايا الساعة أو الابتعاد عنها، فهي قضايا تخص الإنسانية جميعا، وتندرج هذه القضايا التي يحاول العالم العربي أن يبقى بعيداً عنها تحت عناوين عديدة منها: علاقات دولية أكثر تكافؤا أو عدالة، والتعاون بين الوحدات الدولية لمواجهة التحديات العالمية، والمساواة واحترام حقوق الإنسان والجماعات والحريات العامة.

ويجب على العالم العربي أن يشارك في صياغة هذه القيم العالمية المشتركة، وبما يخدم قضايا الأمة العربية والعالم ككل[١٤].

نخلص إلى القول: إن الأوضاع في العالم العربي قد وصلت إلى مستوى لا يحسد عليه

العرب، ولم يبق بعد هذا الهبوط إلا البحث عن سبل للنهوض والخروج من قعر البئر؛ فقد أصبح من الحتميات الضرورية على العرب أن يرتقوا إلى مستوى التحديات التي تعصف بالنظام العربي من الداخل والخارج، فعمليه الإصلاح والتطوير وإعادة بناء النظام العربي لم يعد ترفا أو قضية تحتمل التأخير أو التأجيل، فقد أصبحنا في عالم لا يرحم الضعيف، ولا يتعامل إلا مع القوي الذي توجد عنده مصالح للآخرين.

إن المتغيرات والتطورات الضخمة والمتلاحقة التي حلت في العالم من حولنا جعلت معظم دول العالم تدرك كنه وطبيعة هذا التغيير وتبادر إلى مواكبته والعمل على استيعابه، وتستفيد مما جلب النظام العالمي معه من فرص، وتتجنب ما يمكن أن يفرضه من مخاطر، إلا العالم العربي الذي ما زال واقفا على هامش هذه التحولات التي لم ينج أحد من التأثر أو التأثير فيها في جميع مناطق العالم الأخرى.

إن المشروع النهضوي العربي الشامل والمأمول الذي تتطلع إليه الأمة العربية لكي ترتقي من خلاله إلى مستوى الشعوب والأمم الأخرى المتقدمة يجب أن يتجه أولاً، وقبل كل شيء، إلى الاهتمام بترتيب البيت العربي من الداخل بشكل جاد وصادق، على أن يكون ذلك متوازيا ومتزامنا مع التعامل الجاد مع العالم الآخر.

إن استنهاض الهمم العربية والعمل على تشجيع ثقافة الحوار واتباع منهج النقد الذاتي والنقد البناء في الخطاب والسلوك العربي يعني وقف الهدر وعدم السماح باستمرار الأخطاء والخطايا وإلقاء اللوم والمسؤولية في ما نعانيه على غيرنا.

إن الاعتماد الجماعي على الذات العربية، وعدم انتظار المدد من الخارج أيا كانت طبيعته، هو نقطة البداية في التغيير والإصلاح، و(إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).

الهوامش

[1]. مصطفى عبد العزيز مرسي، قدرة التأثير العربية على قضايا المنطقة ومدى تأثرها بالعوامل الإقليمية والدولية، شؤون عربية، ع١٣١، خريف ٢٠٠٧ ص١٣

[2]. خليل العاني، هل دخلت الدول العربية حقبة الدول الفاشلة شؤون عربية، ع١٣١، خريف ٢٠٠٧ ص ٤٥-٤٦.

[3]. انظر في ذلك؛ سعيد رفعت، القضايا العربية من الصراع على الهوية والنزاع على السلطة، شؤون عربية، ع١٣١، ص٧-٨

[4]. الشرق الأوسط ٢٦/ ١/ ٢٠٠٧

[5]. إبراهيم البيومي غانم، الرؤية العربية لتركيا الجديدة، السياسة الدولية ع١٦٩، يونيو ٢٠٠٧، ص١٨٧-١٨٨

[6]. محمود نو الدين العلاقات العربية التركية، ورقة قدمت للأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في اجتماعها بتاريخ ٢-٣-٢٠٠٩.

[7]. حليم بركات، لا بد أن يكون للعرب خيارات وحدود حمر في تعاملهم مع أنفسهم والآخر، الحياة، ٢٧-٩-١٩٩٦

[8]. غازي دحمان النظام العربي والواقع العربي: المخاطر والقوى، شؤون عربية العدد ١٣١ خريف ٢٠٠٧، ص ٢٨.

[9]. رعيد الصلح، النظام الإقليمي العربي: مصالح متضاربة، إرادات عاتية، محاور زائفة. شؤون عربية العدد ١٣٧ ربيع ٢٠٠٩، ص ٨١.

[10]. خضر عباس عطوان نحو نظام عربي عاجل: منظور سياسي: هل يمكن تشكيل المستقبل العربي شؤون عربية العدد ١٣٦ شتاء ٢٠٠٨ ص٢٤.

[11]. نفس المرجع السابق ص٢٦

[12]. محمد السعيد الله الكفري، القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الكويت، ١٩-٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٨، شؤون عربية، ع١٣٧، ربيع ٢٠٠٩، ص ١٣٩-١٤٠

[13]. أسامة الغزالي حرب، عام جديد وعالم مختلف، السياسة الدولية، ع١٧٥، يناير ٢٠٠٩، ص ٦-٨

[14]. ناصيف حتي، النظام العربي بعد سبتمبر التحديات ...، شؤون عربية، ع١٠٩، ربيع ٢٠٠٢، من ٢١-٢٢.

المقالات والتقارير

مستقبل المنطقة العربية
في ظل مشاريع التغيير الخارجية*

مقدمة

تشهد المنطقة العربية تحولات استراتيجية كبيرة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وتتعرض منذ سنوات لحالة من عدم الاستقرار والاضطراب، إذ أضحت مسرحاً لصراعات وحروب كثيرة، الأمر الذي أودى بها إلى كتلة من الفوضى انعكست بآثارها السلبية على الحياة بصفة عامة، وعلى حالة الأمن والاستقرار بصفة خاصة، وفي خضم تلك الحالة المضطربة وقعت المنطقة العربية تحت تهديد مشاريع عديدة يسعى كل منها لتمكين نفوذه وفرض سيطرته وتحقيق أجندته.

ولذلك عقد مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع مجلة المجتمع الكويتية مؤتمراً بعنوان **(مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها)** في العاصمة الأردنية عمان في ١٩-٢١/ ١٠/ ٢٠٠٩م، واستمر مدة ثلاثة أيام عُقدت خلالها اثنتا عشرة جلسة، وقُدِّم فيها خمسة وعشرون بحثاً علمياً، وسعى المؤتمر إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. بناء رؤية إستراتيجية عربية موحدة إزاء حركة وتحولات مشاريع التغيير الداخلية

* وحدة البحوث والاستشارات/ مركز دراسات الشرق الأوسط

والخارجية الجارية في المنطقة العربية حتى العام ٢٠١٥م، وملامح الاستراتيجية اللازمة للتعامل معها.

٢. بناء تصور مشترك لمشروع عربي- إسلامي للنهضة والتطور في المنطقة العربية لتوحيد جهود أبناء الأمة وعلى الأخص بين التيارين القومي العربي والإسلامي العربي.

٣. تقديم تصورات علمية عن السيناريوهات المحتملة لطبيعة الصراع والتوافق بين هذه المشاريع في المنطقة العربية حتى العام ٢٠١٥م.

وقد دعي إلى المؤتمر نخبة من المفكرين والمثقفين العرب ذوي الاتجاهات والأطياف السياسية المختلفة، مستشرفين الصورة العامة لملامح التغيير في المنطقة، والظروف الموضوعية لتطور أو انكماش المشاريع المؤثرة التي يمكن لها أن تؤثر على صياغة شكل المنطقة.

أما عن الإطار الجغرافي للمؤتمر فهو يتعلق بمشروعات التغيير في المنطقة العربية فقط، آخذاً بالاعتبار البعد الإسلامي الحضاري للعالم الإسلامي على صعيد العمق الاستراتيجي والمحيط الحيوي للمنطقة العربية، ومن الناحية الزمنية يعالج المؤتمر التفاعل بين هذه المشاريع في الفترة من بداية تسعينيات القرن العشرين- أي نهاية الحرب الباردة- مع التركيز على ما بعد عام ٢٠٠٠م إلى السنوات القادمة حتى ٢٠١٥م، بهدف وضع السيناريوهات الممكنة لوضع المنطقة وتركيبتها.

ناقش المؤتمر خمسة مشاريع مؤثرة في المنطقة العربية، صنفت على أنها مشاريع رئيسية، ولها تأثير مباشر، وهي المشروع الأمريكي والمشروع الصهيوني والمشروع الإيراني والمشروع العربي القومي والمشروع الإسلامي، وأخرى فرعية صنفت بأنها ذات تأثير منخفض على المنطقة، وهي المشاريع: الأوروبي والتركي والهندي والصيني.

أولاً: المشروع الأمريكي في المنطقة العربية ومستقبله

ذهب الباحثون في مناقشة هذا المشروع على أنه الأبرز ذو المصالح المتشعبة في المنطقة؛ فأمريكا بعد الحرب العالمية الثانية باتت جاهزة لأن تكون الوجه البديل للإمبراطوريات الأوروبية المتهالكة، خصوصاً في ظل حالات التراجع في العالم العربي، والاختلاط بين المصالح الأمريكية ومصالح النظم العربية، فكان هدفها السيطرة المطلقة على مخزونات

الطاقة، باعتبار أن النفط في منطقتنا يقدر بثلثي احتياطي النفط العالمي، وأن أمريكا بمفردها تستهلك ربع الإنتاج العالمي من النفط، والسعي لاحتواء النفوذ السوفييتي من خلال الحرب الباردة، والحيلولة دون بروز منافس دولي، وضمان ولاء وتبعية النظام الرسمي العربي وحمايته من أي تهديد لبقائه، وحماية الكيان الصهيوني.

ورأى الباحثون أن المشروع الأمريكي نجح في السيطرة على النفط في المنطقة، وجر العراق إلى حرب استنزاف مع إيران، وجعل مصر في صف التحالف الأمريكي في وجه روسيا وتحييدها عن الصراع العربي- الإسرائيلي، وتبدّى نجاح المشروع أيضاً في حصار غزة وانقسام الصف الفلسطيني وضرب المقاومة بأيدي فلسطينية ودفع الموقف الرسمي الفلسطيني للتماهي مع الموقف الإسرائيلي، ومحاولات صرف النظم العربية عن مخاطر إسرائيل، وتحويل الأنظار إلى إيران باعتبارها خطرا على العرب، وتسويقها لمصطلح "الإرهاب الدولي" الذي يوصف به اليوم كل من يقف ضد أمريكا.

ولكن المشروع- خصوصا مع مجيء إدارة جورج بوش الابن- قد بدأ وضعه بالتدهور والتراجع؛ فالعراق وأفغانستان تحولتا إلى جحيم على القوات الأمريكية، إضافةً إلى فشله والمشروع الصهيوني في القضاء على المقاومة في لبنان وغزة، انتقالاً إلى تنامي الاتجاه الدولي نحو تجريم إسرائيل والمطالبة بمحاكمة مشروعها الإجرامي، كما حدث مؤخراً في تقرير غولدستون، وأيضا هزيمة السياسة الأمريكية في مجال الانتشار النووي؛ حيث فشلت في منع كوريا الشمالية من تحقيق أهدافها، وأُرْغمت واشنطن على سحب الدرع الصاروخية أمام موسكو، مما وضعها في موقف حرج، وأخيراً ما أحدثته الأزمة المالية العالمية من تداعيات خطيرة على القدرات الأمريكية والمصداقية في سياستها ونظامها وفكرها الرأسمالي.

أما عن حقبة أوباما فيعتقد الباحثون بأن اللوبي الصهيوني قد دعمه لرغبة اللوبي بالسيطرة على البيت الأبيض كما كان أيام كلنتون، ويعتقدون أن نهج أوباما لا يختلف كثيراً عن سلفه من زيادة عدد القوات الأمريكية في أفغانستان، واستمرار حصار روسيا، مع الاحتواء المبكر للصين، وموافقته الضمنية على شن حرب على غزة، إضافةً إلى محاولة أوباما حصر العملية السلمية في تجميد الاستيطان، وإعطائه الضوء الأخضر للعدو لاستكمال اعتداءاته على الفلسطينيين العزل في ظل عجزه عن إلزام العدو بأي شيء.

أما الخلاصة التي توصل إليها الباحثون فتأتي بأن الامبراطورية الأمريكية وصلت إلى مفترق طرق شديد الوعورة على مستوى مسيرتها كقوة عظمى، وأن القرار الأمريكي تراجع في هذا العقد عن تحقيق مهمته الاستراتيجية بالانفراد بالقطبية العالمية.

ثانياً: المشروع الصهيوني في المنطقة العربية ومستقبله

خلص الباحثون إلى أن أداء الدولة العبرية كان يتسم بوجود نمطين من عناصر التطور: الأول يقوم على الثوابت التي رسمت اتجاهات تطور القدرات الإسرائيلية الشاملة، والثاني يقوم على المتغيرات التي تعاملت معها المؤسسة الحاكمة طبقاً لتوجهات أيديولوجية وسياسية وعملية، ولدى متابعة تفصيلات التجربة العملية للمشروع في تجلياتها الراهنة، خلال السنوات العشر الأخيرة، تبرز ثلاثة محاور رئيسة لأداء المشروع:

أولها: جملة من النجاحات التي حققها المشروع، تتمثل أساساً بالحفاظ على وجود إسرائيل وضمان أمنها القومي، وبناء قاعدتها البشرية، والارتقاء بقدرتها العسكرية والاقتصادية، وإبداعها في التخطيط الاستراتيجي لأهدافها، واستخدامها التكتيكات الملائمة، وعملها في إطار منظم في جمعيات خيرية ومنظمات، وتجاوز آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، كما يتضح أنها غدت إحدى الدول الرائدة في مجالات التقدم العلمي والتكنولوجيا الراقية والصناعات العسكرية.

ثانيها: جملة من الإخفاقات التي عانى منها المشروع، وتتمثل أساساً بتضاؤل الأيديولوجيا وتآكل منظومة القيم الصهيونية التقليدية، واستمرار انحسار مكانة "الموشافات والكيبوتسات"، والتحول إلى الخصخصة، وتراجع معدلات الهجرة وازدياد ظاهرة النزوح، واضطراب مؤسسات الحكم والأداء القيادي، وارتباك في جهاز التعليم، واستفحال ظاهرة الفساد السياسي والعام والجريمة، وتفاقم المشكلات والتوترات الاجتماعية، وصدمة الانتفاضة الفلسطينية، والعجز عن حسم الصراع مع الفلسطينيين، وفك الارتباط عن غزة، والإخفاق بالقضاء على المقاومة وعلى رأسها حركة حماس، والإخفاق في الحرب على لبنان، وفتور التطبيع مع مصر والأردن.

ثالثها: جملة من الإشكاليات التي واجهت ولا تزال تعترض المشروع، وتتمثل أساساً

بمعطيات الجغرافيا السياسية والموارد، وتأثيرات الهجرة الروسية على المجتمع الإسرائيلي، ومسألة هوية الدولة وخصائصها، وتقديس الجيش، ومسألة العسكرة والتنشئة العنفية وانعكاساتها، والعلاقات المدنية- العسكرية، وقدرة الجيل الحالي على متابعة المشروع الصهيوني، وتوجهات حل الموضوع الفلسطيني، والمسار الاستراتيجي للصراع العربي- الإسرائيلي، والتحديات الخارجية الرئيسة الراهنة، والعلاقات مع المحيط العربي، ومتغيرات الأوضاع والعلاقات دولياً وإقليمياً، وأخيراً التصورات المستقبلية اليهودية لمستقبل الدولة.

وعلى هذا يتبين أن نقاط الضعف والاشكاليات التي يعاني منها الكيان الصهيوني أكثر بكثير من نقاط القوة التي يتمتع بها.

وناقش الباحثون نقاط الالتقاء والتعارض والاحتكاك بين المشروع الصهيوني والمشاريع الأخرى؛ فالمشروع الصهيوني يتقاطع تماماً مع المشروع الأمريكي في المنطقة العربية، أما ما يربط المشروع الصهيوني بالإيراني فإن التعارض القائم بين المشروعين لا يقتصر على طموح إيران امتلاكها السلاح النووي، بل يتعدى وجودها كقوة إقليمية فاعلة بالقرب من آبار النفط، ودعمها لحركات المقاومة في المنطقة.

وفيما يخص نقاط التقاء المشروع الصهيوني بالنشاط التركي فتبينت بحاجة تركيا للكيان الصهيوني مصدرا لبعض المعدات العسكرية المهمة، إضافة إلى اضطلاع تركيا بدور الوسيط بين إسرائيل وسوريا، وحاجة تركيا إلى اللوبي اليهودي في أمريكا لمنع تمرير قانون في الكونجرس يعترف بـ "الإبادة الأرمنية".

وعن علاقة المشروع الصهيوني بالمشاريع الأوروبي والهندي والصيني، فبين الباحثون أنها علاقة تحالف وثيقة تقوم على مصالح متبادلة من حيث العلاقات العسكرية والاقتصادية والأمنية، وأنها علاقة استراتيجية تقوم على وحدة الهدف لهذه المشاريع.

وأخيراً عن علاقة المشروع الصهيوني بالمشروعين القومي العربي والاسلامي فبين المؤتمر أنها علاقة عداء وصراع مستمرين، وليس هناك أي نقاط للالتقاء بينها؛ فتقدم المشروع الصهيوني سيكون على حساب هذه المشاريع وتراجعه سيكون تقدماً لهذه المشاريع.

وقدمت الأوراق سيناريوهات مختلفة لهذا المشروع، وهي أولاً: أن الكيان يخطط لمشروع فرض نظام جديد في الشرق الأوسط يشمل لبنان وسوريا والعراق بعد أن تمت تسويات مع مصر والأردن وموافقة سعودية، ثانياً: حل القضية الفلسطينية بالتوصل إلى دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وثالثاً: إلقاء مسألة اللاجئين على عاتق الدول العربية لإيجاد حل لها، أي على حساب الدول العربية وليس على حساب الكيان الذي لا يعترف بالنكبة ولن يعترف بها، وبالتالي لن يعترف بقضية اللاجئين.

ثالثاً: المشروع الإيراني في المنطقة العربية ومستقبله

رأى الباحثون في أوراقهم أن المشروع الإقليمي لإيران يرتبط بجملة أهداف وطموحات، يتعلق بعضها بضرورات الأمن القومي، وبعضها بجانب عقدي مذهبي، وبتطلعات نحو تكريس الهيمنة على ما ترى إيران أنه الحلقة الأضعف في جوارها الإقليمي المضطرب في سبيل تحسين موقفها التفاوضي مع الغرب، والحصول على أقصى قدر من المكاسب التي من بينها الاعتراف بالسيادة الإقليمية لطهران على المنطقة.

وقد كانت المنطقة العربية البيئة الأفضل لتمرير المشروع الإيراني، بسبب ضعف دولها وصراعاتها وفرص اختراقها المتاحة، وكذلك بسبب قضية فلسطين التي مثلت وما زالت حجر الزاوية لإنجاز المشروع وتسويق أفكاره باتجاه كل بيت عربي من المحيط إلى الخليج؛ حيث استثمرت طهران القيمة الرمزية لهذه القضية عربيا وإسلاميا لتضع فيها ثقلها السياسي والدعائي، ولتقدم نفسها بوصفها المدافع الوحيد عنها.

ويُقدر الباحثون أن المشروع الإيراني يمضي بقوة وثبات، ولكنه يواجه مشكلات

ومصاعب، تتمثل بشكل خاص في الوضع الاقتصادي المتراجع الذي يتزايد بسبب العقوبات الدولية وسواها، والانقسام الداخلي الذي ظهر جليا في الاحتجاجات الأخيرة على نتائج الانتخابات الرئاسية التي ما زالت محتدمة ومرشحة للتطور وتهديد أبرز مرتكزات النظام، المتمثلة بالسطوة التي تعطي رؤوس النظام في إيران سلطات مطلقة ظلت تميزه خلال ثلاثين عاما حتى مع وجود الانتخابات.

أما ما يتعلق بشأن التحديات والفرص وسيناريوهات المشروع حتى ٢٠١٥م، فخلص الباحثون إلى أن الحرب على العراق وضعت حداً لتمدد هذا المشروع، وفي المقابل فإن من نقاط قوتها أنها عادت أقوى من ذي قبل، إثر تخلصها من نظام صدام حسين الذي كان في وجهها، وتخلصها كذلك من نظام طالبان، كما أنها تملك العديد من أوراق القوة في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين، في الوقت ذاته فإن عوامل الضعف في المشروع الإيراني تتمثل في البعد المذهبي في الثقافة الإيرانية الشيعية لما يمثله من قلق للشارع العربي، إضافةً إلى قلق دول الجوار من الطموحات الإيرانية، مما يجعل الدول العربية تعزز من تحالفاتها مع أمريكا أمام إيران ومشروعها، وعدم تقديمها نماذج جذب ثقافية ترفيهية يمكن أن تجذب جماهير الشارع العربي، ومن الملاحظ أن فرص المشروع الإيراني في صعود مستمر نتيجة لتردي حالة الأنظمة العربية ومأزق المشروع الأمريكي، وازدياد ثقافة المقاومة في المنطقة، مما يؤهل إيران لاستخدام أوراق قوتها في الوقت الذي تشاء، كما ظهر ذلك جلياً في الأحداث التي دارت بين الحكومة اليمنية والحوثيين الذين تمولهم إيران.

رابعاً: المشاريع الأخرى، التركي والأوروبي والصيني والهندي

عرض المؤتمر هذه المشاريع بورقتين، تناولت الأولى المشروعين التركي والأوروبي، والثانية المشروعين الصيني والهندي.

بالنسبة لتركيا هناك عدة عوامل تجعل من الدور التركي دوراً فاعلا في المنطقة؛ فتركيا تمتلك رؤية استراتيجية لسياسة خارجية تقوم على استغلال الموقع الجيوبولتيكي، وعلى العلاقات التاريخية التركية مع دول الجوار من أجل تحقيق المصالح التركية السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة من خلال تصفير المشكلات "Zero Problems" في

علاقاتها مع دول الجوار، وبناء علاقات إيجابية مع جميع دول المنطقة من آسيا إلى أوروبا، والعالم العربي إلى أفريقيا، إضافة إلى عامل عدم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، مما يجعلها تلتفت للمنطقة، وهذا يظهر جلياً في حجم التبادل التجاري بين دول الخليج العربي وتركيا الذي تضاعف أربع مرات خلال السنوات السبع الأخيرة، أي في عهد حزب العدالة والتنمية الحاكم، ليصل التبادل التجاري إلى ٩ مليارات دولار، وهذا يفسر قيام تركيا بتوسيع علاقاتها مع دول الخليج في توقيع اتفاقية الشراكة الخليجية- التركية، ويظهر موقف تركيا متقاربا مع المنطقة العربية أثناء حرب غزة.

أما المشروع الأوروبي فهو مشروع خطير على المنطقة؛ فأوروبا هي التي هندست النظام الإقليمي العربي منذ نشأته، وهي وراء تفكيك المنطقة ونشوء الدولة القطرية الحالية، وهي التي أجهضت حلم الوحدة العربية بعد الحرب العالمية الأولى إثر اتفاقية سايكس- بيكو عام ١٩١٦م بين فرنسا وبريطانيا، كما أن أوروبا كانت خلف المشروع الصهيوني؛ فوعد بلفور عام ١٩١٧م الذي أصدرته بريطانيا هو مشروع أوروبي قامت بريطانيا على تنفيذه بانتدابها على فلسطين، أما حاليا فإن المشروع الحالي لا يختلف عن المشروع القديم المرتبط بسايكس- بيكو ١٩١٦م، إلا أن الوسائل جديدة وبثوب جديد، فلا زال يطمح للسيطرة على خيرات المنطقة، وضد أي تحالف فيها.

كما أن الاتحاد الأوروبي رغم شعار الديمقراطية عمل ضد وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة حتى عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة كما حدث في الجزائر وفلسطين.

ومن هنا فإن المشروع الأوروبي للمنطقة امتداد للمشروع الاستعماري في بداية القرن العشرين، وله مشروع متطور مع الظروف الإقليمية والدولية والتطور داخل المنطقة العربية من أجل استمرارية هندسة القرن الحادي والعشرين من التمزيق والتفتت وهيمنة الكيان الصهيوني، كما أنه يشكل خطورة على المنطقة العربية، خاصة أن أوروبا غير مرتاحة للولايات المتحدة، لأنها حلت مكانها في المنطقة العربية لا سيما في المصالح البترولية أو التعامل التجاري والوجود العسكري.

وبالنسبة للصين والهند فليس ثمة مشروع يذكر لدى أي منهما، وإن اهتمام أيٍّ منهما في المنطقة العربية قائم على تطوير العلاقات مع المنطقة لتأكيد المصالح وحمايتها في الحصول

على النفط والغاز والعمالة والأسواق ورؤوس الأموال، فضلاً عن طلب المساندة في المحافل الدولية لقضاياهما، وليس من المستبعد أن يكون لكل منهما مطامع لتغيير في الشرق الأوسط في المستقبل، وإن الشرق الأوسط وبخاصة المنطقة العربية تمثل فراغاً سياسياً وقيادياً وعسكرياً، وتخلفاً في التنمية البشرية.

ومن هنا فإن على المنطقة العربية، إذا أرادت ألا تكون موضوعاً في السياسة الدولية، وهدفاً لمشروعات التغيير من القوى الدولية أو الإقليمية، أن تعيد النظر في أوضاعها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

خامساً: المشروع الإسلامي ومستقبله

درس الباحثون هذا المشروع ومستقبله منطلقين من تحوله إلى ظاهرة عالمية تنتمي إليها أعدادٌ ضخمة من المنظمات والجمعيات والنقابات والأحزاب والمؤسسات لأنها تشكل مدرسة واتجاها، ويمكن أن يعرف على أنه المشروع الذي يدعو إلى النهضة الشاملة التي تبدأ بمقاومة الاحتلال وإخراجه من بلاد المسلمين، والانطلاق في عملية إصلاحية شاملة تهتم بجميع مناحي الحياة، وتطرق الباحثون إلى مكونات المشروع، وعلى رأسها:

أولاً: فكرة مناهضة الخواء الروحي والمادي الطاغيين على مختلف مناحي الحياة.

ثانياً: قادة المشروع ورموزه، مثل حسن البنا ومحمد بن عبد الوهاب، وغيرهم كثير.

ثالثاً: منظمات ومؤسسات ذات وجود قانوني تحمل الطابع الإسلامي في مختلف المجالات الاجتماعية والخيرية والاقتصادية والمالية والإعلامية.

رابعاً: الجمهور العريض والمتنوع الذي يعد من أبرز نقاط قوة هذا المشروع.

خامساً: تاريخه العريق المليء بالتفاعلات والأحداث التي عرفت التحديات والمصاعب، والوقوف في وجهها والتغلب عليها.

يعتقد الباحثون أن هوية المشروع ومسوِّغات وجوده تنطلق من حاجة الأمة وشعوبها إلى الحياة بعدل وحرية في ظل دينها الحنيف ونظامه الشامل، أمام شعورهم بالظلم في ظل

الاحتلال والهيمنة الغربية وتفوق الكيان الصهيوني، إضافة إلى فساد الحكام والأنظمة العربية، ورفضها توفير الحرية والديمقراطية، وعجزها عن تحقيق التنمية والرفاه الشاملين.

ورأى الباحثون أن **رسالة** المشروع تتلخص بتحرير الأمة من كل القيود الاستعمارية الأجنبية والسياسية الحالية التي تعيق نهضتها الحضارية الشاملة، والعمل على تحقيق وحدتها وإعادة تشكيلها وفق الشريعة الإسلامية.

وأهدافه مقاومة الاحتلال حيثما كان في الأمة الإسلامية، وبذل الجهد لتوفير الحريات في المجتمعات الإسلامية ومقاومة الظلم، وتحقيق مشروع الوحدة العربية والإسلامية، والعمل على تأهيل الأمة لتكون قوة دولية كبرى قادرة على حماية نفسها ورعاياها.

أما **أدواته** فهي الدعوة والتربية الإسلامية المنطلق والأساس، باعتبار أن أصل المشروع الإسلامي كله دعوة، وأول من بناه هم الدعاة إلى الله، والنضال السياسي الذي هو أكبر الأدوات التي يستعملها أصحاب المشروع الإسلامي، حتى صار لدى بعض الحركات الإسلامية اختصاصا لهم، والعمل الخيري والاجتماعي كالشبكات الواسعة والممتدة والمتنوعة في مختلف مجالات العمل التطوعي، لا سيما الخيري والإغاثي منه، لتمكين المشروع، والعمل الإعلامي والفني، حيث عرف المشروع طفرة كبيرة من الاهتمام والتخطيط ومحاولات التأسيس لمختلف الوسائل الإعلامية، والنشاط المالي والاقتصادي، والجهاد والمقاومة المسلحة؛ حيث إن المشروع، منذ تأسيسه وحيثما وُجِد، يعطي الأولوية لمواجهة الاحتلال، وقد شارك دعاتُه في كل الثورات والانتفاضات ضد الغزو الخارجي.

أما **مصادر القوة** التي رآها الباحثون في المشروع الإسلامي فأبرزها: الدعم الرباني والنصرة الإلهية، والقوة المعنوية التي يتمتع بها أفراده، والدعم المادي والمعنوي الذي يستفيده من مختلف الشرائح المتعاطفة معه، وضعف المشاريع المنافسة له من داخل العالم العربي والإسلامي، والحساسية المفرطة لدى المجتمعات العربية والإسلامية من المشاريع الأجنبية المحاربة له، وتراجع المشروع الصهيوني والمشاريع الغربية المساندة له، وقدرة المنظمات والمؤسسات والحركات الإسلامية على الثبات في وجه المصاعب والتحديات، وتنوع التجارب وتراكم الخبرة.

وفي التجربة العملية للمشروع من حيث نجاحاته واخفاقاته والإشكاليات والمآزق التي يتعرض لها، استعرض الباحثون التجربة على النحو التالي:

أولاً: نجاحات المشروع الإسلامي للتغيير في الاستجابة للتحديات التي تفرضها البيئة الإقليمية والدولية أكبر من نجاحاته في الاستجابة للتحديات النابعة من ذاته وبنيته التنظيمية والفكرية، وتلك التي تفرضها البيئة الداخلية؛ فالمشروع الإسلامي الذي واجه بقدر كبير من الفاعلية تحديات وهيمنة وعدوان المشاريع الأمريكية والصهيونية والأوروبية، هو ذاته لم يفلح ولو بقدر أقل في التعامل مع تحدياته الداخلية، من قبيل الأزمة القيادية أو التنظيمية أو بلورة مشروعه الحضاري والسياسي، أو التحديات التي تفرضها على الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية، ويلاحظ أن المشروع لم يخرج في تعامله الناجح عن المعادلة التقليدية التي عرفتها مجتمعاتنا تاريخيا، أيهما ينبغي التصدي له بداية، وهل على نفس الدرجة "استبداد الداخل"، أو "هيمنة الخارج".

ثانياً: هناك نجاحات على المدى القصير والمتوسط، أما على المدى الاستراتيجي طويل الأمد فإن المشروع لم يحقق اختراقا فعليا أو نقلة نوعية في استجاباته على مجمل التحديات التي تواجهه عمليا، خاصة في ظل هيمنة المشروع الأميركي- الصهيوني.

ثالثاً: ارتبطت إخفاقاته على مستوى الخطاب السياسي بتراجع عملية التجديد الفكري والفقهي.

رابعاً: إن استجابات المشروع الإسلامي للتغيير في التعاون والتحالف مع المشاريع الأخرى داخل المنطقة العربية والإسلامية كالمشروع القومي العربي والوطني ما تزال في بداياتها وهي دون المستوى المطلوب والمأمول، فضلا عن أن المشروع القومي العربي هو ذاته أيضا لم يتقدم عمليا باتجاه التحالف مع المشروع الإسلامي.

ومن ثَمَّ، تعرض الباحثون إلى أنماط تحالفات المشروع وعلاقاته الاقليمية والدولية مبينين فاعلية وقدرات الحركات الحاملة لمشروع التغيير والإصلاح الإسلامي والتي تتوقف على محددات، أهمها:

أولاً- علاقة أنظمة الحكم القائمة بالقوى السياسية الإسلامية

وتنحصر استراتيجيات الأنظمة السياسية في كيفية التعامل مع الإسلاميين في أربع:

أ. استراتيجية الإدماج التدريجي داخل النظام السياسي.

ب. استراتيجية التضييق والمحاصرة والتحجيم، وتستعمل ضد التيارات التي اندمجت فحصدت نتائج سياسية جيدة.

ج. استراتيجية التجاهل واللامبالاة للقوى الإسلامية التي لا تحظى بتجذر جماهيري واسع، وتبقى ذات طابع نخبوي أو قريب من ذلك.

د. استراتيجية الردع والزجر، وتنتهج ضد التيارات التي تنطلق من العمل العنيف الخارج عن إطار القانون ضد السلطة وأجهزتها وضد المجتمع.

ثانياً – علاقات النظم السياسية مع الغرب

يلاحظ أن المشروع الإسلامي يتعرض لمزيد من الضغوط في ضوء علاقات النظم السياسية مع الغرب، التي قد تصل في مستويات معينة إلى التماهي بالتنسيق في مواجهة المشروع الذي صوّرته وسائل الإعلام الغربية والصهيونية على أنه التحدي الأخطر أمام بقاء الحكام في مناصبهم، وتعددت سياسات النظم الحاكمة في الضغوطات السياسية عبر نهج سياسة التهميش والتجاهل، والقضائية بفتح ملفات خاصة بهذه القوى السياسية والاجتماعية لدى المحاكم المدنية أو العسكرية، والقانونية برفض الاعتراف القانوني بوجود هذه التيارات أو الجمعيات كتنظيمات مدنية أو أحزاب سياسية، برغم وجودها الفعلي كقوى اجتماعية وسياسية، واعتماد سياسة المراوغة والصرامة الإدارية، والضغوطات المادية والردعية من خلال ضرب القوة المادية والاجتماعية للتيارات والحركات، والاستفزازية بالتضييق على الأنشطة والبرامج المزمع عقدها، والتشدد في التعامل معها، وأخيرا في الضغوطات الإعلامية عبر عدم استدعاء هذه التيارات والقوى التي تمثلها للأنشطة الإعلامية التي تنظمها السلطة، ومنعها من الحضور في وسائل الإعلام، للتعبير عن مواقفها وإظهارها بمثابة الفئة المعزولة والمحدودة التأثير.

وأكد الباحثون أن من مدعمات هذا المشروع اجتماع غالبية الأمة العربية عليه، وثقة

الجماهير في منهج الإسلام شعور الأمة بخطر المشاريع الأخرى، وأن المستقبل لهذا المشروع مع انكفاء المشاريع الأخرى في المنطقة، ولكنه يحتاج إلى وقت غير قصير حتى يصبح مشروعا حاكماً في الوطن العربي.

سادساً: المشروع العربي القومي ومستقبله

طرح المؤتمر في هذا المحور التعريف بالمشروع، والتجربة العملية له والتحديات والفرص وسيناريوهات المستقبل أمام المشروع ومحدداتها ومتطلباتها.

تناول الباحثون بدايات المشروع العربي كمشروع سياسي منذ نهايات القرن التاسع عشر، ردّا على سياسة التتريك التي مارستها السلطات الحاكمة أواخر الحكم العثماني، وأول من بدأ هذا المشروع هم نخبة الأمة العربية من مثقفين وأثرياء.

وعرّف الباحثون المشروع على أنه مشروع فكري سياسي يسعى إلى توحيد الأقطار العربية في وطن عربي واحد كبير، وإلى توحيد الشعوب في أمة عربية واحدة، تعيش في ذلك الوطن وتقيم دولتها عليه ضمن حدوده الجغرافية.

أما مكوِّن المشروع فهو وحدة الأمة العربية فقط، وهو لا يرتبط بواقع مشكلات المجتمعات والشعوب، وهذا مما يحسب إشكالية على المشروع، إضافةً إلى إشكالية ترسخ الواقع القطري، بمصالحه النفعية وثقافاته المتعارضة أحياناً مع الثقافة القومية، وإشكالية الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة الذي سيحارب، بكل طريقة وبكل أداة داخلية وخارجية أية، محاولة لتوحيد العرب، وأخيرا إشكالية ضعف وتمزق المجتمع المدني العربي.

استعرض الباحثون أنماط تحالفات هذا المشروع وقسموها إلى **تحالف نظري** بين البلاد التي تكون أهدافها مشتركة أو قريبة من بعض دون تحالف واحد يجمعهم، **وتحالف واقعي**، أي إنه حين يتحرر قطر عربي من الاستعمار فسيتوجه بالتأكيد نحو الوحدة مع الأقطار العربية التي سبقته في التحرر، **وتحالف واختلاف**، كتحالف المعارضة الذي يجمع البعثيين والناصريين، وكاختلاف حزب الله والتيار الوطني الحر في لبنان.

وقد بيّن الباحثون محددات هذا المشروع بالخمسة الآتية: ١- الحكام والمحكومين، بما في ذلك الطبقات الحاكمة والجماهير العربية، ٢- الإرادة السياسة العربية، ٣- المرجعية الشرعية،

٤- المرجعية الوضعية، ٥- الدين والدولة.

أما سيناريوهات المشروع حتى ٢٠١٥م فقد رسم الباحثون ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الأول: تدهور الوضع القائم، حيث توقعوا ضمن هذا السيناريو عدة أمور، كالتسوية في ظل التجزئة، أو غياب مشروع نهضة معاصر، أو الحرب الباردة العربية الجديدة.

السيناريو الثاني: الدفعة القوية، حيث توقعوا خلاله عقدا عربيا جديدا، وأبرز سماته هو رد اعتبار العروبة، ونظام تأسيس أمن قومي عربي، وتدعيم البنية الأساسية للنظام العربي.

السيناريو الثالث: الإقلاع، وهو الحديث عن المعركة القومية العربية، وحقائق النظام العالمي الجديد ومآزقه.

وخلص الباحثون إلى أن تجسيد المشروع يحتاج إلى توليد نخبة ملتزمة بالنهضة.

سابعا: مستقبل المنطقة العربية في ظل هذه المشاريع في العام ٢٠١٥م

حاول المؤتمر في هذا العنوان استقراء مستقبل المنطقة العربية ورسم صورة عامة المعالم لمشاريع التغيير، إلا أنه يصعب استشراف ذلك نتيجة حالة كراهية الذات التي تسود الوضع العربي إثر حالة التيه الحضاري منذ أن احتلت الأرض المقدسة حسب وصف الباحثين.

وحدد الباحثون دراستهم لهذه القضية المحاور الآتية:

أولاً: السياق التاريخي للتغيير في المنطقة العربية "خصوصية الزمان"، ويحدد بانتقال الحالة العربية من مؤثر دولي أساسي إلى متأثر غائب لا تقدير له، ومن مركزية النخبة إلى تشتت الجماهير والقوى المجتمعة، ومن المشاريع الاقتصادية السياسية إلى المشاريع الثقافية الاجتماعية.

ثانياً: الظروف الموضوعية لتطور هذه المشاريع، ويلامس فيها أن عملية الحكم في العالم العربي انتقلت من مجال السياسة إلى مجال الإدارة، والإحباط العام وكراهية الذات، وضعف المناعة الحضارية، وعدم القدرة على المنافسة في عالم الرموز الحضارية، وعمليات الفرز الحضاري العكسي.

ثالثاً: الظروف الذاتية للمشاريع المتنافسة، وتدرس خلالها الشروط الذاتية لتلك المشاريع، بالكلام عن تصادم المشاريع الخارجية مع منظومة القيم العامة المشتركة للأمة العربية، وعدم قدرة المشاريع الوافدة على تقديم البديل المناسب للواقع العربي، وانتهازية المشاريع الوافدة ونفعيتها، وفقدانها الشرعية في ذاتها لافتقادها الشرعية الأخلاقية.

رابعاً: منطلقات التعامل مع المشاريع الوافدة، وتعرض منها نقاط ما يمكن تصوره كمنطلقات للتعامل مع المشاريع الوافدة، وهي الحفاظ على الوجود، وتحديد الأمن القومي العربي من منطلق شامل وعام يتضمن الأمن الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والوصول إلى تحديد المصالح العليا للأمة مع الاعتراف بوجود مصالح جزئية وفرعية وخاصة لكل دولة ومجتمع على حدة، والتفرقة الدقيقة بين المشترك الإنساني وبين الخصوصيات الحضارية.

خامساً: محددات مشروع عربي إسلامي يستطيع مواجهة المشاريع الوافدة، وتدرس من خلالها الملاحظات التي يمكن أن تؤطر التفكير في هذا المجال، وهي أن تكون نقطة الانطلاق في ما وراء الأيدلوجيا وما قبلها، والانطلاق من القيم الجامعة، والإقرار بحقيقة التعدد الإنساني والتنوع في الطاقات والقدرات والاختيارات، والانفتاح على العالم من موقع القدرة والقوة والعزة والتمسك بالهوية والذات الحضارية، وإدراك خصوصيات الزمان وحدود الحركة فيه.

ورأى الباحثون أن التغيير، وبرغم أنه عملية ديناميكية متحركة باستمرار، ينبغي أن يخلق قدرا من الاستقرار النسبي "بيئة مستقرة"، عبر الحفاظ على الطابع المؤسسي الشرعي القائم بالرضا والقبول، وأن يرى القائمون على التغيير أن هناك نقصاً دائماً، وأن عليهم الالتزام بمعالجته وتحسينه مهما واجهوا من مصاعب جمة على امتداد الزمن.

ومن هنا لا بد أن يكون مشروع التغيير ذاتياً، منبثقاً من التجربة المحلية التي يختلط فيها الابداع بالمعاناة، والتراث بالمعاصرة، والهوية الوطنية القومية بالانفتاح على الآخر.

وينتهي الحديث عن هذا المستقبل بالقول: إنه لا مستقبل للعرب في ضوء هذه المشاريع

الهجومية، ما لم يعدوا العدة لبناء مشروعهم الخاص الهادف للحفاظ على هويتهم الحضارية وخصوصيتهم الثقافية، مع التطلع نحو آفاق المستقبل متسلحاً بالعلم والمعرفة وفق خطط بعيدة المدى تُجاري روح العصر، ضمن حركة متوازنة تحفظ الذات وتحافظ على الصلة مع الآخر، ولكن من غير تنازل عن السيادة أو الاستهانة بالكرامة.

ثامناً: الرؤية الاستراتيجية للمؤتمر

خلص المؤتمر إلى أهمية العمل على بلورة رؤية استراتيجية عربية لمواجهة مشاريع التغيير الخارجية في المنطقة، وحماية مكونات الأمة الحضارية واستقلالها، وتوصل المؤتمر في إلى تصور متكامل لهذه الرؤية يتعامل مع مختلف المشاريع وتحدياتها.

وتشمل هذه الرؤية ما يلي:

١. **التحديات التي تمثلها المشاريع الخارجية.**
٢. **الإمكانات العربية والإسلامية في مواجهة هذه المشاريع.**
٣. **الاستجابة العربية والإسلامية المطلوبة للتعامل مع هذه المشاريع.**
٤. **الخطوط العامة (للاستراتيجية العربية المستقبلية) أو للمشروع العربي الإسلامي.**

فصّلت الرؤية في المطلوب عربياً في مواجهة المشاريع الخارجية أو التعامل معها، وبيَّنتها بدعم المقاومة الشاملة وتبنيها، وحشد الطاقات العربية السياسية والعسكرية والاقتصادية لصالح الأمة وقضايها ومصالحها العليا.

وختمت الرؤية الاستراتيجية للمؤتمر بتبيان أهداف المشروع العربي الاسلامي، وأهمها:

١. ضمان استقلالية الإرادة العربية في مواجهة الهيمنة الإقليمية والدولية.
٢. تحقيق الحكم الرشيد القائم على الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة.
٣. تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية
٤. بناء النهضة الحضارية وتدعيم القيم العربية الإسلامية.
٥. ضمان الأمن القومي العربي وحمايته.

٦. تحقيق التكامل العربي في مواجهة التجزئة.
٧. تخليص البلاد العربية من الاستعمار، والاحتلال، ومواجهة الهيمنة، ومواجهة عمليات طمس الهوية.

تاسعاً: توصيات المؤتمر

من أجل تطوير واقع الأمة على المدى القريب لتحقيق إمكانية إنجاح الرؤية الاستراتيجية التي خلص إليها في تعامل المنطقة العربية مع عمليات التغيير حتى ٢٠١٥م، أوصى المؤتمر بما يلي:

١. دعوة كافة المؤسسات الرسمية، والقوى الشعبية العربية بكل توجهاتها إلى وضع الخطط ومشاريع العمل المشتركة لحماية الأمة وسيادتها وثرواتها، مستنداً إلى مبادئ الرؤية الاستراتيجية التي توصل إليها المؤتمر.
٢. حث قيادات المشروعين القومي العربي والإسلامي ونخبهما إلى التوصل إلى مشروع يقوم على القاسم المشترك الأعظم لمواجهة الأخطار الداهمة في المنطقة العربية.
٣. دعوة الأمة العربية بكل مكوناتها إلى تبني ودعم مشاريع المقاومة ضد الاحتلال والاستعمار في كل من فلسطين ولبنان والعراق والصومال والسودان، خاصة بعد أن أثبتت هذه المشاريع قدرتها على هزيمة الاحتلال الصهيوني، والغزو الأمريكي، والتدخل الصهيوني- الأمريكي في أكثر من بلد عربي.
٤. الدعوة إلى اعتبار إنهاء المشروع الصهيوني وتحرير فلسطين الأولوية القصوى لكل أبناء الأمة العربية، بوصف هذا المشروع المدخل الأخطر لتهديد مصالح الأمة ووجودها، ولأنه يعمل أداة مباشرة للمشروع الغربي الإمبريالي ضد أمتنا.
٥. حث إيران على استمرار دعمها وتبنيها لقضية فلسطين والمقاومة ضد الكيان الصهيوني والهيمنة الأمريكية، ومطالبتها بوقف تدخلها في العراق ودول الخليج العربي الذي يثير الفرقة والخلاف، ولأن ذلك لا يخدم توجهات التقارب بينها وبين الأمة العربية.
٦. دعوة القيادات العربية الرسمية والشعبية للعمل على تشجيع تقارب المصالح العربية

والإيرانية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك عدم التجاوب مع الولايات المتحدة وإسرائيل في زج الأمة العربية في صراع مع إيران ليس للأمة فيه مصلحة.

٧. الدعوة إلى تجنب إثارة الصراعات الطائفية والمذهبية في المنطقة العربية لما لذلك من تداعيات خطيرة على مستقبل العلاقات العربية- الإيرانية.

٨. دعوة القوى السياسية العربية الرسمية والشعبية إلى تأسيس منتدى دائم للحوار وبناء العلاقات مع تركيا استجابة للتوجهات التركية الإيجابية تجاه قضايا الأمة ومصالحها.

٩. دعوة الحكومات العربية إلى استثمار المصالح الاقتصادية الحيوية لقوى النظام الدولي في المنطقة العربية- وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية- للتأثير على سياسات تلك القوى تجاه مصالح الأمة العربية العليا.

١٠. دعوة الحكومات العربية إلى تشجيع الحريات العامة والمشاركة السياسية دون إقصاء أو تهميش للقوى السياسية العربية الفاعلة، وعلى الأخص الإسلامية منها والقومية، وفتح المجال أمام العلماء والنخب المثقفة للقيام بدورها الطليعي في المجتمعات العربية من أجل وقف استنزاف الطاقات في صراعات داخلية.

١١. التأكيد على أهمية العمل على تحقيق التضامن العربي على مختلف المستويات، والدعوة إلى الشروع بتشجيع برامج التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول العربية وصولاً إلى الحالة الاتحادية العربية، وتوفير الإمكانات اللازمة لإنجاحها، والنأي بمصالح وعلاقات الشعوب العربية عن أي خلافات قد تقع بين الحكومات العربية.

العـرب وتـركيـا

التباس العلاقة والدور في المعادلات الإقليمية والدولية*

شهدت العلاقات العربية التركية في السنوات الأخيرة قفزة نوعية غير مسبوقة طالت كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وتخطت كل ما يمكن أن يُعدّ صعباً، وهو الانتقال إلى مرحلة التعاون العسكري والأمني بين تركيا ودول كانت على علاقات سيئة معها، ووصلت إلى حافة الحرب معها قبل عدة سنوات فقط.

إذا كانت علاقات تركيا الأطلسية المتطلعة الى الاتحاد الأوروبي والمتحالفة مع إسرائيل طبيعية في مرحلة سابقة مع الدول العربية التي تدور في الفلك الأميركي والتي توصف بالمعتدلة فإن المتغير الأكبر أن تكون هذه العلاقات الممتازة قد انتقلت لتكون أيضاً مع الدول التي وقفت على الدوام- ولا تزال- على طرفي نقيض مع السياسات الأميركية مع تراجع نسبي في علاقات تركيا مع دول الاعتدال العربي.

أولًا: موقع العلاقات العربية التركية من سياسة تركيا الخارجية الجديدة

ازداد مؤخراً التساؤل داخل تركيا وفي المنطقة العربية وإسرائيل عما إذا كانت تركيا قد انتقلت من محور الى آخر، وبشكل أدق: هل تخلت تركيا عن محور الغرب وإسرائيل التي كانت جزءاً منه على امتداد ستين سنة ماضية، لتصبح جزءاً من محور جديد يضمها إلى سوريا وإيران وربما العراق؟

إن الإجابة على مثل هذا التساؤل ليست سهلة في ظل استمرار التحول في السياسة الخارجية التركية، وما إذا كان هذا التحول ظرفياً أو نهائياً، أو إنه جزء من صيغة جديدة تريد

---

* **د. محمد نور الدين**/ أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية، ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية- بيروت

تركيا أن تتخذها لنفسها ولم تكتمل بعد، خارج كل المحاور أو داخلها في الوقت نفسه.

إن الإجابة على هذه التساؤلات تقتضي العودة إلى منطلقات السياسة الخارجية التركية الجديدة كما رسمها أصحابها، وليس كما قد تُرى في الظاهر؛ لأنه من دون الإحاطة بها سيكون من العسير فهم طبيعة الدور التركي المتنامي، لا سيما في بُعْده العربي الإسلامي، وإمكانات تطوير التعاون التركي- العربي، ومدى استثماره والبناء عليه في تصليب الأرض التي يقف عليها العرب والأتراك منفردين أو مجتمعين في خضم الصراع على النفوذ، وتشكل نظام دولي جديد بعد عقدين من تفرد القوة الأميركية بهذا الدور.

كانت تركيا، كما هو معلوم، جزءاً من المنظومة الغربية- الإسرائيلية على امتداد الحرب الباردة، وكان سهلاً على الأتراك أن يحددوا طبيعة الدور الذي يتصدون له كجزء من الصراع مع الاتحاد السوفييتي والكتلة الشيوعية، واستوى في هذا الموقف الإسلاميون والعلمانيون على حد سواء.

بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت الظروف وانتفى وجود العامل السوفييتي والشيوعي، لكن أنقرة استمرت في سياسات التبعية للغرب بشكل أو بآخر مدفوعة باستمرار النخبة العلمانية المتشددة في السلطة، والمشكلات الأمنية مع سوريا والعراق المتصلة بالمسألة الكردية، ومشكلات الحدود والمياة وغيرها، ووصلت ذروة العداء التركي للعرب ولسوريا تحديداً في اتفاق التعاون العسكري الشهير بين تركيا وإسرائيل في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٦م.

مع انتهاء العقبة الكردية تحسنت العلاقات التركية مع سوريا وبعض العرب بعض الشيء، لكن المشكلة الأساس التي كانت تحول دون نقلة نوعية في العلاقات العربية- التركية هي استمرار تحكم النخبة العلمانية المتشددة الموالية للغرب وإسرائيل في مفاصل الحكم، والتي كانت تُكنّ العداء للعرب، وتنظر للعلاقات معهم بسلبية رغم التحولات الجوهرية في العلاقات الدولية، وانكشاف آفاق جديدة لتركيا لتمارس من خلالها أدواراً إيجابية متعددة.

لم تكن لأحادية النهج المتبع في السياسة الخارجية أن تنكسر دون حدوث أمر مهم جداً، وهو وصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي إلى السلطة في نهاية عام ٢٠٠٢م،

بحيث تمكّن منفرداً من الحصول على الغالبية النيابية في البرلمان، ومن ثمَّ، تمكن من تشكيل الحكومة بمفرده بعد سنوات من عهد الحكومات الائتلافية.

لم يكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وبمفرده حدثاً عادياً؛ إذ شهدت مرحلة حكمه تحوّلات دستورية واجتماعية وخارجية مهمة أعادت ترتيب أولويات تركيا، وإعادة تعريف خياراتها، ما شكّل خروجاً على التوازنات الداخلية والخارجية.

ثانيا: الاستراتيجية التركية الجديدة

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة فقد استمر الخطاب التركي يتحرك، كما أسلفنا، ضمن السقوف والثوابت التي كان يتحرك عبرها خلال تلك الحرب، أي النظر إلى تركيا على أنها جزء من المحور الغربي، مع بعض التعديلات المحدودة في المكان والزمان.

لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة حصل تغيير كبير، وليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل أيضاً في أصول السياسات المتبعة، وللمرة الأولى يأتي إلى السطة حزب يحمل مسبقاً رؤية جديدة مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية.

يقول أحمد داود أوغلو مهندس هذه الرؤية الجديدة وواضعها، قبل وصول الحزب إلى السلطة: إنه من دون قراءة صحيحة للظروف والمتغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية، ومن ثم رؤيتها الاستراتيجية الجديدة.

وإذا كان أوغلو قد جسّد ذلك في كتابه الشهير "العمق الاستراتيجي- الموقع الدولي لتركيا" الذي صدرت في نيسان/ أبريل ٢٠٠١م، فإن وصول الحزب إلى السلطة ومروره في الممارسة العملية وفّر الشروط الموضوعية لبلورة أكبر لهذه الاستراتيجية التي جمعت النظرية إلى الممارسة التطبيقية.

ويقول أوغلو: إنّ ١١ أيلول/ سبتمبر دفع الولايات المتحدة إلى استبدال نظام عالمي جديد مستند إلى المفهوم الأمني، محل النظام العالمي السابق المستند إلى خطاب الحريات الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة، وشكّلت العراق وأفغانستان الساحة الفعلية لهذا التصور.

يمكن القول، بحسب أوغلو، إن هناك ثلاث مراحل شهدها العالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر: **المرحلة النفسية** وتجلياتها في حرب أفغانستان، **والمرحلة الاستراتيجية** التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي، وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة من ١٠ إلى ١٥ سنة، ثم **المرحلة الثالثة** وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد، حيث ستعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين وضوح المعالم الجديدة لهذا النظام.

ويرى أوغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية، تفضي لأن تكون تركيا قوة مركزية، ويرى أن هناك ثلاث عوامل ظهرت في التسعينيات كانت تحول دون جعل تركيا قوة مركزية مؤثرة: "الإرهاب" المتمثل بحزب العمال الكردستاني وما حمله من استقطاب داخلي، وغياب الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

أسس السياسة التركية الجديدة

ارتكزت السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على خمسة أسس، هي:

١- التوفيق بين الحريات والأمن، ففي وقت كان اللاعبون العالميون، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، يُغلّبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد ١١ أيلول/ سبتمبر كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية، وهو ما جعل تركيا نموذجاً لبلاد أخرى.

٢- تخفيض المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر، أو ما يُسمى "تصفير المشكلات"، وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، وهذا إنْ تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

٣- اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك، فمن غير الممكن، في الظروف

الدولية المتحركة الحالية، اتباع سياسة ذات بعد واحد، وبدلاً من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في الاستقطابات العالمية، تكون على العكس "مصدر حل"، وبلداً مبادراً إلى طرح الحلول لها، وبلداً يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي، وضمن هذا المنظور يجب عدم النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر، ولا التعامل مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنها متناقضة.

٤- تطوير الأسلوب الدبلوماسي، وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، فقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أنّ تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين، أما في المرحلة الجديدة فعلى تركيا ألا تكون جسراً بل مركزاً.

٥- الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية إلى الحركة الدائمة، والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

وإلى جانب هذه الأسس الخمسة التي يحددها أوغلو فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضاً إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الإسلامي والعربي، بعدما ابتعدت عنه منذ انهارت الدولة العثمانية وأصبحت جزءاً تابعاً للمنظومة الغربية- الإسرائيلية.

تقتضي هذه السياسات الجديدة ألا تكون تركيا طرفاً في أي محور، بل تسعى لتكون دولة مركز بين كل الأطراف المحيطة بها، وهذا يقتضي مؤهلات وأدوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، ويرى أوغلو أنّ تركيا تملك هذه المؤهلات والأدوات، لكن القوة العسكرية ليست أبداً ضمن هذه الأدوات.

جسّدت تركيا على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية سياساتها الجديدة وفقاً للتكتيكات التالية:

- **قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة)**

تحدث الرئيس التركي عبدالله غول أكثر من مرة أن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة

داخل الأناضول؛ ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة من الخطأ أن تبقى أنقرة كالمتفرجة على ما يجري حولها وهي تتأثر بما يجري حولها وتؤثر به، ولعل غزو العراق واحتلاله من قبل الأميركيين كان نموذجاً للتأثر والتأثير المتبادلين، وغالباً ما كان رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، وهو لاعب كرة قدم سابق يعرف قواعد اللعبة، يطلق شعار أن تركيا لا يمكنها أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة، بل يجب أن تكون لاعباً على أرض الملعب.

إن تركيا عملت على تجسيد نهج القوة الناعمة، أي الدبلوماسية، منذ اللحظة الأولى لتسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢م، وانتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري أو سيجري.

أولى خطوات ذلك جاء عبر مبادرة غير مسبوقة، وهي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في شباط/ فبراير ٢٠٠٣م، ولم يكن قد احتل بعد، ومن ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد الاحتلال، وقد كانت الفكرة التي تجسدت هي أولى رسائل الدخول التركي وفقاً لسياساتها الجديدة إلى الساحة الشرق أوسطية بدور لم يُعهد من قبل، وهو دور الوسيط والساعي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة، بعدما كانت صورة تركيا تلك المتأبطة عصا القوة العسكرية المطاردة للأكراد المسلحين في العراق، أو المهددة لجيرانها بالتعاون مع إسرائيل بمعزل عن ذرائع ذلك التهديد.

توالت بعد ذلك تجسيدات سياسة القوة الناعمة الدبلوماسية الوسيطة في عدد كبير من القضايا منها:

- الوساطة بين باكستان وإسرائيل.
- التواصل مع حركة حماس مطلع ٢٠٠٧م وبعد فوزها في الانتخابات التشريعية، واستقبال رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في أنقرة، ومحاولة إدراجها في العملية السلمية بدلاً من حصارها وعزلها كما دعت وعملت لذلك اسرائيل والغرب.
- التوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي ٨ و١٤ آذار.

- التوسط بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عبر الاجتماع الشهير بين محمود عباس وشمعون بيريز بدعوة من الرئيس غول في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧م، في ما يشبه "كامب ديفيد" تركي، والسماح للرئيس الإسرائيلي وعباس بالتحدث أمام البرلمان التركي ليكون بيريز أول مسؤول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة.
- المساعي المتكررة للتوسط بين محمود عباس وحركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما.
- وساطة تركيا بين سوريا وإسرائيل عام ٢٠٠٨م، حيث انعقدت أربع جولات تفاوضية غير مباشرة في إسطنبول.
- السعي لخفض الاحتقانات الداخلية في العراق، وإقناع فئات سنّية بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية.
- مساعي رأب الصدع بين الأطراف الباكستانية الداخلية بعد عودة بنازير بوتو إلى بلادها.
- مساعي الوساطة بين باكستان وأفغانستان في نهاية ٢٠٠٨م.
- الانفتاح الواسع على أرمينيا، وكسر الجليد في العلاقة بينهما، رغم حساسية وعمق الخلاف بينهما عبر اتفاقية زيوريخ بين وزيري خارجية البلدين مطلع خريف ٢٠٠٩م.
- مبادرة تركيا إلى خفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا وروسيا في آب/ أغسطس ٢٠٠٨م، وطرح تركيا مبادرة "منتدى التنمية والاستقرار في القوقاز"، وقيام أردوغان بحركة مكوكية بين موسكو وتبليسي، رغم أن تركيا كانت ترتبط بحلف موروث من التسعينيات مع كل من جورجيا وأذربيجان.
- طرح تركيا مبادرات شجاعة في قبرص أخرجتها أمام الرأي العام العالمي من موقع المعرقل للحل في الجزيرة حين قبلت خطة الأمين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان فيما عارضتها قبرص اليونانية بعدما كانت تظهر بموقف المؤيد للحل.
- استمرار الانفتاح أيضاً على العلاقات مع اليونان.
- محاولات تركيا التوفيق بين العرب المنقسمين تجاه العدوان على غزة نهاية ٢٠٠٨م وبداية ٢٠٠٩م، وكذلك السعي لوقف فوري للنار عبر تحرك وزير الخارجية أوغلو بين القاهرة

وحركة حماس ودمشق، وأيضاً بين دمشق وبغداد في أعقاب تفجيرات آب/أغسطس ٢٠٠٩م في بغداد.

- وكذلك التحرك بين أذربيجان وأرمينيا من أجل حل مشكلة إقليم "قره باغ" في شباط/فبراير ٢٠٠٩م.

- **المؤسسات الإقليمية والدولية**

أدركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي، وإذا كانت تركيا في الأساس عضواً في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي نظراً لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية، لا سيما بعد غزو أفغانستان والعراق، وتجلّى اهتمام تركيا بمنظمة المؤتمر الإسلامي في سعيها لانتخاب شخصية تركية لأمانتها العامة، وهو الذي حصل مع أكمل الدين إحسان أوغلو الذي لم يكن رئيساً لمنظمة تمثل كل العالم الإسلامي فقط، بل إنه يحمل تصوراً قريباً جداً من ذهنية حزب العدالة والتنمية لجهة ضرورة تفعيل دور المنظمة.

وتركيا أيضاً من مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع إسبانيا، ولم تتخلف تركيا عن المشاركة في "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٩م.

ثالثا: موقع العلاقات العربية التركية في السياسة الخارجية التركية الجديدة

يتضح من العرض السابق لمنطلقات السياسة الخارجية التركية:

١. أن العلاقات التركية مع العالم العربي تمثل أحد أبعاد السياسة الخارجية التركية، وهي تتعامل مع الأبعاد المختلفة بتوازن تام.

٢. لقد أعطت تركيا من دون أدنى شك أولوية لمصالح تركيا الوطنية الاقتصادية والأمنية، وهذا أمر طبيعي في سياسة أي دولة تتمتع بالحد الأدنى من استقلالية قرارها، وبعدما كانت حدود تركيا مع معظم جيرانها مصدراً للعداء والقلق والتوتر والحروب دخلت

سلطة حزب العدالة والتنمية في سياسة تفكيك المشكلات مع قبرص واليونان وصربيا وأرمينيا، وصولاً إلى سوريا والعراق وإيران، ولم يتردد وزير خارجية تركيا أوغلو من القيام بزيارة إلى إربيل عاصمة إقليم كردستان العراقي، رغم أن قيام كيان كردي في شمال العراق يعدّ من مهددات الأمن القومي التركي.

ومن هذه الزاوية أرادت أنقرة أن تقيم أفضل العلاقات السياسية والأمنية مع جيرانها المباشرين، وفي هذا الإطار كان توقيع اتفاقيات للتعاون الاستراتيجي بين تركيا وكل من سوريا والعراق، وصولاً إلى ما سُمي بفتح الحدود مع سوريا عبر إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني البلدين.

إن العلاقات الجيدة مع الجيران ستتيح استقراراً أمنياً لتركيا، وتشجع مثلاً على إيجاد الحلول الداخلية للمشكلة الكردية التي كلفت تركيا منذ ١٩٨٤م أكثر من ٣٠٠ مليار دولار.

٣. أسرعت تركيا في توثيق علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها المباشرين، وتحوّلت روسيا الأرثوذكسية إلى الشريك التجاري الأول لتركيا بـ ٤٠ مليار دولار، بينما لم يصل حجم التجارة الخارجية لتركيا مع الولايات المتحدة الى ١٣ مليار دولار، وتخطط تركيا لتكون مقراً عالميا لمرور خطوط أنابيب الطاقة من نفط وغاز طبيعي، وهذا يتطلب التعاون الوثيق مع الدول المنتجة للطاقة، وكلها في محيطها المباشر، مثل روسيا وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، وصولاً إلى إيران والعراق وسوريا.

٤. إن مكانة الدول لا تقاس دائماً بجيوشها أو حتى باقتصادها فقط، بل أيضاً بقوة خياراتها المعنوية والأخلاقية والإنسانية، ومع أن سجل تركيا عبر تاريخها الحديث ليس مشرّفاً في مجال حقوق الانسان، لكن حكومات حزب العدالة والتنمية، لا سيما زعيم الحزب رجب طيب أردوغان، تسعى منذ استلامها السلطة إلى تنظيف سجل تركيا من هذه الشوائب، من هنا كانت هذه المواقف الرائعة في الدفاع عن الشعب الفلسطيني منذ ٢٠٠٣م، لا سيما بعد عدوان إسرائيل على غزة في مطلع ٢٠٠٩م.

رابعاً: آفاق العلاقة التركية العربية وحدودها

تمضي العلاقات التركية مع العالم العربي نحو مزيد من خطوات التعاون الاستراتيجي والعادي، وقد بلغت كما أسلفنا الذروة في العلاقة مع سوريا والعراق، وفي توقيع اتفاق تعاون استراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومع ذلك فإن وضع هذه العلاقات في إطار مقاربة أكثر شمولية يقودنا إلى تسجيل الملاحظات التالية:

١. إن العالم العربي ليس واحداً في العلاقة مع تركيا، وتسير العلاقات دون توازن تبعا لكل دولة عربية، ولا ينفصل حال جامعة الدول العربية عن حالة الانقسام العربية، حيث تبدو عاجزة عن القيام بأي دور إيجابي في العلاقات مع تركيا.

٢. إن عوامل أخرى أساسية تلعب دوراً أكبر في تباطؤ العلاقات بين تركيا ودول عربية أخرى، وأهمها البعد السياسي واختلاف المواقف من بعض القضايا؛ إذ تباين الموقف التركي مع بعض الدول العربية، مثل مصر والسعودية والأردن، ومن الوضع في غزة، لا سيما بعد دفاع أنقرة عن حماس، ومن عداء بعض العرب لسوريا وإيران، ومن العلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية.

٣. إن تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون على حساب الدول القوية مثل إيران وإسرائيل، بل على حساب القوى الضعيفة، أو التي لم تنجح في أن تكون قوية رغم أنها تملك الإمكانات لذلك، ونقصد هنا بالطبع الدول العربية.

٤. صحيح أن تركيا تدعم القضايا العربية، لكن تبعية بعض العرب لإملاءات السياسة الأميركية، وارتباط البعض باتفاقيات تسوية مع إسرائيل، يكبِّل حركة هذه القوى ويجعلها عاجزة عن الاستفادة من التحول النوعي في السياسة الخارجية التركية، وتراجع علاقاتها مع إسرائيل.

إن بعض العرب يجد في السياسة التركية الجديدة المتناقضة مع إسرائيل في بعض القضايا المتصلة بالصراع العربي- الإسرائيلي، والفلسطيني خصوصاً، إحراجاً له، بل

تهديداً لدوره، وهذا يعيق نمو علاقات تركيا مع جزء من العالم العربي، رغم ما يبدو من علاقات طيبة بينهم.

٥. إن أحد أكبر التباينات في العلاقات التركية مع قسم من العالم العربي هو رفض تركيا أن تكون جزءاً من موقف عربي له طابع مذهبي ضد النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، وتركيا هنا تحديداً لا يمكن أن تستبدل أولوية علاقات جيدة تتطلبها مصالحها القومية الأمنية والاقتصادية واستقرارها مع دول الجوار مثل العراق وسوريا وإيران بعلاقات جيدة مع دول بعيدة على حساب علاقاتها مع دول الجوار، وهذا من أهم عوائق تنمية العلاقات التركية مع الدول العربية مجتمعة.

لذا فإن الحديث عن علاقات تركيا- عربية لا ينطبق على أرض الواقع في ظل الانقسام العربي- العربي وتباين المواقف التركية مع بعض الدول العربية.

٦. على الرغم من الموقف العربي المنقسم على نفسه فإن بإمكان العرب والأتراك توثيق علاقاتهم بصورة ثنائية، وفي بعض الحالات على صعيد ثلاثي أو أكثر، كما يمكن تنسيق الجهود في العديد من القضايا على الساحتين الإقليمية والدولية وفي المنظمات الدولية، والاستفادة من حضور الآخر في بعض المواقع الدولية في مجلس الأمن، أو في مؤسسات دولية أخرى.

٧. ويمكن أن تكون الاستفادة الأكبر في هذه المرحلة، ومع انكسار الحواجز النفسية بين العرب والأتراك، في تعزيز التواصل على مستوى هيئات المجتمع المدني وتعزيز البنية التحية للعلاقات القطاعية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تكون درعاً لأي انتكاسات محتملة أو تبدلات في السلطة السياسية هنا أو هناك.

٨. إن التحولات المهمة جداً في توجهات السياسة الخارجية التركية يجب ألا تغفل الانتباه أن تركيا لا تزال أحد مكونات المؤسسات الغربية، لا سيما حلف شمال الاطلسي، وهي تتطلع إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وأكثر من ٥٢٪ من تجارتها الخارجية مع دول الاتحاد، فضلاً على أن معضلات أساسية تواجهها تتطلب إبقاء علاقات ممتازة مع

الغرب وجزئياً مع إسرائيل، وكل ذلك في إطار سياسة تعدد الأبعاد التي لا تفضل فيها محوراً على آخر.

ختاماً يواجه العرب فرصة تاريخية لإعادة تموضعهم بصورة قوية على مسرح التاريخ، وداخل النظام الدولي الجديد، وهذه الفرصة تتمثل من جهة في وجود قوة كبيرة على جبهتهم الشرقية متمثلة بإيران تقف ضد السياسات الغربية الداعمة للتوسع الصهيوني على أرض فلسطين التاريخية بكاملها، والساعية لتفتيت المنطقة بدءاً من العراق ودارفور ولبنان واليمن، وإذا كان هناك من هواجس وحساسيات تثقل العلاقات الإيرانية العربية، فمن الممكن تجاوزها على قاعدة أن قرار المنطقة يجب أن يكون لأبنائها، وعلى أساس مواجهة المشروع الصهيوني الذي لم يعط شيئا للفلسطينيين منذ ٦٠ عاماً، وعلى أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل طرف.

وتتمثل هذه الفرصة من جهة ثانية في خروج تركيا من كونها عدواً للعرب وأحد أبرز أركان محاصرتهم على امتداد الحرب الباردة، ودخولها في علاقات إيجابية وتحالفيّة مع معظم العرب.

لقد عانت الدول العربية تاريخياً من وجود جوار كان على الدوام خنجراً في ظهرها من إثيوبيا إلى إيران الشاه، فتركيا العلمانية الغربية الساعية للانتقام من العرب.

أما اليوم فالمشكلة الكبرى في أن الدول العربية هي التي لم تعد في مكانها السابق سياسياً ولا أمنياً ولا اقتصادياً ولا عسكرياً، ولو أن الخيارات الأساسية للدول العربية بقيت في مكانها المعادي للغرب وإسرائيل، ومضافاً إليها الخيارات الجديدة لتركيا وإيران، لكان يمكن تغيير التوازنات في الشرق الأوسط، بل في العالم أيضاً، لصالح الانتماء لهوية المنطقة بكل مكوناتها التاريخية العربية والإيرانية والتركية والكردية، الإسلامية منها والمسيحية.

إن المشكلة الأساس في العلاقات العربية- التركية اليوم وغداً ليست في وجود الثقة أو عدمها، وإنما في الخيارات السياسية لكل أطراف هذه العلاقة.

الخيـارات الفلسطينيـة
بين المصالح الوطنية والضغوط الخارجية*

إن الحديث عن وجود خيارات فلسطينية متفق عليها في هذه المرحلة صعب جداً؛ وذلك لما ينتاب الساحة الفلسطينية من انقسامات حادة وصلت إلى العمق، لأنها لم تَطَلْ المتغيرات فقط، بل طالت الاستراتيجيات والثوابت الفلسطينية أيضاً.

هذه الانقسامات التي دخلت في فكر النخبة السياسية الفلسطينية وممارساتها، ثم نُقلت إلى عامة الشعب الذي تشتت بشكل عَكَس إلى حد كبير تشتت النخب، وبالأسلوب والحدة نفسيهما في أغلب الأحيان، بل يعتقد البعض أن عمق الانقسام وحدّته لدى الشعب الفلسطيني وصل إلى مستوى يصعب كبحه إلا بجهد كبير من النخبة السياسية التي لم تلق لهذه القضية بالاً في هذه المرحلة، وكأن الاستقطاب السياسي في حد ذاته كان هدفاً لكل فريق.

إن الانقسام والتشرذم والاستقطاب في الساحة الفلسطينية جعل الحديث عن موقف فلسطيني موحد صعباً جداً، خاصة عندما نتحدث عن الخيارات السياسية أمام المفاوض الفلسطيني، ومع ذلك فإن القراءة السياسية للواقع الفلسطيني، ومن خلال متابعة تصريحات الساسة والخبراء والإعلاميين، تجعلنا نحدد الخيارات التي يتفقون عليها كالتالي: المفاوضات وعملية السلام، أو المقاومة، أو المصالحة الوطنية، أو حل السلطة، أو إدارة الصراع، مع بقاء الوضع على ما هو عليه، وعدم العودة إلى المصالحة.

الخيار الأول: المفاوضات وعملية السلام

تتبنى بعض الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح والجبهة الديمقراطية هذا الخيار، ومع أن إسرائيل منذ بداية المفاوضات في مطلع تسعينيات القرن الماضي لم تقدم شيئاً ملموساً يؤكد رغبتها في تحقيق سلام عادل للشعب الفلسطيني، وتراجعها عن كل اتفاقية وقعتها مع الأطراف الفلسطينية، إلا أن الإصرار على الاستمرار في هذه العملية لا زال يمثل

* **عاطف عدوان**/ أستاذ علوم سياسية في الجامعة الإسلامية- فلسطين/ غزة

استراتيجية لهذه الفصائل، على الرغم من أنه قد أثبت فشله في تحقيق أيٍّ من أهداف الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من استغلال إسرائيل والولايات المتحدة لهذا الخيار لخلق آليات آمنية وعسكرية تحقق أمن إسرائيل على حساب الأمن الفلسطيني، إلا أن ذلك زاد من تمزيق الشعب الفلسطيني من خلال تحريض حركة فتح على الفصائل الأخرى وحركات المقاومة ورجالها، وهي الفصيل الذي يسيطر على الضفة الغربية؛ فطاردت المقاومة، وأغلقت المؤسسات الفلسطينية التابعة لحركة حماس، وفرضت رقابة صارمة على أجهزة الإعلام الفلسطينية المؤيدة للمقاومة، واعتقلت المئات من مؤيدي حماس في الضفة الغربية، الذين استشهد بعضهم في سجون السلطة الفلسطينية بسبب التعذيب.

ويبدو أن السلطة الفلسطينية لا تملك بديلاً آخر لعملية السلام بعد أن استبعدت خيار المقاومة، وقررت أن الأهداف الفلسطينية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الجلوس والتفاوض مع إسرائيل، ثم إن الضغوط الإسرائيلية والأمريكية لا تسمح لها بخيار آخر؛ إذ إن الدعم المادي والمعنوي للسلطة وبقاء شرعيتها يتوقف على دعم الولايات المتحدة، فهي التي جعلت من حكومة رام الله حكومة شرعية في الوقت الذي افتقرت فيه إلى الحد الأدنى من الشرعية، لأنّها لم تحصل على ثقة المجلس التشريعي كما ينص القانون الأساسي الفلسطيني: "لا يحق لأي حكومة أن تمارس أعمالها إلا بعد الحصول على ثقة البرلمان الفلسطيني"، وينطبق هذا الأمر على الرئيس محمود عباس الذي انتهت ولايته رسمياً في ٩ كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٩م.

والغريب في الأمر أن بعض رموز السلطة الفلسطينية أعلنوا فشل عملية السلام، وانعدام الأمل في تحقيق أي تقدم في عهد حكومة نتنياهو، وكان الإحباط قد بلغ مداه فيما ظهر واضحاً في موقف رئيس السلطة محمود عباس الذي أعلن عدم رغبته في ترشيح نفسه للانتخابات القادمة، واعتراف المفاوض الفلسطيني صائب عريقات بفشل المفاوضات.

الخيار الثاني: المصالحة الوطنية

تفاقمت الخصومة السياسية داخل الساحة الفلسطينية بعد انتخابات ٢٥ كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٦م التي فازت فيها حركة حماس بأكثر من ٧٦ مقعداً من أصل ١٣٢مقعداً في البرلمان الفلسطيني (المجلس التشريعي)، وكانت هذه النتيجة مفاجئة للداخل والخارج؛ إذ يبدو أن ضغط الولايات المتحدة وأوروبا بإدخال حركة حماس العملية السياسية من خلال

الانتخابات كان يهدف إلى تمرير عملية السلام بنتائجها من خلال الادعاء بموافقة حماس التي تشارك في المؤسسة البرلمانية وربما الحكومة، على مواقف السلطة الفلسطينية في رام الله.

إلا أن المفاجأة كانت صاعقة، وتبدلت خطط الولايات المتحدة وإسرائيل وحركة فتح وبعض الأنظمة العربية نحو نتائج الانتخابات، وانقلبت الدول الغربية التي تدعي أنها صانعة الديمقراطية عليها، والأسوأ أنها دعمت أيضاً العملية الانقلابية على حماس ونوابها وحكومتها التي تأسست حسب الأصول الديمقراطية، وقد أكدت وسائط إعلامية أمريكية الدور الأمريكي الواضح في دعم الانقلاب على حكومة حماس المنتخبة.

إن المصلحة الفلسطينية كانت تقتضي أن يقبل الجميع بنتائج الانتخابات التي شهد لها المجتمع الدولي بأنها شفافة ونزيهة، إلا أن حركة فتح التي احتكرت السلطة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، منذ نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، حاولت الاستحواذ عليها وعدم الاعتراف بنتائجها بعد أن اختار الشعب الفلسطيني حركة حماس، من هنا تجرأت الدول الغربية على مقاطعة وحصار قطاع غزة وحركة حماس وحكومتها ونوابها مستخدمة قوى داخلية فلسطينية، ومستمدة منها شرعية ما تقوم به أمام الشعوب العربية والإسلامية.

إن الولايات المتحدة والدول الغربية رأت في حركة المقاومة الإسلامية حلقة قوية من حلقات المشروع الإسلامي الذي تخوفت منه واتهمته "بالإرهاب" وتهديد الحضارة الغربية بعد أحداث ١١ سبتمبر، لذا أرادت أن يبقى هذا المشروع ضعيفاً، خصوصاً أنه يهدد مشروعاً غربياً بامتياز هو إسرائيل التي تعدها الولايات المتحدة حليفاً استراتيجياً، وأداة تهديد واختراق لهذه المنطقة، ومن هنا كانت محاولة إفشال حركة حماس والالتفاف على ثقة الشعب التي نالتها في الانتخابات هي الطريقة المثلى لتجريدها من الشرعية القانونية والسياسية التي حصلت عليها، بل والعمل على إبعاد الجماهير الفلسطينية من حولها، خصوصاً مع تفاقم الأوضاع المعيشية واشتداد الحصار، وقد جاء العدوان الإسرائيلي في نهاية عام ٢٠٠٨م وبداية عام ٢٠٠٩م ذروة الجهود الغربية ليؤكد التحالف الأمريكي-الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وخياره الديمقراطي.

ومع كل ما قامت السلطات الفلسطينية من خدمات أمنية وسياسية للاحتلال الإسرائيلي إلا أنه لم يقدم شيئاً في المقابل بحجة عدم وجود شريك فلسطيني، أو ضعف

محمود عباس، أو بحجة الانقسام الفلسطيني، وقد كان من المتوقع ألا يقدم الاحتلال أي تنازل وقد ساعده في ذلك واقع التشرذم الفلسطيني.

بسبب ما سبق ذكره، كان موضوع المصالحة الوطنية قضية مهمة، وتحقيقها هو الوسيلة الطبيعية للخروج من أزمة التشرذم، ثم تمكين الشعب الفلسطيني وقواه السياسية للوقوف بقوة أمام التحديات التي تواجهه، وقد كانت فتح متعنتة بداية الأمر، وخاصة بعد المواجهات التي وقعت في قطاع غزة، واعتبرت ما حدث انقلاباً عليها وعلى مشروعها السياسي، إلا أن هذا التعنت لم يخدم موقفها السياسي مما اضطرها للمناورة ووضع شروط ثقيلة كان على حماس أن تقبلها شرطا لتحقيق المصالحة.

قامت حركة حماس أيضاً بوضع شروط مماثلة تمحورت حول إطلاق سراح سجناء الحركة في سجون السلطة، ووقف التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني، ويبدو أن حماس كانت تدرك أن السلطة لن تستطيع أن تقبل بهذه الشروط،لأنها لا تملك اتخاذ مثل هذه القرارات في ظل الضغوط الخارجية والضغوط الإسرائيلية.

حاولت حماس أن تقدم بعض التنازلات السياسية حفاظاً على الوحدة الوطنية الفلسطينية، إلا أن فتح لم توافق، لأنها استقوت بالخارج، وكان من شروطها الأخيرة ضرورة الاعتراف بما وقّعت عليه منظمة التحرير، وأن توقع حماس على وثيقة المصالحة الوطنية التي صاغتها مصر دون تعديل، وهددت فتح بأنها لن توقع على الوثيقة إذا غيّرت حماس أو مصر حرفاً واحداً، إلا أن حماس التي أكدت أن الوثيقة قد جرى عليها تعديل لم يتم الاتفاق عليه، ولم تقبل موقف فتح، لذا فإن موضوع المصالحة لا زال معلقاً، وليس من المتوقع أن يحقق نتائج قريبة على الأرض، وذلك لأن ما سيلي التوقيع لن يكون أسهل مما سبقه، خصوصاً أن المشاكل الكبيرة تقع في التفاصيل وعند التنفيذ.

الخيار الثالث: المقاومة

كانت المقاومة تمثل نقطة الاتفاق بين جميع أبناء الشعب الفلسطيني وقواه السياسية، واعتبرها الجميع الوسيلة الأمثل والأنجع لمواجهة الاحتلال، وقد فرضت المقاومة نفسها على ميثاق منظمة التحرير الذي صمد حتى عام ١٩٩٦م دون تغيير.

مع ذلك فإن عملية السلام التي بدأتها منظمة التحرير مع مطلع تسعينيات القرن

الماضي، بل وما سبقها من اتصالات من خلال سفيرها في تونس حكم بلعاوي مع الإدارة الأمريكية، دفعتها لتغيير موقفها تجاه العديد من القضايا المهمة والخطيرة، وكان أكثرها خطورة موضوع المقاومة التي تم وصفها آنذاك "بالعنف والإرهاب"، وقد اضطر الرئيس الراحل ياسر عرفات آنذاك وكخطوة أولية نحو نبذ المقاومة إلى وصف الميثاق الفلسطيني متقادم، ولم يعد له تأثير على سياسات المنظمة ومواقفها، ثم نبذت المنظمةُ المقاومةَ باعتبارها عنفاً، مما أسفر عن اتفاقية أوسلو التي حققت لإسرائيل الاعتراف والأمن، وللسلطة الفلسطينية الوجود على أرض قطاع غزة وأريحا كمرحلة أولى.

واصطدمت السلطة، خلال وجودها في غزة، مع حركة حماس وسجنت أعضاءها، وصادرت سلاحها الذي كلفها كثيرا من المال والجهد، وقامت الأجهزة الأمنية بالتصدي لرجال المقاومة وقتلت العديد منهم إما أثناء مهام جهادية أو مباغتتهم في أماكن وجودهم، ودمرت البنى التحتية للمقاومة في قطاع غزة، مما اضطر حركة حماس أن تعمل تحت الأرض بشكل سري، وأن تعمل فوق الأرض من خلال حزب الخلاص الوطني الإسلامي، حتى خرج الشيخ أحمد ياسين من سجون الاحتلال في صفقة تبادل بين الأردن وإسرائيل، وكان خروج الشيخ نقطة تحول في تاريخ حركة المقاومة الإسلامية حماس، بل في تاريخ المقاومة الفلسطينية؛ حيث أعاد ترتيب صفوف الحركة من جديد، ولم يمر وقت طويل حتى بدأت انتفاضة الأقصى التي شكلت في ذاتها نقلة نوعية في تاريخ المقاومة بما تم استحداثه من أدوات قتالية وعلى رأسها الصواريخ المحلية الصنع التي أزعجت المستوطنين بالقرب من المناطق الحدودية التي تعرضت لأول مرة منذ عام ١٩٤٨م للتهديد المباشر من صواريخ القسام الفلسطينية.

في هذا الوقت كانت المفاوضات بين منظمة التحرير والإدارة الأمريكية وإسرائيل تجري على قدم وساق، وزار عرفات الولايات المتحدة والبيت الأبيض أكثر من أي زعيم عربي في تلك الفترة، نهاية تسعينيات القرن الماضي ومطلع القرن ٢١، وعلى الرغم من التنازلات التي قدمها عرفات إلا أنه لم يتجاوب مع جميع الرغبات الأمريكية والإسرائيلية، ووجدت إسرائيل أن عرفات لم يعد قادراً على تقديم مزيد من التنازلات، فقررت التخلص منه وقتله بعد أن حاصرته أكثر من ثلاث سنوات في مقره في المقاطعة في رام الله، وبعد أن فرضت

عليه إجراء تغييرات سياسية، وضع بموجبها محمود عباس رئيساً للوزراء وقُلصت صلاحيات الرئيس ياسر عرفات إلى الحدود الدنيا المتاحة في ذلك الوقت.

استُشهد عرفات في ظروف غامضة استنتج الجميع سواء في الساحة الفلسطينية أو خارجها أنه قُتل مسموماً على يد أجهزة الأمن الإسرائيلية وعملائها ممن كانوا حوله، واضطربت الساحة الفلسطينية، وسرعان ما تم ترتيب انتخابات، كان محمود عباس المرشح الأوفر حظاً فيها، وانتخب رئيساً للسلطة، وبالتالي سادت حقبة جديدة في السياسة الفلسطينية غابت عنها مفاهيم المقاومة، بل الأصح أنها استبعدت وأُدينت.

كان محمود عباس شخصية سياسية لم تؤمن بالمقاومة ولم تمارسها مطلقاً؛ فهو لم يطلق رصاصة واحدة نحو العدو الصهيوني كما ذكر، وكان وما يزال يؤمن بأن المصالح الفلسطينية لا تتحقق إلا من خلال المفاوضات وبالمفاوضات وحدها، لذا فقد جنّد السلطة وأجهزتها الأمنية في الضفة الغربية وغزة لمنع المقاومة من ممارسة أعمالها، وأمر بقتل المقاومين إن لزم الأمر، وتصاعدت في عهده وتيرة مواجهة فصائل المقاومة، وبالذات في غزة، لأن الضفة الغربية كانت ولا تزال تحت الاحتلال المباشر.

إن المصلحة الوطنية كانت ولا زالت تتطلب أن تبقى المقاومة الفلسطينية وسيلة من وسائل استنزاف الاحتلال وجعله مكلفا للمحتلين، فهي- أي المقاومة- الوسيلة الوحيدة التي تجبره على التفكير جدياً بترك المناطق المحتلة، ولولا المقاومة الشديدة التي برزت في غزة لما خرج الاحتلال منها بعد أن كان رئيس الوزراء الأسبق شارون يعتبر"نيتساريم" وهي مستوطنة وسط القطاع مثل تل أبيب، إلا أن عباس لم يُرِد أن يستوعب هذا الدرس، لأنه لم يغير قناعاته الشخصية.

لم يتوقف الأمر على رغبة أبو مازن الشخصية، فقد أدرك أن وجوده في رئاسة السلطة كان بهدف منع المقاومة، وإلا لما سُمح له بالوصول إلى هذه المكانة، ولو كان صاحب نظرية المقاومة من قبل لتمت تصفيته كما صُفِّي عدد من القيادات الفتحاوية الأخرى، كما أنه يدرك أن مصير السلطة التي يرأسها في رام الله مرتبط ارتباطاً كبيراً بموقفه من المقاومة، خاصة في فترة ما بعد الحسم الذي جرى في غزة، فإذا تساهل معها فإن مصادر السلطة المالية ستنضب وتنهار، ولن يُعترف بشرعيته عربياً ودولياً، تماماً كما حدث مع حركة حماس التي

انتُخبت ديمقراطياً.

إن الضغوط الخارجية وضعت عباس في مسار واحد، وهو منع المقاومة وملاحقتها، بصرف النظر عما يقدمه هذا الخيار من ميزة للشعب الفلسطيني في التخلص من الاحتلال.

رغم الخلاف العملي الواضح حول المقاومة إلا أن حركة فتح في مؤتمرها السادس الذي عقد في ٢٠٠٩م، أكدت على ضرورة المقاومة، ولم تحدد طبيعة هذه المقاومة، مما يؤكد وبوضوح الاضطراب في مواقفها كلها، وليس في موقف عباس فقط، ويؤكد ذلك أيضا أن المقاومة هي القاسم المشترك بين فئات الشعب الفلسطيني وفصائله كافة، إلا أن حركة فتح لها رؤية خاصة بها ترفض من خلالها ممارسة المقاومة مع أنها تؤمن بها كما جاء في مؤتمرها.

الخيار الرابع: حل السلطة

رغم أن هذا الخيار غير مطروح عملياً في هذه الفترة أو أي فترة سابقة إلا أن كثيرا من مثقفي الشعب الفلسطيني وسياسييه ينظرون إليه بجدية كاملة، ويعتبرونه ورقه الضغط الأكثر فاعلية في مواجهة مماطلة إسرائيل لمطالب الشعب الفلسطيني، وتهربها من عملية السلام، واستمرار اعتداءاتها على كافة مظاهر الحياة الفلسطينية.

ينطلق أصحاب هذا الخيار من أن جزءاً كبيراً من مبرر وجود السلطة هو خدمة الأمن الإسرائيلي، وأنها تقدم دليلاً سياسياً ونفسياً للرأي العام العالمي على رغبة إسرائيل في السلام، الأمر الذي لا يستند إلى قاعدة سلوكية ولا سياسية حقيقية، وينظرون كذلك إلى السلطة أنها تغطي جرائم الاحتلال في ظل عجزها الدائم عن اتخاذ مواقف قوية إزاء جرائم الاحتلال المستمرة التي فاقت كل الحدود، خاصة في معركة الفرقان الأخيرة، وكذلك موقفها المتعلق بتقرير غولدستون الذي يُجرِّم الاحتلال ويدينه، وما تقوم به السلطة أيضاً من تنسيق أمني ومطاردة للمقاومة وإغلاق للمؤسسات في الضفة الغربية.

إن الواقع السياسي يشهد أن كثيراً مما ينادي به أصحاب خيار حل السلطة صحيح، إلا أن الطرف الآخر من المعادلة ينظر إلى أن السلطة هي تجسيد لوجود الإنسان الفلسطيني على أرضه، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح رغم ما تواجهه من معوقات من الاحتلال، ويأملون بتطوير السلطة بما يمكّنها من القيام بدور سياسي فاعل، إلا أن المشكلة في إدراك الطرف الثاني هو أن السلطة لا تستطيع الوقوف على قدميها أو الاستمرار دون الدعم المادي

والمعنوي من الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض الأنظمة العربية التي تدور في الفلك الغربي، ولذا فإن من لا يمتلك الاستقلال الاقتصادي لا يمتلك الاستقلال السياسي، كما أن إسرائيل تملك كثيرا من أوراق الضغط على السلطة، مما يرغم الأخيرة على الانصياع لإرادتها، وعلى رأس ذلك ما تمارسه إسرائيل ضد قطاع غزة وحركة حماس من حصار طال حياة السكان في كل شيء، بالإضافة إلى أن قطاعا كبيرا من موارد السلطة يعتمد على ما تقدمه إسرائيل من عائدات الضرائب على البضائع الفلسطينية التي تأتي عبر موانئها وبواباتها مع الأراضي الفلسطينية، وهذا يمثل من ناحية فعلية العمود الفقري للمصادر المالية للسلطة الفلسطينية.

إن تفكير أبو مازن جدياً في خيار حل السلطة يعني إعادة الأمور إلى سابق عهدها قبل قيامها، ووقف عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي شكلت ودربت ومولت من قبل الولايات المتحدة التي يمثلها في المناطق الفلسطينية الجنرال كيث دايتون، ثم قامت بملاحقة المقاومة ومنعت المظاهرات وحمت مستوطني الاحتلال الذين دخلوا الضفة الغربية دون تنسيق ودون إذن، وكذلك قيادات اسرائيل الأمنية التي تأتي بهدف استمرار التنسيق الأمني.

في حالة حل السلطة فإن إسرائيل ستعود إلى احتلالها المباشر، وستكون مسؤولة عن كل صغيرة وكبيرة، ولن تجد من يعينها على استتباب الأمن، كما أن حل السلطة سيرسل رسالة مهمة إلى العالم بأن الشعب الفلسطيني لم يصل إلى هذا القرار إلا نتيجة لعدم رغبة إسرائيل في تحقيق السلام، وأن إسرائيل تمارس الخداع مع العالم، وبالتالي فإن حل السلطة سيضاعف الضغط على إسرائيل في جميع النواحي الأمنية والعسكرية، وسيؤدي بالضرورة إلى عودة المقاومة قوية فاعلة، تضرب الأمن الإسرائيلي وتحرمه من الارتخاء الذي يعيشه الآن في ظل وجود الأجهزة الأمنية التي تقوم بدور قوي في مواجهة المقاومة، وستجد إسرائيل نفسها أمام شعب يناضل من أجل نيل حريته ضد أسوأ احتلال عرفه التاريخ حتى هذه اللحظة، لذا فإن هذا الخيار على صعوبته له أرضية منطقية.

إلا أن المشكلة هي فيما يتعلق بوجود حماس في قطاع غزة والسلطة التي بنتها بعد تحرير القطاع وانسحاب إسرائيل؛ إذ يعد قطاع غزة المنطقة المحررة فعلياً من فلسطين، وهو الميدان الذي تتحرك فيه المقاومة بحرية تنظيماً وإعداداً وتدريباً، وهو يمثل في الرؤية الاستراتيجية

الإسرائيلية خطرا يهدد الأمن الإسرائيلي، لذا فمن الصعوبة بمكان إهدار الدم والجهد والمال الفلسطيني بترك إسرائيل تعود إلى القطاع محتلة، تقطّع أوصاله وتعتقل وتقتل مقاوميه.

علينا أن ندرك أيضاً أن مثل هذا الخيار غير متاح على أرض الواقع، فإسرائيل تدرك أن حل السلطة في الضفة الغربية يوقعها في إشكالات كبيرة، لذا فإنها حريصة على بقائها، وستتخذ كل الخطوات اللازمة لاستمرارها، وملاحقة من يتجرأ على اتخاذ مثل هذا القرار، فهي تملك من مقومات الضغط من خلال الولايات المتحدة ما تجعل هذا الخيار مستحيلاً.

الخيار الخامس: بقاء الأمر على حاله، وإدارة الأوضاع الداخلية والصراع الخارجي

إن الثقة بين طرفي المعادلة السياسية الفلسطينية مفقودة تماماً، والجهود المصرية المتأثرة بعوامل خارجية وبمصالح ذاتية لم تثمر حتى الآن عن اتفاق؛ فالورقة المصرية الأخيرة التي قدمتها مصر للفصائل الفلسطينية لم تراع جميع بنود الاتفاقيات التي نتجت عن المحادثات بين الفصائل في القاهرة، وقامت مصر بوضع بنود جديدة رأت فيها حماس خروجاً على ما اُتفق عليه، وتلك البنود تعطي السلطة في رام الله الدور الأهم في كثير من القضايا التي تحتاج إلى توافق وطني، وعلى رأسها قضية الانتخابات.

ونظراً لأن المصالحة لم تتم، وليس من المنتظر أن تتم في القريب العاجل، لأن التوقيع على الاتفاقية ليس نهاية المطاف، ويحتاج إلى وقت للتفاوض حول كثير من القضايا الفرعية التي قد تستمر لأشهر طويلة، لذا لم يبق أمام الأطراف المختلفة إلا التعامل مع الأمر الواقع إلى حين التقدم في مسار المصالحة، وقد أكدت التجربة أن مثل هذا الخيار ممكن، إذ إن الضرورة دفعت وزارتي التربية والتعليم، في حكومتي غزة ورام الله، إلى التنسيق الكبير لإنجاح امتحانات الثانوية العامة في السنوات السابقة، وذلك لأن هذه القضية بالغة الأهمية، ولم تستطع سلطة رام الله أن تدير ظهرها للأوضاع في غزة، واعترفت بشهادة الثانوية العامة، وقد شمل التنسيق التحضير للامتحانات ووضع الأسئلة وتصحيح الإجابات والاتفاق على موعد واحد لإصدار النتائج، وقد شكلت التجربة ذاتها إطاراً نموذجياً لما يمكن أن يتم لو صُفيت النوايا، وأُبعدت القضايا الحياتية عن التأثير السياسي والرغبة في الاستئثار بالقرار.

كما كان موسم الحج لعام ٢٠٠٩م نموذجاً آخر، رغم ما اعترضه من مشاكل، إلا أنه قدم رؤية عملية جديدة، وكلا التجربتين تؤكد إمكانية التنسيق في جميع المستويات الحياتية،

وكذلك السياسية، من خلال الاعتراف الضمني بالأوضاع القائمة، وتأجيل البحث في نقاط الخلاف إلى وقت يستطيع الطرفان فيه الوصول إلى نقاط تقارب.

إن القضية الفلسطينية تقف الآن أمام منعطف تاريخي، وعلى جميع الأطراف أن يقدروا ذلك، وأن يعملوا جاهدين على الخروج من مأزق التشرذم والفرقة، فإذا كان الوصول إلى عموميات في القضايا السياسية أمر صعب فإن إمكانية ذلك سهلة في القضايا الحياتية العملية، وهناك عشرات النماذج في العالم، تجاوز فيها الفرقاء خلافاتهم وعملوا ضمن رؤية واحدة أفضت إلى تحقيق طموحاتهم، كما حدث في جنوب إفريقيا وإيرلندا والسودان وغيرها، من هنا لا بد من التعجيل في التعامل مع القضايا اليومية بمرونة، والنجاح في هذا المضمار سيؤدي إلى دوافع عملية للتقدم في البحث في القضايا السياسية الصعبة، والتوصل إلى تفاهم مشترك بين جميع الفصائل الفلسطينية على قواسم مشتركة.

إن غياب التفاهم والاتفاق وعدم الرغبة في الجلوس مع الآخر، والاستماع إليه سيزيد الأوضاع تعقيداً، ولذا لا بد من الاتفاق الفلسطيني- الفلسطيني على موقف مشترك، آخذا بالاعتبار الثوابت الفلسطينية في أي اتفاق سيتم في المستقبل.

الخلاصة

يتضح من قراءة الأوضاع، والخيارات المتاحة، أن الخيارات الحقيقية قليلة لغياب قاعدة للاتفاق، ولوجود الضغوط الخارجية الهائلة، وعلى الرغم من الاتفاق العام حول قضيتي المقاومة والمصالحة الوطنية، إلا أن كل طرف له مفهومه الخاص الذي يتناقض كلياً مع رؤية الطرف الآخر، ما يجعل الوصول إلى أحد هذين الخيارين أو كلاهما صعب المنال.

ومن هنا، يبقى الخيار الخامس هو الخيار الوحيد الأكثر سهولة للتطبيق، الذي لو راهنا على نجاحه فإنه يمكن أن يعطينا الأمل بالسير في خيارات أخرى أكثر صعوبة، مستندين على قاعدة عملية من التنسيق والنجاح، وطالما قَبِل البعض الجلوس مع الاحتلال والتفاهم معه حول قضايا أكثر خطورة، فلماذا لا يقبل أن يجلس مع خصمه السياسي كي يحل قضايا أكثر يسراً وسهولة؟!

مؤشرات العلاقة بين تطور الاستثمار ومستوى المعيشة في الأردن*

أولاً: مفهوم الاستثمار

الاستثمار يعني توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأسمال القديم.

أنواع الاستثمار

أ. يمكن تقسيم الاستثمار من حيث وسائله إلى:

١- استثمار مباشر، وهو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة.

٢- استثمار غير مباشر، وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع.

ب. من حيث الدافع الاقتصادي

١. **الاستثمار الحكومي** (استثمار الدولة)، وهو الاستثمار الحكومي المخطط، في خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها.

٢. **الاستثمار الخاص**، وهو استثمار القطاع الخاص، الذي تطور من المشروع الفردي أو العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود إلى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية.

وإزاء التطور التقني خاصة في مجال المعلومات والاتصالات، الذي حول العالم إلى قرية،

---

* **أمين جابر**/ باحث في الدراسات الاقتصادية والاستشارات الإدارية-الأردن

بقي استثمار القطاع الخاص محدودا إزاء الاستثمار الأجنبي.

٣. **الاستثمار الأجنبي،** وهو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل المهمة لمشاريع التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية، ودول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق، فقد تميز عقد التسعينيات وما بعده بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال، وانعكس ذلك في تراجع دور البنوك التجارية نسبيا في تمويل الاستثمارات في البلدان النامية، خاصة التي تحتاج الى فترات تمويل طويلة الأجل.

وقد ساعد على تطور وتوسيع دور الاستثمارات الأجنبية في اقتصاديات الدول النامية، عوامل ودوافع عديدة اقتصادية وتقنية، أهمها:

١- حاجة الدول النامية الماسة لرؤوس الأموال بهدف تحقيق مشاريع تنموية ووجود نقص هائل في هذه الأموال داخليا، مقابل وجود فوائض نقدية في الدول المتقدمة أو دول الفوائض النقدية المتراكمة التي تبحث عن فرص للاستثمار في مختلف الدول، بعيدا عن أعباء الضرائب وتقلبات أسعار البورصات والفوائد.

٢- قيام الدول المتلقية للاستثمار بتقديم التسهيلات والمزايا والإعفاءات والضمانات لتشجيع وجذب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار داخل دولها.

٣- ترابط المصالح بين عدد من المستثمرين والممولين الدوليين، مما دفعهم إلى إقامة شركات متعددة الجنسيات تنتشر فروعها وتتوزع مصالحها في مختلف القارات.

ثانياً: تكاليف المعيشة

تشكل قيمة سلة استهلاك الأسرة (مجموعة السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة) خلال فترة زمنية معينة (شهر مثلاً أو سنة) تكاليف معيشة هذه الأسرة، ويسمى المتوسط المرجح لأسعار مكونات هذه السلة المستوى العام لأسعار المستهلك، ويشكل الرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط أسعار المستهلك في فترة زمنية معينة نسبة أو قياساً إلى متوسط الأسعار في فترة الإسناد وهي فترة أخرى تعتبر أسعارها مستقرة وطبيعية) يشكل مؤشراً مهماً لمستوى معيشة المواطن أو الأسرة، حيث يشير التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى مستوى أو معدل تضخم الأسعار بين فترة المقارنة وفترة الإسناد.

وباعتبار أن دخل الفرد أو الأسرة، إن وجد، قيمة ثابتة نسبياً، فإن القوة الشرائية، أو قدرة الفرد على الشراء، ثابتة نسبياً أيضاً، ولذا فإن تزايد المستوى العام للأسعار يؤثر سلبا على مستوى المعيشة أو قدرة الأسرة أو الفرد على الشراء، حيث تقل الكمية التي يستطيع الفرد شراءها من السلع والخدمات مع تزايد المستوى العام للأسعار مع ثبات الدخل.

ثالثاً: العلاقة بين الاستثمار ومستوى المعيشة

لا توجد في النظريات الاقتصادية علاقة مباشرة بين الاستثمار ومستوى المعيشة، وإنما يمكن الحديث عن عدد من العلاقات غير المباشرة بينهما عن طريق مستوى البطالة والتوظف، وعن طريق مستوى الدخل الفردي ومستوى السيولة في الاقتصاد وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي قد تتوسط العلاقة بين المتغيرين قيد الدراسة (الاستثمار ومستوى المعيشة)، ونظراً لهذا التعدد فإن اتجاهات تأثير الاستثمار على مستوى المعيشة قد تختلف إيجاباً وسلباً وحيادية، مما قد يضعف التأثير النهائي أو الصافي للاستثمار على مستوى المعيشة.

تعكف الحكومات عادة على تحسين مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي، وتشجيعه أملاً في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الناتج القومي والمحلي، بهدف تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستويات توظيف الموارد الاقتصادية، وبالتالي تحسين مستويات الدخل الفردي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين، إلا أن تشجيع الاستثمار وتحسين حوافزه قد يؤدي إلى خلق استثمارات مالية صرفة وغير إنتاجية، مما يؤدي إلى رفع مستويات السيولة في الاقتصاد (مستوى النقد السائل بأيدي المواطنين) دون خلق منتجات جديدة ودون زيادة فيما ينتجه الاقتصاد من سلع وخدمات حقيقية، ومثال ذلك ما يحدث عند ارتفاع مستوى النشاط في السوق المالي وتحقيق أرباح سريعة فيه، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات (تزايد المستوى العام للأسعار) دون تحسين مستوى معيشة الأفراد والأسر، أي إن كل جهود تحفيز الاستثمار وتشجيعه قد تنعكس في هذه الحالة سلباً على مستوى المعيشة لشرائح معينة من الأسر بدلاً من تحسينها.

رابعاً: العلاقة بين الاستثمار ومستوى المعيشة في الاقتصاد الأردني

تشير البيانات المتوافرة لدى دائرة الإحصاءات العامة الأردنية والبنك المركزي الأردني إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين إجمالي الاستثمار والرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب أسعار ٢٠٠٦م، في الفترة بين ١٩٩٩- ٢٠٠٦م، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين حوالي ٨٩٪، في حين بلغ معامل التحديد حوالي ٧٩٪، وهي نسب تشير إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرين، كما يوضح الجدول التالي:

العلاقة بين إجمالي الاستثمار والرقم القياسي لأسعار المستهلك (١٩٩٩- ٢٠٠٦)

	الاستثمار الأجنبي المباشر (دينار أردني)	إجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار المحلي) (دينار أردني)	إجمالي الاستثمار	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب السنوات (٢٠٠٦=١٠٠)
١٩٩٩	١٠٩,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٦١,٠٧٧	١١٠,٢٦١,٠٧٧	٨٢,٩٧
٢٠٠٠	٥٧٦,٤٠٠,٠٠٠	١,٣٤٥,٧٧٨	٥٧٧,٧٤٥,٧٧٨	٨٣,٥٣
٢٠٠١	٩٣,٦٠٠,٠٠٠	١,٣٤٠,٨٧٣	٩٤,٩٤٠,٨٧٣	٨٥,٠١
٢٠٠٢	٥٢,٨٠٠,٠٠٠٠	١,٣٨٤,٩٧٥	٥٤,١٨٤,٩٧٥	٨٦,٥٧
٢٠٠٣	٣٠٩,٣٠٠,٠٠٠	١,٥٤٦,٢٤١	٣١٠,٨٤٦,٢٤١	٨٨,٦
٢٠٠٤	٤٦١,٦٠٠,٠٠٠	١٩,٩٣٤,٠٤٨	٤٨١,٥٣٤,٠٤٨	٩٠,٩٤
٢٠٠٥	١,٠٨٦,١٠٠,٠٠٠	٣٣,٥٢٨,٦٥١	١,١١٩,٦٢٨,٦٥١	٩٤,١١
٢٠٠٦	٢,٤١٤,٦٠٠,٠٠٠	٣٢٨,٦٠٩	٢,٤١٤,٩٢٨,٦٠٩	١٠٠

وهذا يعني أن الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد الأردني مسؤولة عن تفسير ما نسبته ٧٩٪ من التغير في المستوى العام للأسعار، وبالتالي وفي الفترة المشار اليها فإن هذا يعني أن التدفقات الاستثمارية قد تفسر ٧٩٪ من التراجع في مستوى معيشة شرائح من المجتمع الأردني، وهو ما قد يفسر بتوجه الاستثمار وخاصة الأجنبي منه نحو القطاع المالي وليس نحو القطاعات الإنتاجية، ومما يؤكد ذلك نشاط سوق عمان المالي نشاطاً غير طبيعي خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦). ولعل النتيجة المطلوبة هنا لا تعني الاحجام عن استقبال استثمارات اجنبية ومحلية في المجال المالي، فمما لاشك فيه أن لتلك الاستثمارات اثر ايجابي في ضخ السيولة في الاقتصاد الوطني وتحقيق دخول للجهات التي تتعامل معها، بيد أن المغزى هنا في

أن حفز وجذب الاستثمارات الحقيقية ذا أثر مباشر وإيجابي في تحسن مستوى معيشة شرائح المجتمع ككل بما تخلقه من فرص عمل وما تحققه من عوائد ضريبية لخزينة الدولة وما تولده من نشاط تجاري محلي وتصديري يساعد على تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق أهدافه التنموية.

القرن الأفريقي وشرق أفريقيا
الواقع والمستقبل*

تشهد منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا حراكا سياسيا واستراتيجيا وأمنيا واقتصاديا كبيرا، نظرا لما تمتلكه من موقع حيوي وفاعل لدى كل الأطراف المتنازعة أو الفاعلة في المنطقة، ولما تمثله من عمق استراتيجي للمنطقة العربية حولها متمثلة بمصر والسودان في أفريقيا من جهة، والسعودية واليمن في الخليج العربي من جهة أخرى، والمنطقة تعاني من تدخل وأطماع أجنبية غربية وشرقية وإسرائيلية تسعى إلى السيطرة عليها سياسيا واستراتيجيا وأمنيا واقتصاديا.

والوضع القائم في المنطقة يؤثر بشكل مباشر على العمق العربي، إلا أن ظهور هذا التأثير قد لا يظهر إلى بعد زمن، لاعتبارات سياسية وجغرافية وداخلية.

ولوصف الواقع القائم في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا بشكل دقيق وموضوعي، والحديث في مستقبله ودور النظام العربي في التعامل معه، عقد مركز دراسات الشرق الأوسط حلقة نقاش علمية الأحد ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٩م في مقره في عمان، ودعا إليها

* وحدة البحوث والاستشارات/ مركز دراسات الشرق الأوسط

مجموعة من الأكاديميين والباحثين والخبراء العرب في هذا الشأن*.

تناولت الحلقة المحاور الرئيسة الآتية:

المحور الأول: التحديات والإشكالات الأمنية السياسية والاقتصادية

تضم المنطقة دولاً متعددة (الصومال وأريتريا وجيبوتي وإثيوبيا والسودان وكينيا وأوغندا)، وقد يضاف إليها اليمن وجنوب السودان وعُمان، وتمتاز بالتعدد الهائل في التكوين الإثني والعرقي لمجتمعات هذه الدول وتركيبتها السكانية، وقد خضعت هذه المنطقة في التاريخ المعاصر للمستعمرين الأوروبيين الذين أبقوا فيها إرثاً استعمارياً يفرقها ويُعمل فيها الهدم والتفريق بعد أن استُغلت في عقود القرن العشرين، كي يحفظ المستعمر وجوده فيها طمعاً في السيطرة على ثرواتها الهائلة من النفظ والغاز والذهب والفضة واليورانيوم، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي للممرات المائية وربطها بين البحر الأحمر والمحيط الهندي.

تواجه المنطقة تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية، فمن ناحية يظهر التخلف الاقتصادي على مستوى الأنظمة والأفراد بانخفاض معدلات الدخل الفردي التي لا تزيد على ٥٠٠ دولار سنوياً باستثناء كينيا التي تتمتع باقتصاد نام نسبياً، وغياب التصنيع أو ضعفه، وتردّي مستوى التعليم وقلة عدد الجامعات وانتشار الأمية، بالإضافة إلى ضعف البنى التحتية، وقلة الصادرات واقتصارها على الموارد الأولية، مما يدفع هذه الدول إلى القروض والمساعدات الدولية واللجوء إلى الأجنبي والاعتماد على دعمه، فيعرضها للاستغلال والتبعية.

أما التحديات السياسية فهي على محورين: داخلي وخارجي، يتمثل الداخلي بمعاناة النظم السياسية المعاصرة من جميع أزمات التنمية السياسية المتمثلة بأزمات الشرعية

---

* **المشاركون**: **د.عبد السلام بغدادي**/ رئيس قسم الدراسات الأفريقية،جامعة بغداد، **د. أحمد الأصبحي**/ عضو مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية ووزير الخارجية الأسبق، **أ. إدريس عبد الله أحمد**/ مدير مؤسسة أسمرا للدراسات والأبحاث العلمية- أرتريا، **د. نظام بركات**/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك- الأردن، **د. إبراهيم حراحشة**/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية- الأردن، **أ. جواد الحمد**/ (مدير الحلقة) مدير مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن، **د. صبري سميرة**/ مدير وحدة الدراسات الإسرائيلية في مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.

والاندماج والمشاركة والتغلغل والتوزيع والهوية، كما أن هذه النظم تأثرت بموضة الانتخابات التي أصبحت مشكلة بحد ذاتها، كما حصل في كينيا في كانون الأول ٢٠٠٧، بالإضافة إلى غياب حضور الدولة أو النظام- عند معظم دول القرن والمنطقة- في المجتمع ومؤسساته، وإلى زيادة حضور القبيلة وقوانينها داخل تلك الدول، وكذلك انفراد معظم حكومات تلك الدول- باستثناء كينيا- بالسلطة منذ وقت طويل.

وفي مقابل ذلك يظهر التحدي السياسي الخارجي المتمثل بتدخل الدول المؤثرة الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في الحياة السياسية، وعلى كافة المحاور سواء على صعيد دعم الأنظمة أو دعم حركات التمرد المعارضة، كما يلاحظ في حالات التدخل الأمريكي في السودان، التي أصبح لها مبعوثاً خاصاً دائماً يقوم بجولات مكوكية بين واشنطن والخرطوم، ولا يقتصر التدخل الدولي في شؤون السياسة الداخلية لدول الإقليم على الولايات المتحدة وحسب، وإنما يمتد هذا التدخل ليشمل دولاً أخرى منها دول الاتحاد الأوروبي، لا سيما فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنرويج، بل وكندا من أقصى الشمال الأمريكي، فضلاً عن دول أخرى مثل الصين التي تسعي لإيجاد سوق اقتصادية لها هناك، بالإضافة إلى السيطرة على أهم ثروة في المنطقة وهي النفط، وإسرائيل وإيران والهند.

وعليه فإن الأوضاع مرشحة لمزيد من التفاقم والتدهور في الإقليم، لا سيما في ضوء دخول لاعبين جدد إلى الإقليم، سواء من أوروبا، مثل ألمانيا التي أصبح لها وجود عسكري بحري في قاعدة "لومونيه" في جيبوتي التي هي أصلاً قاعدة فرنسية- أمريكية، أو من آسيا مثل إيران التي أصبح لها علاقة جيدة مع أرتريا، وتركيا التي استقبلت الرئيس الصومالي شريف شيخ أحمد في مستهل العام ٢٠٠٩ لغرض الحصول على خبرات تركية في التدريب العسكري، وهناك أيضاً اقتراب هندي- صيني، بل وياباني وكوري جنوبي واضح من دول المنطقة، هذا فضلاً عن وجود أثر لتدخل تنظيمات عالمية إلى شعاب المنطقة، لا تقتصر على تنظيمات القاعدة أو من يرتبط بها، كما تعلن الولايات المتحدة دائماً، وإنما هناك حركة إرسالية تبشيرية عالمية قوية في المنطقة كل ذلك يرشح الأجواء لمشهد سيناريو مستقبلي معتم تبدو ملامحه واضحة للعيان، وهي معالم تنذر باستمرار حالة النزاع والتوتر وعدم الاستقرار

والصراع مما ينعكس سلباً على بلدان الوطن العربي، وليس على دول المنطقة فقط، لا سيما في الخليج والسعودية ومصر، وهو ما بدت تباشيره تلوح في الأفق.

ويظهر التحدي الأمني ناشئا عن متغيرات داخلية تتمثل بسوء إدارة النظام السياسي لدول الإقليم للمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المطروحة على أرض الواقع، فضلاً عن التدخل الإقليمي والدولي، كما هو الحال في السودان والصومال، وأخيراً في شمالي اليمن (المشكلة الحوثية) التي أصبحت مشكلة إقليمية واضحة المعالم، وربما تجذب قوى دولية بعيدة وتصبح مشكلة ذات بعد دولي.

ومن قبل أدى الحكم الاستعماري، الذي مارس سياسة تقوم على التفتيت والتجزئة (فرق تسد)، إلى نشوء وضع مرتبك، فكانت أهم ملامحه تجذر حركات التمرد المسلحة بأبعادها السياسية أو الانفصالية أو الثقافية، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ظهور حركة التمرد المسلحة في السودان خلال الأعوام ١٩٥٥-١٩٧٢ ثم ١٩٨٣-٢٠٠٥، فضلاً عن ظهور حركة التمرد الجديدة في أقليم دارفور، وإرهاصات التحرك المسلح في شرقي السودان، مع ظهور توترات في جبال النوبة وجنوب كردفان والنوبة الشمالية، ومنها أيضاً حركة التمرد المسلحة في شمالي أوغندا المعروفة بحركة جيش الرب، وحركات التمرد في أوغادين ومناطق الأرمو داخل أثيوبيا، فضلاً عن الحروب البينية التي نشبت بين الصومال وإثيوبيا ١٩٦٢ و١٩٧٧- ١٩٧٨، وبين أرتريا وإثيوبيا ١٩٩٨-٢٠٠٠، إضافة إلى التوترات المستمرة بين دول الإقليم بسبب النزاعات حول الأراضي والثروات وقضايا اللاجئين والأقليات وغير ذلك، كما عانت دول الإقليم من الانقلابات العسكرية، لا سيما في السودان ١٩٥٨-١٩٦٤، ١٩٦٩-١٩٨٦، ١٩٨٩-٢٠٠٩، وفي إثيوبيا ١٩٧٤-١٩٩١، وفي أوغندا ١٩٧١-١٩٨٦.

ومن جانب أخر أدى الوضع غير المنضبط في الصومال إلى تفاقم ظاهرة القرصنة البحرية في الشواطئ الصومالية والتي أصبحت تهدد الملاحة الدولية، كما أنها جذبت حتى الآن ١٧ دولة للتدخل بسفنها الحربية في المنطقة، فضلاً عن أن هذه الفوضى العارمة أدت إلى تغذية الحركة الحوثية والمقاتلين الصوماليين بالسلاح دون عناء أو دون رقابة واضحة

المعالم، ومن جانب آخر، أدت سياسة السودان غير المتوازنة إلى جلب مزيد من القوات الأجنبية، حيث سيرابط أكثر من ٢٦٠٠٠ جندي أجنبي في دارفور تحت علم الأمم المتحدة، كما أن سياسة أرتريا غير المنضبطة أدت إلى وجود إسرائيلي في الجزر الأرتيرية، وأدى غياب الدولة إلى انفراط الرابط الأمني في الصومال مما أدى إلى ظهور عشرات الحركات المسلحة، التي استدعت تدخلاً أثيوبياً بإذن أو أمر أمريكي للسيطرة على الأوضاع، إلا أن هذا التدخل فشل هو الآخر في الحد من هذا الصراع أو تسيير الأمور لصالح الولايات المتحدة وأثيوبيا.

ومن هنا فإن السيناريوهات القائمة هي: استمرار الوضع على ما هو عليه، أو تفاقم الوضع إلى حال أسوأ، أو الاتجاه نحو التحسن.

ويبدو أن الإقليم سيعاني في الأمد المنظور من استمرار حالة التوتر والنزاع لأسباب، أهمها أن الأقليم يزخر بثروات هائلة، وإطلالة استراتيجية على مسافة تزيد على ٤٠٠٠كم، تحتضن موانئ مهمة، منها ميناء مومباسا الذي توجد فيه محطة استخبارية إسرائيلية، وميناء عصب وميناء مصوع اللذان نقلت الأنباء أنهما كانا محطة لتزويد الحوثيين بالسلاح القادم من خارج الإقليم، بالإضافة إلى أن السواحل القرن- أفريقية تتمتع باكتنازها ثروة سمكية كبيرة جداً، جذبت ولم تزل كبريات الشركات الأوربية لاقتناصها، وكان لهذه الشركات دور في تنامي ظاهرة القرصنة الحالية، ليس لأن عملها يدخل في نطاق القرصنة، وإنما لأنها استخدمت مسلحين محليين لحماية عمليات الصيد التي تقوم بها في سواحل الإقليم.

المحور الثاني: النظام السياسي العربي في القرن الأفريقي

يتأرجح التحرك السياسي للنظام العربي من حيث تواجده أو دوره في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا بين الحضور الناقص أو الغياب التام، ومن الضروري الأخذ في الاعتبار النسق العام للسياسة العربية تجاه القرن الأفريقي الذي لا ينسجم مع السياق التاريخي لحقبة مرحلة الاستعمار الأجنبي ومواجهته والخلاص منه في عقدي الخمسينيات والستينيات الذي شهد مرحلة التحرر العربي، كما أنه لا ينسجم من منظومة القيم السياسية التحررية والوحودية التي كانت العنوان الأبرز في ذلك الوقت، وقد انطلق التحرك العربي سابقا من رؤية استراتيجية مهمة تكاد تكون معدومة في وقتنا الحالي لجهة إدراكها المباشر

بأهمية منطقة القرن الأفريقي الجيواستراتيجي كساحة خلفية للجنوب العربي، والمدخل الحتمي للامتداد العربي في شرق أفريقيا ووسطها بكافة أوجهه، وكذلك لكونها ركناً أساسياً لتحكمها في أهم الموارد العربية بإطلالتها المميزة على المحيط الهندي والبحر الأحمر عبر مضيق باب المندب كممر مائي لحركة الملاحة التجارية وفي مقدمتها النفط مما أكسب القرن الأفريقي أهمية خاصة تتجاوز في أبعادها ما هو إقليمي إلى ما هو دولي.

لذلك فإن المنطلق المنطقي والواقعي يفرض على النظام السياسي العربي الحرص على الاتصال السياسي بمنطقة القرن الأفريقي المرتبطة أصلاً بعوامل القرب الجغرافي والتداخل الاجتماعي والثقافي والتاريخي كمقتربات أساسية تمكّن النظام السياسي العربي من البناء عليها والعمل على تطويرها بما يخدم الصداقة بين شعوب القرن الأفريقي والأمة العربية تحقيقاً للمنفعة المتبادلة دون أن تغفل عن الاهتمام الدولي وبخاصة الأمريكي والإسرائيلي والأوروبي، والسوفييتي سابقاً، بمنطقة القرن الأفريقي الذي تحركه عوامل الهيمنة وبسط النفوذ والاستفادة من الموقع والخيرات والثروات.

لذلك هناك عدة عوامل تشكل منطلقات مهمة للسياسة العربية صوب المنطقة؛ إذ تعتبر من أبرز المحركات الفاعلة للنظام العربي في التوجه الإيجابي الذي يتمثل في الرغبة نحو التفاعل الحيّ القائم على التخطيط الاستراتيجي والمعتمد على الرؤية المستقبلية المتكاملة، ومن أهم هذه العوامل:

توظيف الموقع الجغرافي والجذور الحضارية

ينبغي أن يحتل موقع القرن الأفريقي قمة الصدارة في رؤية النظام العربي لحاضره ومستقبله، ولذلك ينبغي توظيفه إيجابيا، لما أوجده من روابط دينية واجتماعية وثقافية شكلت الامتداد الطبيعي للأمة العربية، وتجدر الإشارة هنا للدور المحوري للعرب في تاريخ شرق أفريقيا عند هجرتهم بسبب اضطراب الحال والخلافات التي نشأت بين الأمويين ثم العباسيين وخصومهم ومنافسيهم، وهذا لا يعني بالضرورة أن العرب المهاجرين لم يأتوا لأغراض التجارة أو الترحال بين الشواطئ العربية وشرق أفريقيا بل أقاموا بها، وبنو المدن العربية الإسلامية على الساحل الشرقي الأفريقي، بل إنهم توغلوا في العمق نحو قلب أفريقيا

من أوغندا ورواندا وبورندي مروراً بتنجانيفيا (تنزانيا حالياً) حتى زامبيا وزيمبابوي، وهم أول من جذب انتباه العالم إلى تنزانيا، وأول من ترك تأثيراً قوياً على تاريخها، وأول من فتح طريقاً يصل بين ساحل المحيط الهندي الغربي وبحيرة تنجانيفيا.

وأما في الحقبة الحديثة من التاريخ العربي المعاصر تجاه منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا جاء مبنياً على الحضور العربي الإسلامي الناصع الذي أسهم في تشكيل الوعي المعرفي والحضاري لشعوب المنطقة، مما شكل الأرضية المناسبة للنظام السياسي العربي نحو المنطقة وتأكيد وجوده بها انطلاقاً من أهمية أفريقيا بالنسبة للعرب جميعاً؛ حيث إن ٧٢٪ من مساحة الوطن العربي تقع في القارة الأفريقية، وأكثر من نصف سكان أفريقيا من المسلمين الذين تأثروا بالثقافة العربية، وبالتالي تعامل النظام السياسي العربي الذي كان لمصر في عهد جمال عبد الناصر الدور البارز في إعادة الوصل بين الشمال العربي الأفريقي ومنطقة القرن الأفريقي ومناطق شرق وجنوب القارة السمراء، وفتحت مصر أبوابها لاستقبال حركات التحرر الأفريقية من كل أنحاء القارة وشجعتهم على فتح مكاتب سياسية في مصر، ومن القاهرة خرجت "إذاعة صوت أفريقيا" عام ١٩٥٤م حيث كانت تذيع برامجها بكافة اللغات واللهجات الأفريقية كما شهدت القاهرة تأسيس جبهة التحرير الأرتيرية في ٧ يوليو ١٩٦٠م، ثم توالى الاهتمام العربي خاصة من جانب العراق وسوريا والسعودية والكويت وبقية الدول العربية في مرحلة لاحقة تعزيزاً للدور العربي في منطقة القرن الأفريقي، خاصة بعد استقلال الصومال عن بريطانيا وإيطاليا في ١ يوليو ١٩٦٠، ثم تبعها استقلال جيبوتي في ٢٧ يونيو ١٩٧٧ ليصب استقلالهما في صالح النظام السياسي العربي في شرق أفريقيا نظراً للتلاصق الجغرافي مع الوطن العربي وأمنه القومي المرتبط بأمن البحر الأحمر وأعالي النيل.

توظيف الإرث السياسي للنظام العربي

في ظل تصاعد الاهتمام الدولي والإقليمي بمنطقة القرن الأفريقي الاستراتيجية يصبح من المهم جداً أن تعمل المنظومة العربية على تقوية ذاتها وترتيب أولوياتها وتحديث آلياتها لمواجهة التحديات الكبيرة التي تحدق بها والأخطار التي تتربص بالنظام السياسي العربي من

كل الاتجاهات.

ومثال على ذلك الصومال الذي أصبح دولة ضعيفة هشة ومفككة ليس بمقدور حكومته وحدها انتشاله من أزمته التي استمرت ١٩ عاماً بفعل عوامل داخلية تتجسد في عدم قدرة الأطراف الصومالية المكونة من زعماء الميليشيات المسلحة وزعماء القبائل على إطفاء نار الفتنة التي اجتاحته كله، ليتحول إلى دولة منكوبة دون مؤسسات دستورية تعصف بها النزعات الانفصالية.

وكذلك الحال في أرتيريا التي احتفظ العرب معها بعلاقات جيدة منذ إعلان الثورة الأرتيرية وتقديم الدعم والتأييد لها طوال ٣٠ عاماً إلى أن تمكن الشعب الأرتيري من إقامة دولته المستقلة في ١٩٩٣م، وبدلاً من أن تهتم أرتيريا الوليدة بقضايا إعادة البناء والتعمير وتأهيل المجتمع في مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، فإذا بالنظام بقيادة أفورقي يدخل في مشاكل ونزاعات وحروب مع كافة دول الجوار ابتداء من السودان باستضاف المعارضة السودانية عام ١٩٩٤م، وبالدخول في نزاع مع اليمن باحتلاله لجزر حنيش عام ١٩٩٥م، وفي حرب مدمرة مع أثيوبيا في الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٠م، ولم يكتف بهذا القدر من المشاكل؛ حيث قام مرة أخرى بافتعال نزاع حدودي مع جيبوتي في عام ٢٠٠٨م، ومن قبل تدخله الواضح في الملف الصومالي باحتضانه للمعارضة الصومالية ممثلة في حركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي بقيادة الشيخ عويس ضد حكومة الشيخ شريف شيخ أحمد.

كل هذ في الوقت الذي نجد أن أرتريا محاطة بنظم سياسية عربية لها وزنها وثقلها السياسي والاقتصادي والتاريخي والثقافي مثل السعودية ومصر والسودان واليمن وبقية الدول العربية، وجميعها لا تحرك ساكناً أمام تدخلات النظام الأرتيري في ملفات مهمة تمس الشأن العربي في كافة مجالاته الحيوية وفي مقدمتها الأمن القومي العربي سواء في البحر الأحمر أو منابع النيل.

لا بد أن يدرك النظام السياسي العربي في منطقة القرن الأفريقي أن تطور العلاقات الأمريكية والإسرائيلية بالنظام الأرتيري خصوصاً سيكون مخلب القط الذي يقض مضاجعه ويستهدف أمنه ومصالحه في المنطقة وحوض البحر الأحمر، ولا بد أن يدرك النظام السياسي

العربي الاهتمام الكبير الذي تعطيه إسرائيل لعلاقاتها مع أثيوبيا وأرتيريا بالرغم من الحرب التي دارت بينهما عام ١٩٩٨، التي أحدثت نوعا من الارتباك للسياسة الإسرائيلية في المنطقة إلا أنها ما زالت حريصة على استمراريتها وتطويرها، بل إنها استفادت منها بالنفاذ إلى ما يسمى بجمهورية أرض الصومال بكل الوسائل والطرق بحثاً منها على موطئ قدم جديد على البحر الأحمر عبر مينائي (زيلع وبربرة) في إقليم أرض الصومال، تماشياً مع رؤيتها الاستراتيجية لفك عزلتها واختراق الطوق العربي المضروب من حولها.

وأهم الخطوات التي تتبعها السياسة الغربية والإسرائيلية لهذه الرؤية:

أ. اختراق الوطن العربي من خلال السيطرة على البحر الأحمر والتحكم في منابع النيل.

ب. الحصول على أكبر عدد من الأصدقاء في أفريقيا.

ج. بناء حزام أمني بواسطة محاصرة العرب بدول أفريقية معادية كما هو حاصل الآن بالنسبة لأرتريا.

د- مواجهة النفوذ العربي في أفريقيا بواسطة تعاون إسرائيلي- أفريقي بالقروض والاستثمارات والتجارة والتسليح العسكري.

هـ- إعاقة كافة المشاريع العربية القومية السياسية والثقافية والتجارية.

وتقوم إسرائيل بكل هذه الخطوات تجاه القرن الأفريقي، بينما العرب غارقون بعيدا عن هذه المنطقة، وأمام كل هذه التحديات أصبح من الضروري أن ترتقي النظم السياسية العربية بمستوى أدائها السياسي حتى تكون قادرة على مواجهة الأزمات التي تعج بها منطقة القرن الأفريقي حيث تتوافر لديهم كافة المقومات التي تؤهلهم في تغيير الواقع الضعيف والهش الذي يعاني منه النظام السياسي العربي نتيجة لتراخيه غير المبرر تجاه أهم منطقة، وقد تكون الوسائل المراد اتباعها متعددة للخروج من الوضع الراهن، وبهذا الخصوص لا بد من الإشارة إلى النقاط التالية:

١- من الضروري أن يحتفظ العرب بعلاقاتهم الجيدة مع الشعب الأرتيري ويعملوا على إحيائها من خلال التبادل التجاري والثقافي حتى لا يتركوا المجال مفتوحاً لإسرائيل التي تقدم حالياً الدعم لنظام أفورقي في المجالات العسكرية والتجارية

والزراعية والثقافية، وبالرغم من الدعم الإسرائيلي فإن الوجود العربي كفيل بتعجيل عودة أرتيريا إلى حضنها العربي إذا أحسن العرب توظيف ما يتمتعون به من صلات القرب الجغرافي والتاريخي والثقافي والاجتماعي والديني بالشعب الأرتيري عبر العصور الممتدة.

٢- يستطيع المراقب لشؤون القرن الأفريقي أن يتفهم الأسباب التي تمنع الدول العربية من الاعتراف بأرض الصومال دولة مستقلة، إلا أنه لا يوجد أي مبرر بمقاطعة كل الدول العربية لهذا الإقليم خاصة في المجال التجاري والثقافي وقطع كل الصلات معه، لذا من المهم أن يكون للعرب وجودهم حتى لا ينسلخ إلى الأبد من الصومال الأم ومن العرب.

٣- أصبح من المؤكد بأن تهتم الدول العربية في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة في السودان الذي يمر بمنعطفات حادة جراء محاولات القوى الدولية- وعلى رأسها أمريكا وإسرائيل- استغلال أزمة دارفور، ودعم الدعوات الانفصالية ضد النظام السوداني، الأمر الذي ستكون له تداعياته السيئة على وحدة السودان وأمنه واستقراره في المستقبل وكذلك على منابع النيل شريان الحياة للسودان ومصر.

٤- بمقدور العرب حل الأزمة الصومالية التي طال أمدها، ودون تركها أمام تجاذبات القوى الاقليمية مثل أثيوبيا وأرتيريا اللتين تنفذان الأجندة الأمريكية والإسرائيلية على أرض الصومال لغايات إضعافه وتفكيكه وإخراجه من المنظومة العربية نهائياً.

المحور الثالث: آفاق الاستقرار، والدور العربي المطلوب

لم يحظ القرن الأفريقي بما توجبه القربى والصلة الوثيقة جغرافياً وتاريخياً وثقافياً بالوطن العربي عموماً، وبالجزيرة العربية ووادي النيل وحوضه على وجه الخصوص؛ فلم يكن هناك دور عربي متميز لمواجهة إشكالات القرن الأفريقي سوى ما تقوم به بعض الدول العربية من جهود استثنائية وعلى الأخص اليمن ومصر والسودان وجيبوتي وجامعة الدول العربية، بل لقد واجه القرن وعلى رأسه الصومال شيئاً من العنت من قبل دول عربية عدة في فترة من الفترات السابقة أفضى إلى تضييق الخناق الاقتصادي عليه ومحاصرة صادراته.

وتاريخيا شهد القرن الأفريقي صراعات حديثة بدءاً بالبرتغاليين وانتهاء بالفرنسيين، وازدادت الاهتمامات به وبالبحر الأحمر بعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج والجزيرة العربية باعتبار ما يشكله الموقع من أهمية استراتيجية وجيوسياسية.

ودخلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة على خط التنافس، وبينما تمَّ انسحاب الاستعمار التقليدي عن بلدانه، فقد تركها إثر استقلالها تموج وسط نزاعات وفتن، أعجزتها عن إحداث تقدم يذكر في البناء والتطوير والتنمية، مما دفع دول القرن إلى التوجه أثناء الحرب الباردة إلى أحد المعسكرين ما أدى إلى حصول كل منهما على موطئ قدم في بعض هذه الدول، لتحظى كل من الدولتين الكبريين بالتسهيلات العسكرية في الموانئ والمطارات، والقيام بإجراء المناورات المشتركة حتى أضحت المنطقة بؤرة مضطرمة بالصراعات وباختلاف وتضارب المصالح، ثم ما لبثت الحاجة إلى تلبية قضايا التنمية في دول القرن الأفريقي أنْ دفعتها إلى الاستعانة بالقروض الخارجية التي خصصت النسبة الكبرى منها لشراء السلاح، ما أدى إلى تراكم الديون والفوائد المركبة، وترتب عليها إيجاد قواعد عسكرية للدول الكبرى على أراضيها وموانئها وجزرها ومياهها الإقليمية.

وفي أعقاب الحرب الباردة تضاعفت اهتمامات الصين الشعبية بالمنطقة، واتخذت صيغة براجماتية أفصح عنها بيان الصين السياسي في علاقتها بهذه البلدان، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي وقيام مشاريع التطوير المشتركة للطاقة دون تدخل أي بلد في الشؤون الداخلية للبلد الآخر،وأصَّلت لذلك بتأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي.

ولم يغب الدور الإسرائيلي عن ملعب الصراع في جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، فهو حاضر في دوراته المختلفة منذ حولت إسرائيل قرية أم الرشراش بعملية عوفدا إلى ميناء إيلات يوم ١٠ مارس ١٩٤٩م، وتتالت أدوارها في التغلغل إثر حروب "١٩٥٦،١٩٦٧،١٩٧٣" وانعقد مؤتمر للأقطار العربية المطلة على جنوب البحر الأحمر لمواجهة خطر ذلك التغلغل، ولكنها ظلت مستمرة تقيم العلاقات مع أثيوبيا ثم مع أرتريا إثر استقلالها، وكانت قد سيطرت على بعض جزر البحر الأحمر الحيوية وقامت بحملة إعلامية لتدويل البحر الأحمر إثر زرع ألغام بحرية من قبل قوى مجهولة في صيف ١٩٨٤م،

واستغلت الأوضاع المتأزمة في الصومال بعد سقوط نظام سياد بري.

وما أن أعلنت الولايات المتحدة الحملة العالمية على الإرهاب إثر أحداث ١١ سبتمبر حتى قفزت منطقة القرن الأفريقي إلى مرتبة متقدمة في أولويات السياسة الأمريكية بشأن المناطق التي رأت وجوب السيطرة عليها كمواقع ومراكز حشد ومراقبة، سواء في ما يتعلق بالحملة العسكرية التي قادتها على أفغانستان أو الحصار على المناطق التي تتوقع وجود قواعد أو أنصار لتنظيم القاعدة فيها، ما دفع الولايات المتحدة إلى استخدام الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع كل من "كينيا وأثيوبيا وأوغندا" بشأن التعاون الأمني والعسكري كمدخل لتكثيف الوجود الأمريكي في تلك البلدان، ناهيك عن اختيار جيبوتي لتكون مركز دائرة تغطي البحر الأحمر الأفريقي منه والآسيوي، وذلك بالتنسيق مع حلفائها من الدول الأوربية، حيث منحت ألمانيا القيادة العامة لقوات التحالف المسؤولة لمراقبة الأوضاع في تلك المنطقة، فيما أقامت الولايات المتحدة قاعدة عسكرية لها في جيبوتي إلى جوار القاعدة الفرنسية القائمة هناك منذ الاستقلال.

ومن خلال اعتماد الولايات المتحدة على السفن والأساطيل وحاملات الطائرات، وحشد الجيوش مدعومة بالحلفاء تحققت الهيمنة الأمريكية المباشرة على المنطقة بدءاً بحرب الخليج الثانية، والحملة الدولية على الإرهاب إلى احتلال العراق وتهديد هذا النظام أو ذاك.

ولدى دخول القوات الأمريكية تحت مظلة الأمم المتحدة إلى الصومال لم يكن لجامعة الدول العربية والنظام السياسي العربي من دور يذكر سوى القيام بدور المتفرج.

لقد أدى تفاقم الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي إلى الأسوأ، وإلحاق الضرر الذي لا ينحصر في كل بلدانها، وبرزت معها في السنوات الأخيرة ظاهرة القرصنة البحرية التي تهدد أمن وسلامة الملاحة البحرية في خليج عدن وعلى طول الساحل الصومالي ومياهه الإقليمية والاقتصادية وأعالي البحار، وقد ألحقت عمليات القرصنة أضراراً جسيمة اقتصادية وأمنية، ومست بشكل مباشر مصالح الدول المطلة على خليج عدن والبحر الأحمر، ناهيك عما واكبها من حضور عسكري مكثف للدول الأجنبية في المنطقة، وأضحت مياه المنطقة تموج بقوة ضاربة غير مسبوقة وتحرك قوات متخصصة أوربية "أتلانتا" لمطاردة القراصنة.

إنّ وجود قوات بحرية على هذا النحو المكثف والمتنوع الأضداد يجعل كل الاحتمالات مفتوحة وعلى أقل تقدير لحماية خط الملاحة الدولية وناقلات النفط والغاز، والتنافس على أهم بوابة للقارة الأفريقية قارة المستقبل، وغدت المنطقة مسرحاً للصراعات والفتن والحروب والفقر والمجاعات والأمية والبطالة.

وتعتبر الحالة الصومالية أبرز قضايا القرن الأفريقي الملتهبة التي مضى عليها ١٩ عاماً دون أنْ يجد فيها الشعب الصومالي عافية تذكر، فهو يعيش أسوأ حالة إنسانية من الفوضى العارمة، والصراعات الدامية التي راح ضحيتها أكثر من ٣٠٠ ألف قتيل، وعشرات الآلاف من المعاقين ونزوح أكثر من مليوني مشرد، ولقد تتالت على حكم الصومال حكومات لم تتمكن من إعادة بناء الدولة، سوى ما تحمله الحكومة الأخيرة برئاسة شيخ شريف شيخ أحمد من توازن حدَّ من كثير من التناقضات الداخلية، وقارب بين كثير من أسباب الرضى الإقليمي والدولي، مما أكسبها فرص نجاح أفضل من الحكومات السابقة.

آفاق الاستقرار في القرن الأفريقي

هناك أطراف عدة إقليمية وعربية ودولية ذات حضور في القرن الأفريقي، ولا يمكن استجلاء آفاق الاستقرار في هذا القرن دون الأخذ بالاعتبار ضرورة وجود دور فاعل ومشارك من قبل كل طرف لإحلال السلام والاستقرار، وعلى نحو جاد، وبجهد متكامل لا تنفرد فيه أطراف دون أطراف، أو أنْ تهيمن أطراف على مسار الحل في اتجاه مصالحها المقدمة على مصالح القرن الأفريقي وشعوبه، وهناك جهود غير عادية بذلت في الفترة السابقة لإحلال السلام والاستقرار من قبل كثير من الأطراف الإقليمية وبرعاية من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية شاركت فيها كل من اليمن ومصر والسودان وجيبوتي وأثيوبيا وكينيا، وقدمت المبادرات وقامت بمساعي السلام وعقد المصالحات بين الأطراف الصومالية المتصارعة، وباركت قيام الحكومات الصومالية، لكن تلك المحاولات التي لا يستهان بجديتها لم تؤت ثمارها المرجوة، لا لشيء سوى أنها لم تكن محل اقتناع أطراف قوى الهيمنة التي لا يعنيها من الأمر سوى تحقيق مصالحها المقدمة على مصلحة القرن الأفريقي، وأمنه واستقراره.

إنّ إحلال السلام والاستقرار في القرن الأفريقي مرهون بعمل جماعي تكاملي تُدعى له جميع الأطراف العربية والإقليمية والدولية ذات الحضور، وتحت مظلة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وبدون عمل جماعي مسؤول، فإنَّ واقع الحال سيظل ينذر بمفاجآت أليمة يصعب التنبؤ بمخاطرها في منطقة مدرجة ضمن قوس الأزمات، ولن تنجو دول صغرى أو كبرى على حدٍّ سواء من آثارها.

وتأسيساً على ما تقدم فإنَّ الحديث عن **الدور العربي المطلوب** لن تكون له جدواه المنشودة بمعزل عن ضرورة وجود أدوار مماثلة إقليمية ودولية، خاصة أنَّ النظام السياسي العربي بوضعه الحالي يعاني كثيرا من الأزمات، ولا يكاد قطر يخلو من أزمة، من فلسطين إلى العراق ولبنان والسودان والصومال، وما يرمي إليه مشروع الآخر من خلق أوضاع غير مستقرة، وزرع للفتن وسعي لمزيد من التفتيت والتقسيم، طالما أنَّ مشروع الأمة مغيب عن نظامها السياسي، على أن هذا الوضع الذي طبع به حاضر النظام السياسي لا ينسحب ولا ينبغي أن ينسحب على قوى الأمة وشعوبها الحية، ودولها التي ما زالت تأنس في نفسها شيئاً من العمل القومي، فلا يقلل من أي جهد، ولذا فإنَّ أي عمل قومي يبذل لحل قضية، ويحقق نجاحاً فيها، إنما يخدم في النهاية سائر القضايا الأخرى، ويعزز أملاً بالأمة الحية.

وإذاً لا بد من التأكيد على أهمية الحضور العربي، والقيام بدور فاعل في إرساء قواعد الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي من منطلق أنه في نطاق الأمن القومي والإقليمي، وأنَّ من مكونات الهوية الصومالية أنها عربية أفريقية إسلامية، وهي مكونات لم تؤخذ بالاعتبار في محاولات السلام الدولية السابقة بصورة متكاملة.

لذا فإنَّ عقد مصالحة لمستقبل مستقر في الصومال مثلا يتطلب قيام دور عربي فاعل مع زعماء المعارضة الإسلامية في حركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي، فليس من الحكمة الوقوف عند حدٍّ تصنيف هذه المعارضة في خانة المجموعات المتصلبة والمتطرفة، بل لا بد من العمل على المقاربة بينها وبين الحكومة القائمة، وأنْ يُمهد لذلك بإجراء **حوار ديني عميق** مع هذه المجموعات من قبل نخبة من علماء الدين المستنيرين، والمتمكنين لتصحيح المفاهيم المغلوطة لدى الشباب، وتليين مواقفهم المتصلبة، وفي هذا السياق يمكن تشكيل لجنة من

العلماء للمصالحة، وتتولى هذه اللجنة الاجتماع بقيادات المعارضة الصومالية، وبحضور ومشاركة كبار شيوخ القبائل الصومالية والعلماء ورجال الأعمال الصوماليين، والتحضير لحوار مع الحكومة ينهي حالة الخلافات الناشبة بميثاق يوقع عليه الجميع.

ويعتمد على الدفع بالحكومة الصومالية وقوى المعارضة إلى الاتفاق على دستور دائم يبنى على أساس قيام نظام اتحاد فيدرالي بين الولايات الصومالية الثلاث (جنوب غرب الصومال، بونت لاند، أرض الصومال)، وإعادة تكوين جيش وطني يمثل جميع أبناء الشعب الصومالي، ويكون قادراً على استيعاب المليشيات، وتذويبها في صفوفه في إطار هيكلية جديدة، يؤكد فيها الدستور على حيادية الجيش واستقلاليته، وأنْ يعجل بنشر التعليم الوطني العام وسط هذا الجيل مدنياً وعسكرياً، استدراكاً لما فات، وتأسيساً لمرحلة جديدة يتاح فيها التعليم المهذب للنفوس، والمعمق للولاء الوطني، وبناء المعرفة العلمية، ويمكن للنظام العربي أن يسهم في تذليل الصعوبات المالية لتمويل إعادة هيكلة الدولة ومتطلبات إعادة الإعمار، وبناء قوات الشرطة والأمن والجيش الوطني، ويقع عبءُ تنفيذ هذا الدور العربي بدرجة أساسية على الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، ودول الخليج العربية.

ويعتبر الدور الدولي محورياً للغاية في تنفيذ المهام الحيوية اللازمة لإعادة بناء المؤسسات، ويقع الجهد الدولي الداعم بدرجة أساسية على الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي جنباً إلى جنب مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ودول الإقليم المقتدرة، وذلك وفق خطة عملية وتمويل دولي لإحياء مشروع الأمل، وإحداث تنمية شاملة في دول المنطقة.

ونظراً لتعدد القوى التي تصارعت طويلاً، فإنَّ تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، الذي نصت عليه المادة الرابعة من إعلان حقوق الدول وواجباتها في القانون الدولي، ووجوب الحيلولة دون تنظيم أنشطة ترمي إلى إثارة مثل هذه الحرب، فإن تطبيق هذا المبدأ في المنطقة يقتضي من الأطراف الإقليمية والدولية الساعية لحل النزاع، أنْ تمتنع هذه الأطراف عن التدخل لصالح هذا الطرف أو ذاك، ويؤمل كثيراً أنْ تغير الإدارة الأمريكية الجديدة من سياسة الفوضى الهدامة التي انتهجتها الإدارة السابقة، والتي لم تحقق

الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، ناهيك عما خلفته من جراحات يصعب اندمالها لدى الشعوب التي اكتوت بنيرانها.

وفي سبيل التصدي للقرصنة البحرية فقد بادرت اليمن ومصر إلى توجيه دعوة مشتركة لعقد اجتماع للدول المطلة على البحر الأحمر لبحث ما يتعلق بأمنه وبالوجود البحري المتعدد الجنسية عند مدخله الجنوبي والتصدي للقرصنة، ويمكن للنظام العربي أن يساعد في ذلك لحل هذه المعضلة.

إنَّ قيام تعاون إقليمي أمني وسياسي واقتصادي بين دول تجمّع صنعاء للتعاون، ودول الإيقاد IGAD، وتجمع دول الساحل والصحراء (س،ص)، من شأنه أنْ يحدث تنمية مستدامة، وتخفيفاً من حدة الفقر الذي يعاني منه القرن الأفريقي، وأن يحول دون تفجر الأزمات الإقليمية، ويخلق وضعاً مستقراً، وتجفيفاً لمنابع الجريمة المنظمة في عموم المنطقة.

الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية*

يواجه الصومال وضعاً سياسياً معقداً، ويتعرض لتحولات سريعة ومفاجئة، ومما يعقد الحالة السياسية تداخلُ الوضع الداخلي مع الوضع الإقليمي والدولي؛ حيث تتعدد في الوضع الداخلي القوى السياسية والجماعات السياسية المتصارعة، وقد وصلت الخلافات بينها إلى حد الاشتباك المسلح.

وتتمثل القوى الإقليمية المتصارعة في الصومال في إريتريا، وأثيوبيا وكينيا وجيبوتي وأوغندا وبورندي واليمن والسودان ومصر والسعودية، أما القوى الدولية فتتمثل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

إن هذا الوضع السياسي المعقد والدموي يجعل مهمة المراقب والمحلل صعبة جداً، لا سيما أن كثيراً من التحولات في المشهد الصومالي لا تحظى بتغطية إعلامية أو بحثية ميدانية مباشرة ودقيقة، بسبب العوائق الكثيرة التي تحول دون ذلك.

ولفهم ما يدور على الساحة الصومالية، ورصد اتجاهات التحول الممكنة في المشهد المعاصر، لاسيما في ضوء تجربة المحاكم الإسلامية الأخيرة، وما آلت إليه الأوضاع في مستهل عام ٢٠٠٩م إثر تولي "شيخ شريف أحمد" - الرئيس التنفيذي السابق للمحاكم الإسلامية- السلطةَ في مقديشو في كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٩م، حيث تسلم منصب رئاسة الجمهورية بعد اتفاقية مع رموز الحكومة الانتقالية السابقة برئاسة "عبد الله يوسف أحمد"، وتحت رعاية أمريكية وأوروبية، وبتسهيلات من الدولة الجارة إثيوبيا العدو التقليدي للصومال؛ مما يثير سؤالاً مهماً، وهو: كيف آلت مقاليد السلطة إلى "شيخ شريف" العدو السابق للولايات المتحدة وإثيوبيا وكينيا، برضى هؤلاء الأعداء؟! وكيف تحول حلفاؤه من حركة شباب المجاهدين وجماعة الاتحاد أو الحزب الإسلامي بقيادة "الشيخ حسن طاهر عويس" إلى أعداء وخصوم، يسعون لإزاحته عن السلطة، بل وتكفيره وتبرير قتله زاعمين أنه أصبح مرتداً!

---

* **د. عبد السلام بغدادي**/ رئيس قسم الدراسات الأفريقية- جامعة بغداد

تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء على القوى الفاعلة الحقيقية على الساحة الصومالية، وفقاً لما تبلور من أحداث خلال عام ٢٠٠٩م، وأن تستشرف المستقبل المنظور لما بعد العام ٢٠١٠م، والسنوات القليلة القادمة من ولاية شيخ شريف، التي يُفترض أن تنتهي رسمياً عام ٢٠١٤م، إن سارت الأمور وفق ما تشتهي رياحه، لإكمال ولايته الرئاسية ٢٠٠٩م- ٢٠١٤م التي تتهددها أخطار وتحديات داخلية وإقليمية!

شريف والمحاكم الشرعية

ينتمي شيخ شريف إلى قبيلة الهاوية، عشيرة أبقال، في مدينة جوهر جنوب وسط الصومال، ولد عام ١٩٦٤م في مدينة "مهداي" على بعد ١٢٠كم إلى الشمال الشرقي من العاصمة، درس في كلية التربية بجامعة كردفان بالسودان، ثم انتقل إلى ليبيا حيث تخرج في كلية الشريعة والقانون، ثم عاد إلى الصومال واشتغل بالتدريس.

إثر الفوضى السياسية في الصومال تشكلت المحاكم الشرعية لإدارة شؤون العباد، وترجع جذور المحاكم الشرعية إلى حقبة الستينيات من القرن الماضي، عندما تشكلت بعض الجماعات الإسلامية، لكنها لم تأخذ مسارها الذي كانت ترغب بسلوكه بسبب المضايقات التي تعرضت لها في عهد الرئيس "محمد سياد بري" ١٩٦٩م- ١٩٩١م؛ ففي أواخر عهده ظهرت إرهاصات تكوين جماعة الاتحاد الإسلامي مع نهاية ١٩٨٩م، ومن أشهر زعمائها "الشيخ حسن طاهر عويس" المتهم حالياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالتطرف و"الإرهاب"، والعلاقة مع تنظيم القاعدة، لاسيما بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م.

ظهرت نواة أول محكمة شرعية لتنظيم الحياة الاجتماعية شمال مقديشو، وإيجاد حل للنزاعات بإنشاء قوة أمنية لحماية أفراد المنطقة، ثم توالى ظهور المحاكم حتى وصل عددها إلى ١٣ محكمة، وكان أبرز رموزها الشيخ شريف شيخ أحمد، والشيخ حسن محمد، والشيخ طاهر عويس، وأعضاء سابقين من الاتحاد الإسلامي، ومعظم أعضائها من أبناء قبيلة الهاوية، المنتشرين في العاصمة مقديشو، وأجزاء من وسط وجنوب الصومال.

خلال عام ٢٠٠٤م، وبعد لقاءات ومفاوضات، تمكن زعماء المحاكم من توحيدها في كيان واحد، أطلق عليه اتحاد المحاكم الإسلامية، تحت زعامة شريف شيخ أحمد، وخلال

٢٠٠٦م تبلور الاتحاد في إطار مجلسين: **الأول** للشورى، وضم ٩١ عضواً، موزعين على فعاليات اجتماعية متنوعة، منهم رجال أعمال ورجال ميليشيا وتجار ومعلمون وإسلاميون سلفيون معتدلون وجهاديون يؤمنون بالقتال واستخدام السلاح، وصوفيون، وغيرهم، وكان المجلس بزعامة طاهر حسن عويس، وهو إسلامي سلفي جهادي، معاد لسياسة الولايات المتحدة وإثيوبيا، ومتهم من قبل واشنطن بـ"الإرهاب".

أما المجلس **الثاني** التنفيذي، فكان برئاسة شريف شيخ أحمد، ويضم ١٠ أعضاء، وله ذراع تنفيذية، تتمثل بالمحاكم الشرعية التي أصبح عددها ٣٠ محكمة، وذراع عسكرية تتجسد بالتنظيم الذي أصبح يعرف بـ "شباب المجاهدين" وهم جماعة متطرفة، ومعظم أعضائها من السلفيين الجهاديين المتشددين.

يمكن القول: إن المحاكم الشرعية في تكوينها النهائي الذي تبلور عام ٢٠٠٦م استطاعت أن تحقق أعظم انتصاراتها على الحكومة المؤقتة.

ويذكر أن الحكومة المؤقتة انبثقت عام ٢٠٠٤م عن مؤتمر عُقد في كينيا، برعاية أمريكية وأوربية، ومباركة أممية من الأمم المتحدة، فضلاً عن تأييد إثيوبيا وكينيا، ومعارضة أرتريا بسبب خلافها الحاد مع إثيوبيا، الذي أفضى إلى حرب بينهما عامي ١٩٩٨-٢٠٠٠م، وانتخَبَ هذا المؤتمر حكومة صومالية، كما انتُخب عبد الله يوسف أحمد، من قبيلة الدارود ورئيس إقليم بونت الانفصالي وسط الصومال- رئيساً للجمهورية، إضافة إلى البروفيسور علي جيد محمد- من قبيلة الهاوية- الذي انتُخب رئيساً للوزراء.

هذه الحكومة المؤقتة سقطت على يد قوات المحاكم الإسلامية منتصف العام ٢٠٠٦م، التي سيطرت على العاصمة مقديشو، وأجزاء واسعة من وسط البلاد وجنوبها، وهذا يعني أن العام ٢٠٠٦م كان عاماً ذهبياً للمحاكم الإسلامية، ليس بسبب انتصاراتها المفاجئة والمذهلة على الحكومة المؤقتة المدعومة سياسياً وعسكرياً من دول الجوار الإثيوبي- الكيني، والدولي (أمريكا- الاتحاد الأوربي – الأمم المتحدة) وحسب، وإنما بسبب توحّدها في إطار مشترك، وبأهداف محددة، وهي توحيد الصومال وتحريره من السيطرة الأجنبية، وإقامة حكومة إسلامية، تعتمد الشريعة في نظامها وأحكامها.

جماعات المحاكم الإسلامية

أولاً: جماعة آل الشيخ، أو "مجمع العلماء"

معظم أفراد هذه الجماعة في الأصل هم من طلبة الشيخ "محمد معلم حسن"، وهو قيادي إسلامي بارز، ومن أشهر أتباعه الرئيس الحالي شريف شيخ أحمد، وعُرف عن هذه المجموعة أنها ذات طبيعة فضفاضة، واتسم تنظيمها في البداية بعدم التشدد وضعف الانضباط، مع شيء من الفوضوية، لكن ما كان يجمع أفرادها هو حبهم جميعاً للشيخ "محمد معلم حسن" وولاؤهم له.

ومن بين أفراد هذه المجموعة من هو متأثر بفكر الإخوان المسلمين، ومنهم من ينحدر من خلفية صوفية، كما هو الحال مع شريف شيخ أحمد، الذي هو ابن شيخ صوفي معروف في المناطق الوسطي والجنوبية من الصومال، إذ يُعد أبوه الشيخ "أحمد موسى" من أبرز أتباع الطريقة الإدريسية في البلاد.

بيد أن شريف لم ينخرط في الطرق الصوفية بعد تخرجه في معهد مقديشو الديني التابع للأزهر عام ١٩٨٨م، إذ مارس التدريس عندما عاد إلى مقديشو عام ٢٠٠١م، وبدأ حينها نشاطه السياسي، عبر إنشاء إحدى المحاكم الشرعية، ثم ليصبح رئيس المجلس التنفيذي لاتحاد المحاكم الشرعية.

استطاع شريف في حينها أن يكوّن نوعاً من العلاقة مع الرئيس الصومالي المؤقت "عبد القاسم صلاد حسن" ٢٠٠٠- ٢٠٠٤م الذي جاءت به مؤتمرات المصالحة الصومالية في عرتا بجيبوتي إلى السلطة عام ٢٠٠٠م، دون أي مشاركة للمحاكم الإسلامية.

يبدو أن "شريف" قد استثمر حينها بنجاح ميول "صلاد" الإسلامية المعتدلة، ومن يومها عُرف "شريف" بمزاجه الإسلامي والسياسي المعتدل، خلاف نظيره "عويس" الذي أُبعد عن الصومال، في حين ظل "شريف" يمارس نشاطه داخل الصومال طوال عهد "صلاد"، لكنه دخل في أزمة مع الرئيس الانتقالي الجديد "عبد الله يوسف أحمد" ٢٠٠٤- ٢٠٠٩م، لما عُرف عن هذا الرئيس من ميول سياسية مناهضة للإسلاميين، ومنسجمة مع أمراء الحرب، لا سيما أولئك الموالين لإثيوبيا والولايات المتحدة وإيطاليا، خصوصاً أن الرئيس "عبد الله يوسف" ذاته كان من أمراء هذه الحرب، واستقل بنفسه برئاسة إقليم

بونت- وسط الصومال- مستغلاً حينها انتماءه لقبيلة "دارود" التي كانت يومها مناهضة لقبيلة "الهاوية"، بسبب سيطرة الأخيرة على العاصمة والمحاكم الإسلامية، وفخرها الدائم بأنها صاحبة الفضل في إسقاط حكم الدكتاتور السابق الرئيس "محمد سياد بري" ١٩٦٩-١٩٩١م الذي ينتمي إلى قبيلة "دارود"، وهي القبيلة ذاتها التي ينتمي لها الرئيس السابق "عبد الله يوسف أحمد"، بخلاف الشيخ شريف الذي ينتمي إلى قبيلة الهاوية، فرع الأبقال.

ثانياً: جماعة الاتحاد الإسلامية أو الحزب الإسلامي

بدأت هذه الجماعة بالتكون منذ الثمانينيات بمبادرة من الشيخ حسن طاهر عويس، وتعرضت لكثير من المضايقات عند ظهورها، وحكم على عويس ومن معه بالإعدام عام ١٩٨٧م، إلا أن الحكم خُفِّف إلى المؤبد بتدخّل سعودي حينها، وعادت الجماعة إلى الحركة السياسية المباشرة، بعد سقوط نظام بري عام ١٩٩١م، وبعدها بدأ نجم عويس يسطع وسط الجماعات الإسلامية في الصومال.

وعُرف عن عويس الذي كان عقيداً سابقاً في الجيش الصومالي المنهار، ومتابعاً نشطاً للعلوم الإسلامية، ومشاركاً في حرب الأوغادين ضد أثيوبيا، عرف عنه تطرفه وتشدده فيما يتعلق بضرورة إقامة حكم إسلامي في البلاد قائم على الشريعة الإسلامية، ورفض الدستور المدني، ومعارضته لإثيوبيا التي يعدها العدو اللدود لبلاده، بسبب احتلالها لإقليم أوغادين الصومالي، وأطماعها المتواصلة في الصومال، وتدخلها السياسي والعسكري المستمر في شؤونه الداخلية، بدعم ومساندة من الولايات المتحدة، ولا زال تنظيمه يؤمن بالحل العسكري إزاء أعداء تطبيق الشريعة الإسلامية، وإزاء الطامعين في أرض الصومال الكبرى، أو "الصومال الطبيعي" الذي يضم أراضي اقُتطعت من الصومال وألحقت قسراً بإثيوبيا عام ١٩٥٤م، وبكينيا عام ١٩٦١م، وبجيبوتي التي يشكل الصوماليون فيها ممثلين بـ"قبائل العيسى" النسبة الأكبر من سكانها.

وينتشر تنظيم الاتحاد الإسلامي الذي يقوده عويس في الأجزاء الوسطي والجنوبية من البلاد، بما في ذلك العاصمة مقديشو، وأعضاؤه يحملون السلاح ولا يميلون إلى الحلول السلمية، لذلك فإنهم غير مُرحب بهم من قبل إثيوبيا وكينيا والولايات المتحدة، ويمثلون الركن المتطرف ضمن اتحاد المحاكم، ولكنهم في كل الأحوال أقل تطرفاً من تنظيم الشباب.

ثالثاً: تنظيم شباب المجاهدين

رغم أن الاتحاد الإسلامي الذي يعد نفسه جزءاً من السلفية الجهادية، ويسعى لإقامة دولة إسلامية بالقوة، وعدَّته الولايات المتحدة تنظيماً "إرهابياً" متطرفاً، إلا أنه يُعدّ أقل تطرفاً من تنظيم شباب المجاهدين الذي بدأ يفرض نفسه على الساحة الصومالية في السنوات الأخيرة، ولا يُعرف بالضبط تاريخ تأسيسه، ورغم أن بعض الصوماليين يؤكدون ظهوره عام ٢٠٠٤م، إلا أن نشاطه اتضح عام ٢٠٠٧م، ورغم أنه لم يشارك في تأسيس المحاكم الإسلامية، إلا أنه انضم إليها أواسط العام ٢٠٠٦م، وبعدها بدأ نجمه بالتبلور والسطوع.

يرى بعض أعضاء التنظيم أن جذور تكوينه تعود إلى العام ١٩٤٣م، عندما ظهر في مقديشو حزب سياسي باسم "رابطة وحدة الشباب الصومالي"، أو "نادي الشباب الصومالي"، الذي قاد الصومال إلى التحرر من الاستعمار، وخلال احتدام المعارك بين المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا والولايات المتحدة منتصف عام ٢٠٠٦م حتى مطلع عام ٢٠٠٧م وانهيار حكم المحاكم الإسلامية على يد القوات الإثيوبية المدعومة أمريكياً، كان تنظيم الشباب يمثل الذراع العسكري الأقوى للمحاكم، والتنظيم العسكري المحلي الأول في البلاد.

يؤمن أعضاء شباب المجاهدين بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل لا يقبل المرونة ضمن حكم إسلامي، وضرورة إخراج جميع القوات الأجنبية من البلاد، بما فيها قوات حفظ السلام الأفريقية "Amisom" المكونة حالياً من ١٦٠٠ جندي أوغندي و١٩٢ جنديا بورنديا، وإخراج ما تسميهم بعملاء إثيوبيا من أي تشكيل حكومي في البلاد.

ولا يُعرف الكثير عن قيادات التنظيم، وإن كان بعض الصوماليين يعتقدون أن له علاقة بالاتحاد الإسلامي، وأنه يدين بالولاء للشيخ عويس، إلا أن هناك من يعتقد أن له قياداته الخاصة، ويبدو أن الأسباب الأمنية تحول دون الإعلان عن قادة التنظيم، لا سيما أن الولايات المتحدة الأمريكية أشارت ضمن تقريرها السنوي حول ما يسمى بـ"الإرهاب لعام ٢٠٠٧م" والذي صدر في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨م، أن هذه الجماعة راديكالية متطرفة، وأنها تمثل التهديد الأكثر خطورة للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، وأن بعض أفرادها- وفقاً

للتقرير- ينتمون للقاعدة، وأنهم تدربوا في أفغانستان.

وهذا ما يجعلهم بطبيعة الحال هدفاً مستمراً للولايات المتحدة، ولذلك أشارت بعض المصادر إلى أن القائد العسكري السابق للجماعة قد قُتل على يد القوات الأمريكية، في إحدى غاراتها الجوية على الصومال عام ٢٠٠٨م، وعلى الأرجح فإن اسمه "أدن حاشي عيدو" ويلقب أبو حسين الأنصاري.

ومن الرموز الأخرى في التنظيم أحمد عيدي، وإبراهيم حاج جامع (إبراهيم أفغاني)، ومختار أبو منصور، ويوسف أنطعدي، ومحمد عبدو كَودني الذي يُعتقد أنه درس في باكستان، وأنه الزعيم الحالي للجماعة، أو على الأقل في طليعة قادة التنظيم، ويعتَقِد بعض المراقبين أن معظم قيادات التنظيم الحالي الذين ينتشرون في الجنوب الصومالي هم من الأعضاء السابقين في الاتحاد الإسلامي، الذي يقوده طاهر عويس.

يمتلك تنظيم شباب المجاهدين الذي يؤمن بالسلفية (الجهادية- المقاتلة) قوة عسكرية فاعلة يتراوح عددها بين ٣٠٠٠-٦٠٠٠ مقاتل، مدربين بشكل جيد، وينسب لهم القيام بكثير من العمليات المسلحة، فضلاً عن عمليات استهداف رجال الشرطة والجيش، واستخدام التكتيكات الحديثة في القتال.

ويُعد هذا التنظيم الأكثر مقدرة على الساحة المحلية، ويتخذ أعضاؤه من الجهاد شعاراً لهم، ولا يكترثون كثيراً لمفهوم الدولة الوطنية، لا سيما أن مفهوم الدولة ضعيف أصلاً في الثقافة السياسية الصومالية، بسبب استفحال الظاهرة القبلية والمناطقية، ورغم أن الشعب الصومالي يعد من أكثر شعوب أفريقيا والعالم تجانساً؛ إذ يتمتع بقومية واحدة، ودين واحد، ومذهب واحد، وثقافة مشتركة، ونمط حياتي متشابه، وعليه يفضل أعضاء التنظيم عَلَماً أسود يتوسطه السيف مع كلمة التوحيد، يفضلونه على العلم الوطني الصومالي الأزرق اللون، ذي النجمة البيضاء الخماسية.

يُصدر التنظيم مجلة "ملة إبراهيم"، وهي متأثرة بالفكر السلفي- الحركي الجهادي، وتدعو من خلال كتاباتها القبائل الصومالية للانضمام للتيار السلفي- الحركي المقاتل.

وقد أصدر التنظيم شريطاً مصوراً يظهر متطوعين من جنسيات مختلفة، ودعا من خلال الشريط الشبابَ للانضمام إلى الحركة بلغات عدة، من بينها الإنكليزية والأوردية.

وذكرت صحيفة التايمز في عددها ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٩م، أن هناك نحو ألف من المقاتلين الأجانب، بينهم بريطانيون وأمريكيون في صفوف الجماعات التي تقاتل الحكومة في مقديشو، وأضافت الصحيفة أن ٣٠٠ مقاتل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا ودول غربية أخرى، دخلوا الصومال خلال شهري آذار/ مارس- أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

ومن الجدير بالذكر أن التنظيم يوزع نفسه حالياً على قسمين: **أحدهما** يسمى جيش العسرة، وهو مختص بالجانب العسكري، والعمليات القتالية، **والآخر** يدعى جيش الحسبة، ويتولى فرض السيطرة والنظام على المناطق التي يسيطر عليها التنظيم.

الولايات المتحدة وإسقاط المحاكم الإسلامية

إن هذه القوى الثلاث التي شكلت اتحاد المحاكم الإسلامية الممثلة في جماعة الرئيس شريف شيخ أحمد، والشيخ حسن طاهر عويس زعيم الاتحاد الإسلامي الذي يسمى الآن "جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة"، وتنظيم شباب المجاهدين، تمكنت كلها من السيطرة على السلطة في مقديشو، وفرض سيطرتها على وسط الصومال وجنوبه، بما في ذلك ميناء كيسمايو الاستراتيجي في أقصى الجنوب، للمدة من منتصف عام ٢٠٠٦م، وحتى الأسبوع الأخير من العام ذاته، إذ اتخذت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية قراراً بإسقاط هذه الحكومة، وإعادة حكومة عبد الله يوسف أحمد إلى السلطة، بعد أن حُشرت هذه الحكومة في رقعة صغيرة من الصومال، على أرض مدينة "بيدوا" القريبة من الحدود مع إثيوبيا، ونفذت واشنطن قرارها عبر الإيعاز إلى حكومة إثيوبيا برئاسة "ميليس زيناوي" بالتدخل عسكرياً، وقامت الإدارة الأمريكية بإسناد القوات الغازية بالمعدات والدعم الجوي، وكان تبريرها على أنها فعلت ذلك لمنع انتشار المد الإسلامي المتطرف، ومنع تغلغل تنظيم القاعدة الذي وجد ملاذاً له عند بعض فصائل المحاكم الإسلامية.

وتدير الولايات المتحدة نشاطها العسكري والمخابراتي الآن من خلال قاعدتها الجديدة (لامونية) في جيبوتي، حيث يُرابط ٢٠٠٠ عسكري أمريكي هناك، وهم مرتبطون بقيادة أفريكوم التي استُحدثت مؤخراً لإدارة العمليات العسكرية الأمريكية في أفريقيا.

وقامت الإدارة الأمريكية في الوقت ذاته بمحاصرة النشاط الإسلامي في الصومال، عبر

قطع مصادر تمويل الجمعيات الخيرية، ومحاربة نشاط المؤسسات المالية العاملة في الصومال ذات التوجه الإسلامي، مثل مؤسسة التقوى، ومؤسسة البركة الاقتصادية التي جمّد الغرب جميع أرصدتها فيما بعد بتهمة مساندة "الإرهاب".

في الوقت ذاته قامت واشنطن بفتح مكاتب أمنية وتجنيد مواطنين للتجسس على النشاطات الإسلامية، وتكثيف الجهد الاستخباري مع دول جوار الصومال، لا سيما إثيوبيا وكينيا وجيبوتي.

وأعقب انهيارَ حكم المحاكم الإسلامية- التي وفرت بعض الأمن والاستقرار في وسط الصومال وجنوبه إبان عهدها القصير في السلطة- حدوثُ فوضى عارمة، بسبب اندلاع القتال مجدداً بين القوات الإثيوبية المحتلة وأنصار حكومة عبد الله يوسف من جهة، خاصة أولئك الذين يُطلق عليهم أمراء الحرب أو لوردات الحرب الأهلية، وشكلوا تحالفاً أطلق عليه "التحالف من أجل السلام ومكافحة الإرهاب" بدعم ومساندة مباشرة من واشنطن، وبين فلول المحاكم الإسلامية الذين شكلوا قوة عسكرية جديدة في ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٨م، أطلقوا عليها "التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال" من جهة ثانية.

صفقة شيخ شريف، رئاسة الصومال

أقنعت الولايات المتحدة وبعض الدول الإقليمية الشيخ شريف شيخ أحمد بعد لجوئه إلى كينيا، إثر خسارته السلطة والمعركة مطلع عام ٢٠٠٧م، أن يقبل التفاوض والحوار مع حكومة عبد الله يوسف أحمد وأثيوبيا، والوصول إلى حل يؤدي إلى اقتسام السلطة وإنهاء النزاع، على أن يفك شريف تحالفه أو أي ارتباط له مع أي جماعة مسلحة، مقابل أن تنسحب القوات الإثيوبية المحتلة من الأراضي الصومالية.

ورغم أن شريف تعهد بمقاتلة القوات الإثيوبية إذا لم تسحب قواتها من الصومال (حيث لا تزال تلك القوات حتى مطلع ٢٠١٠ في الصومال، ولم تنسحب من الأجزاء الغربية المحيطة بمدينة بيدوا وجوارها) إلا أن رفاق شريف وحلفاءه في "التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال" رفضوا الاتفاق، ورفضوا أي مصالحة وطنية مع من أسموهم "عملاء إثيوبيا" (حكومة عبد الله يوسف أحمد وأنصاره من زعماء الحرب الأهلية)، ورأوا

أن أي مفاوضات من هذا النوع ستصنع انشقاقات داخل التحالف والمقاومة الصومالية عموماً، وأنها ستعزز موقف العملاء، وستعيق عملية تحرير البلاد من الاستعمار، وستضر مصالح الأمة والمقاومة ، كما ورد على لسان مسؤول حركي عسكري يدعى شيخ "يوسف سياد أنعدي".

وعليه قدّم أعضاء التحالف الصومالي- من معارضي شريف- خلاصة بمطالبهم تتضمن خروج القوات الإثيوبية، وتحقيق سلام عادل لإنهاء مشكلات النزاع عبر حل سلمي بين فرقاء النزاع المحليين، وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين، كما أنهم رفضوا قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٤١٨) الصادر في ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٧م، الذي تضمن نشر قوات أممية في الصومال عِوضاً عن الأفريقية.

وبرر أعضاء التحالف رفضهم بأن قبول القرار يتطلب موافقة الشعب الصومالي، وكافة القوى السياسية، لأنه قرار ينطوي على نشر ٢٧ ألف جندي، و١٥٠٠ شرطي أممي في البلاد، وهو أمر يتطلب قبولاً عاماً من عموم الشعب الصومالي وقواه الفاعلة.

وهكذا حدث الانقسام بين شريف وحلفائه؛ إذ وافق شريف على اقتسام السلطة مع أعضاء الحكومة السابقة، على أن يتولى هو رئاسة الجمهورية اعتباراً من شهر كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٩م، وأن ينضم أنصاره إلى الحكومة والبرلمان الانتقالي، وهذا ما حصل، وعلى أن تنسحب إثيوبيا من كامل الأراضي الصومالية، وهذا ما لم يتحقق بالكامل حتى الآن، إذ بقيت مجموعة من القوات الأثيوبية- كما أشرنا- في بعض أجزاء الصومال الغربية.

بالمقابل أعلن حلفاء شريف السابقون من الاتحاد الإسلامي وتنظيم شباب المجاهدين الحرب على شريف وحكومته، متهمين شريف- كما جاء في خطابات الاتحاد الإسلامي وزعيمه الشيخ عويس- أنه عميل للغرب، وأنه باع القضية، وأنه مرتد تجب محاربته، وهي التهمة ذاتها التي وجهها إليه أسامة بن لادن، ودعا أنصاره إلى محاربته وإسقاطه.

شهد مطلع عام ٢٠٠٩م تبلور قوتين أساسيتين على الساحة الصومالية: **الأولى** بزعامة الرئيس شريف شيخ أحمد، الرئيس التنفيذي السابق للمحاكم الإسلامية، والرئيس الحالي للجمهورية، مع قِسم من أعضاء الحكومة الانتقالية الصومالية السابقة، وتحظى هذه القوة

حالياً بدعم معنوي ومادي من قبل الولايات المتحدة وإثيوبيا وكينيا، حيث تلقت حكومة شريف مؤخراً ٤٠ طن من الأسلحة الأمريكية.

والقوة الثانية تتألف من مجموعتين متحالفتين: جماعة الاتحاد الإسلامي واسمها الجديد "جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة"، وزعيمها الشيخ طاهر حسن عويس، وجماعة "تنظيم الشباب المجاهدين"، وهذه القوة تحمل السلاح وتقاتل بشراسة قوات الحكومة الحالية، وهي مدعومة من أرتريا التي تدعمهما نكاية بإثيوبيا عدوتها اللدودة، التي لا تزال تحتل أجزاء من أرتريا، لذلك يطلق المراقبون على هذه القوة تسمية "جماعة أسمرة" مقارنة بقوة شريف التي يُطلق عليها تسمية "جماعة جيبوتي"، لأنها انبثقت عبر مفاوضات مطولة في جيبوتي.

وهكذا أصبحت اتجاهات التحول عند مشارف عام ٢٠١٠م في الصومال واضحة للعيان، مع تبلور قوتين: **الأولى** حليفة لواشنطن وإثيوبيا، ويتربع على هرمها الشيخ شريف زعيم المحاكم الإسلامية السابق، **والثانية** مناوئة لواشنطن وإثيوبيا ومدعومة من أرتريا، ويجلس على قمتها الشيخ طاهر عويس وحلفاؤه من تنظيم شباب المجاهدين المتهمين من واشنطن بأن لهم علاقة مع تنظيم القاعدة، وأنهم يؤون أشخاصاً تتهمهم الإدارة الأمريكية بأنهم قادة تنظيم القاعدة في الشرق الأفريقي، من بينهم فيصل عبد الله، وأبو طلحة السوداني، وصالح علي صالح النبهاني، وغيرهم.

وإلى جانب هاتين القوتين الرئيستين والمتصادمتين بشدة، توجد في الصومال قوى أخرى ذات تأثير محدود، وربما يتصاعد تأثيرها ونفوذها في المستقبل، بحسب مجريات الصراع الدائر الآن بين جماعة شريف وجماعة عويس، ومن بين هذه الجماعات:

١- حركة أهل السُنة والجماعة

يرى كثير من المتابعين أنها تمثل اتحاد الطرق الصوفية في الصومال، والتيار الصوفي في الصومال قديم وقوي، وله أتباع كثر ينتشرون في جميع أنحاء الصومال، ويقدّر البعض عدد مريدي الصوفية بالملايين.

ويهتم الصوفيون الذين يتبعون المذهب الشافعي بالأضرحة والمزارات الكثيرة المنتشرة في جنوب الصومال ووسطه، لذلك لا يكنون وداً للتيارات السلفية، القتالية منها وغير القتالية، لأن الأخيرة هدمت كثيرا من الأضرحة، ما دفع الحركة التي لم تكن تؤمن بالخيارات

العسكرية وتنزع نحو الحلول السلمية إلى حمل السلاح منذ عام ٢٠٠٨م للدفاع عن معتقداتها ومريديها ضد السلفيين الحركيين، لا سيما منهم أعضاء تنظيم الشباب المجاهدين وأنصار الاتحاد (الحزب) الإسلامي، وفعلاً دخلت الحركة التي أسست ميليشيات خاصة بها في اشتباكات مسلحة مع مقاتلي حركة تنظيم الشباب والاتحاد الإسلامي، في مناطق من وسط الصومال وجنوبه الذي تسيطر عليه الحركتان الأخيرتان، وتمكنت حركة أهل السنة والجماعة منذ أواخر عام ٢٠٠٨م من السيطرة على مدن عدَّة في جنوب البلاد ووسطها.

دخلت الحركة مؤخراً في كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٩م في اتفاق مع حكومة الرئيس شريف شيخ على مقاتلة أعضاء الحزب الإسلامي وتنظيم شباب المجاهدين، مقابل تطبيق الشريعة الإسلامية من قبل الحكومة الصومالية، وتدريس العلوم الإسلامية وفق المذهب الشافعي الذي يتبعه معظم أبناء الشعب الصومالي.

وتُعد حركة أهل السنة والجماعة بذلك الحركة المسلحة الوحيدة في البلاد التي تؤيد الحكومة الحالية في مقديشو، وتتعاون معها في محاربة الجماعات السلفية المعارضة والمسلحة.

والحركة بطبيعتها معتدلة، فهي مناوئة لأي توجه سلفي، ولذلك نلحظ أنها أصدرت قراراً في كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٩م بمنع النساء من ارتداء النقاب وأي شيء يغطي الوجه، وذكرت الحركة أنها اتخذت هذا القرار لدواعٍ أمنية، ومنع حدوث تفجيرات انتحارية تنفذ من انتحاريين يرتدون النقاب، على غرار التفجير الانتحاري الذي حدث في العاصمة مقديشو، وأدى إلى مقتل ٢٣ شخصاً بينهم ٣ من وزراء الحكومة خلال شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩م.

وقال بيان الحركة: "من الآن لا نسمح بارتداء النقاب في المناطق التي تسيطر عليها حركة أهل السُنة والجماعة، وأنه تم اتخاذ هذا القرار من أجل تشديد الأمن في المناطق التي تسيطر عليها الحركة، ولتفادي وقوع تفجيرات انتحارية مماثلة لتفجير فندق شامو بمقديشو، النقاب ليس فريضة شرعية، ومنعه فريضة أمنية في الوقت الراهن، لا سيما بعد ظهور عناصر تختفي بالنقاب، لتنفيذ عمليات انتحارية مثل ما يحدث في مقديشو"، ويلاقي هذا الطرح بطبيعة الحال ارتياحاً وقبولاً من أعضاء الحكومة الحالية، التي يقودها شريف، وكذلك

من إثيوبيا والإدارة الأمريكية، خاصة أن الحركة اصطفت إلى جانب حكومة شريف لقتال السلفيين الحركيين المنضوين تحت لواء الاتحاد (الحزب) الإسلامي وتنظيم شباب المجاهدين.

ولذلك يثير البعض لغطاً حول مصادر تمويل الحركة، ويقول عدد من المراقبين إنها مدعومة من إثيوبيا لتلاقي أهدافها في محاربة السلفيين الحركيين.

٢- الإخوان المسلمون

وتمثلهم الحركة الإسلامية المعروفة باسم (الإصلاح) وتأسست عام ١٩٧٨م، وهي مرتبطة بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وهي حركة معتدلة في أفكارها، وتُعرِّف نفسها بأنها حركة إسلامية وطنية تسعى لبناء مجتمع صومالي ملتزم بتعاليم الإسلام، وقائم على دعائم الأخوة والمساواة والعدالة، وأنها تؤمن بأن حل المشكلة الصومالية يأتي عبر المصالحة والحوار ونبذ العنف والاقتتال، ولم تكن هذه الحركة تعارض المحاكم الإسلامية، لكنها أيضاً لم تشارك في أعمالها، وقبل أن تنهار المحاكم الإسلامية، قال إبراهيم الدسوقي الناطق الرسمي باسم حركة الإصلاح: إن حركته غير مسلحة وعلاقتها مع المحاكم علاقة أخوية، كما أنها علاقة تناصح، لكن المحاكم الإسلامية لم تكن راضية عن موقف الحركة، إذ كانت تعدّه مراوغاً، لذلك كانت تضيّق عليها في بعض الحالات، ويمكن القول: إن تأثير هذه الحركة محدود في الوقت الحاضر، رغم أن لها امتداداً دولياً بحكم ارتباطها بالتنظيم العالمي للإخوان.

٣- السلفيون الجدد

انشقوا عن جماعة الاتحاد الإسلامي التي يقودها الشيخ عويس، واتخذوا لأنفسهم مساراً إسلامياً معتدلاً، لا يؤمن بالقتال أو الأسلوب العسكري، فهم ينبذون البدع والخرافات، وفقا لما يعلنون، وبالتالي فإنهم أقرب إلى الحكومة منهم إلى التيار السلفي الحركي.

٤- قوى أخرى

هناك تنظيمات أخرى فاعلة وغير فاعلة، وهي جميعا محسوبة على الحركة الإسلامية، باستثناء بعض مناصري شريف من أعضاء حكومته الحالية الذين كانوا يعملون ضمن التحالف الذي أقامته إثيوبيا والولايات المتحدة، والمعروف بـ"التحالف من أجل السلام ومكافحة الإرهاب"، فإن هناك قوى أخرى على الساحة الصومالية، وهي بالمناسبة إسلامية

أيضا، لكنها غير فاعلة على الأقل حتى الآن، باستثناء قلة منها.

من هذه القوى مجموعة الدفاع عن الدين والوطن، ورابطة علماء الصومال، ومنظمة الإنقاذ والمصالحة، وقوات الشيخ يوسف إنصعدي التي انضمت إلى تنظيم شباب المجاهدين، ومجموعة الشيخ حسن التركي، وهي مجموعة مقاتلة (جهادية) تتمركز في أقصى جنوب الصومال، والشيخ حسن متهم بأنه يتعامل مع القاعدة.

وهناك مجموعة رجل الأعمال الحاج أبو بكر عمر عداني الذي كان يُعد أكبر مُموِّل للمحاكم الإسلامية، وهو تاجر معروف ينتمي إلى قبيلة الهاوية، وعنده ميناء خاص وفندق، وقَدَّم أثناء اشتداد المعارك بين المحاكم الإسلامية ومناوئيها خدمات كبرى للاجئين، وبذل جهوداً على طريق المصالحة الوطنية.

ويُذكر أن هذه القوى انضمت أواسط ٢٠٠٦م إلى المحاكم الإسلامية أيام انتصاراتها المتتالية على حكومة الرئيس المنتهية ولايته "عبد الله يوسف" ٢٠٠٤- ٢٠٠٩م.

ومن القوى الأخرى على الساحة الصومالية حركة رأس كمبوني، والجبهة الإسلامية، وفصيل المحاكم الإسلامية المستقلة، وهي تنظيمات ذات أهمية محدودة في الوقت الحاضر.

الخاتمـــة

استناداً إلى المعطيات التي تمت الإشارة إليها، وفي ضوء مجريات الحركة السياسية والقتالية السريعة والحادة، وأجواء الحالة الاجتماعية- السياسية المتسمة بالتقلبات وتغيير الولاءات، يصعب التنبؤ بالمشهد السياسي المستقبلي، ولكننا نقول: إن صراعاً ضارياً على مدار ٢٠ سنة تقريباً، أوقع أكثر من نصف مليون قتيل، وحوَّل ٤٣٪ من الشعب الصومالي إلى جوعى ومشردين ولاجئين يعتمدون على المساعدات، وأدى إلى انهيار الدولة، وضياع مفهوم المواطنة، والولاء للوطن، وإلى عقد أكثر من ١٤ مؤتمرا للمصالحة الوطنية دون جدوى، وإبرام ١٦ اتفاقية سلام فاشلة، وقيام ١٤ حكومة انتقالية أحادية النظرة واستعبادية.

أفرز هذا المشهد، ونحن على مشارف العقد الثاني من القرن ٢١ الميلادي، قوتين متصارعتين: **الأولى** حكومة شريف شيخ أحمد زعيم المجلس التنفيذي السابق للمحاكم

الإسلامية المنهارة، ومن معه من بقايا الحكومة الانتقالية السابقة، مدعومين من إثيوبيا وكينيا والولايات المتحدة، **والثانية** تتمثل بقوات الاتحاد أو الحزب الإسلامي بزعامة الشيخ حسن طاهر عويس وحلفائه من تنظيم شباب المجاهدين السلفيين الحركيين (الجهاديين) مدعومين من أرتريا، ومتهمين بإقامة نوع من العلاقة مع تنظيم القاعدة. مع وجود قوى أخرى على الساحة، بيد أن تأثيرها لا يزال محدوداً، وإن كان يتوقع لإحداها- وهي حركة أهل السُنة والجماعة- تحولها إلى قوة محلية ثالثة على ساحة الصراع من خلال امتلاكها السلاح، وتحولها إلى حركة مقاتلة رغم انتمائها للتيار الصوفي، وتحالفها مع حكومة شريف.

وبما أن الصراع يجمع أضداداً متباينين في العقيدة والتوجه السياسي، بين مجموعة إسلامية معتدلة وأخرى سلفية متشددة، بين مجموعة تؤمن بالتحالف مع واشنطن وأديس أبابا، وأخرى تُخوِّن وتكفِّر من يتحالف معهما، بل وتعدُّه مرتداً عن الإسلام، فإن المشهد القادم يشير إلى مزيد من الصراع والقتال الضاري بين الطرفين.

وما يزيد من ضراوة المشهد أن أياً من الفريقين ليس بمقدوره حسم المعركة لصالحه وإحلال الأمن والسلام والاستقرار في ربوع الصومال؛ لأن انتصار الأول سيدفع بالطرف الثاني لامتهان خيار حرب العصابات، وانتصار الطرف الثاني (المتشدد) سيدفع بإثيوبيا والولايات المتحدة إلى إعادة الكرة مرة أخرى باحتلال الصومال، وتدمير ما تبقى منه، وهلاك الحرث والنسل، وما تبقى من أصحّاء من أهل الصومال.

لا مخرج من هذا السيناريو الدموي المرعب إلا باقتناع جميع الفرقاء الصوماليين، ومعظمهم يدّعون أنهم من الإسلاميين، إن لم يكن جميعهم، بالجلوس إلى طاولة مستديرة متخذين من الوسطية شعاراً، ومن الوطن الصومالي دثاراً، بعيداً عن أي تدخل إقليمي أو دولي باستثناء العلاقات مع المنظمات الإقليمية، كالجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، والدولية ممثلة بالأمم المتحدة لطلب العون المالي والمادي، وإعادة بناء الصومال إذا توافق الفرقاء، وامتثلوا لقول الله سبحانه وتعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)، وإلا فإن الطوفان قادم وسيجرف الجميع لا محالة.

إن الصومال وهو عضو في الجامعة العربية يحتاج إلى موقف عربي جاد لحل الصراع،

وجلب الفرقاء إلى طاولة المصالحة، لأن ما يجري في الصومال سيكون له انعكاسه على اليمن والسعودية (في نجران وما حولها).

إن اليمن وجوارها، باتت تصنف استراتيجياً ضمن نطاق القرن الأفريقي ومجاله الحيوي، وما يدور على أرض الصومال وما يجري على سواحلها من حروب ومجاعة وقرصنة بحرية، جلبت حتى الآن أساطيل وسُفنا من ١٧ دولة إلى خلجانها وممرات النفط الاستراتيجية، وتلويث بيئي متمثل برمي النفايات النووية وغيرها، ونهب منظم لثرواتها البحرية والبرية، فهل يتحرك العرب لإنقاذ إخوانهم الصوماليين، بل لإنقاذ أنفسهم، قبل أن يصيبهم لهيب ما يجري في الصومال.

وضع السلطة الفلسطينية دون انتخابات في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٠*

نتعرض في هذه الدراسة الموجزة إلى الحالة السياسية والقانونية التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية (كيان قانوني مستقل)، وتتركز بعنوان عدم التوافق بين القوى الفلسطينية والفراغ القانوني والمؤسسي والآثار القانونية والسياسية المترتبة على ذلك، وخاصة مسألة الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ثم سنحاول التوصل إلى الحلول الإيجابية المقترحة.

أولاً: ملخص الوقائع

١- الشعب الفلسطيني

شعب تحت الاحتلال دولة الاحتلال "إسرائيل" وفقاً لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وهو ما تحدد وصفه وتكييفه قانوناً واستمرار الاحتلال منذ عام ١٩٤٨ وتوسعه عام ١٩٦٧ وتواصل ارتكاب جرائم الحرب من قبل دولة الاحتلال وفقاً للتقارير الدولية ذات الصفة القانونية المحايدة والمهنية، وسعي منظومة العمل الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب لإخضاع دولة الاحتلال "إسرائيل" للمحاكمة ولعدم الإفلات من العقاب دولة ومؤسسات وأشخاصاً.

٢- حق المقاومة للشعب الفلسطيني

بوقوع أي شعب تحت الاحتلال فإن القانون الدولي يعطي الحق لهذا الشعب بممارسة حق المقاومة وتقرير المصير سواء بجيش منظم أو منظمات شعبية لها الصفة القانونية بممارسة المقاومة للمحتل بموجب أحكام القانون الدولي الذي لا يعطي المحتل (إسرائيل) ميزة ولا تفضيلاً بتجريم هذه المقاومات الشعبية، بل يضفى التزاماً على المجتمع الدولي بإنهاء الاحتلال ودعم المقاومة المشروعة.

---

* **قسم الدراسات القانونية**/ مركز دراسات الشرق الأوسط

٣- الكيانات القانونية للشعب الفلسطيني

في ظل استمرار الصراع مع العدو (الإسرائيلي) فقد أنتج الشعب الفلسطيني (تحت الاحتلال + المهجر) كيانات سياسية قانونية تسعى لحماية مصالح هذا الشعب وتحقيق أهدافه، ولغايات البحث القانوني نعرض فيما يلي لبعض الكيانات القانونية مع تعريف موجز لكل واحد منها:

أ- **منظمة التحرير الفلسطينية**- هيئة نضالية فلسطينية تجمع مجموعة من الفصائل الفلسطينية وبعض المستقلين وتسعى للمطالبة بالحقوق الفلسطينية وإنهاء الاحتلال، وتدار منذ عام ١٩٦٥م بأغلبية تنظيم فتح الذي يسيطر عليها بالشكل المطلق لم تنجز فيها أي انتخابات قانونية منذ العام ١٩٨٨.

ب-**السلطة الوطنية الفلسطينية**- سلطة حكم ذاتي للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال بحدود الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، وتمارس صلاحياتها القانونية تشريعاً وقضاءاً وإدارة في نطاق هذه المنطقة الجغرافية، ويتبع لها السكان الفلسطينيون المقيمون في حدود هذه المنطقة فقط، وينظم كافة أحكام علاقاتها الداخلية والخارجية دستور النظام الأساسي.

ثانياً: الخلاف السياسي وما وصلت إليه السلطة الوطنية الفلسطينية

منذ بداية نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٣ تحددت مسارات العمل في الساحة الفلسطينية وفق اتجاهين: **الأول مشروع المقاومة، والثاني مشروع التفاوض السياسي.**

وعليه فقد سار المساران كل في اتجاهه إلى أن انتهى مسار التفاوض إلى طريق مسدود مع دولة الاحتلال، وثبوت عدم التزامها بإرجاع أي من الحقوق للشعب الفلسطيني (فضلاً عن عدم وقف العدوان) عن طريق المفاوضات، وهذه المرحلة تفرد بإدارتها فريق حسم خياراته بالتفاوض السياسي فقط، وهو منظمة التحرير وفصائلها وأهمها حركة فتح، وفي هذه اللحظة التاريخية تم دخول المسار الثاني (المقاوم) للحالة السياسية والقانونية للسلطة الوطنية الفلسطينية إنقاذاً لما وصلت إليه حالة الشعب الفلسطيني نظراً لانقلاب أدوات

السلطة إلى أدوات وضرر للشعب الفلسطيني، وكان ذلك عبر الانتخابات التشريعية للمجلس التشريعي عام ٢٠٠٦م، وحصل مشروع المقاومة (حماس) على الأغلبية في هذه الانتخابات، وشكل حكومة بناء على ذلك، واستقر خيار الطرف الثاني (المفاوض فقط) على مناكفة وإسقاط الخيار الأول (المقاومة) في السلطة وفي المقاومة، إلى أن وصل الأمر إلى عدم التزام منطقة الضفة الغربية المتواجد فيها الاحتلال عسكرياً بمرجعية السلطة الوطنية الفلسطينية الشرعية حكومةً ومجلساً تشريعياً والانفراد بموقع رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، وتشكيل حكومة لا تملك أي صلاحية قانونية وفقاً لأحكام النظام الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية سنداً للمادة (٦٥/ ٢ + ٧٩/ ٤) منه، ثم وصولاً إلى انتهاء الولاية القانونية لموقع الرئاسة في ٢٠٠٩/١/٩ (حسب الاجتهادات المعتبرة لخبراء القانون الفلسطيني ومؤسسوه) وأيلولة مقاليد موقع الرئاسة لرئيس المجلس التشريعي (النيابة القانونية) وفقاً لأحكام النظام الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي نص على: تولي رئيس المجلس التشريعي مهام موقع الرئاسة في حال شغور هذا الموقع، والقيام بإجراء انتخابات رئاسية، وهذا ما حصل عندما توفي الرئيس الأسبق للسلطة الوطنية الفلسطينية لكن ذلك لم يتم، واستمر الرئيس المنتهية ولايته في موقعه بحجة أن النص على إجراء الانتخابات متزامنة بين الرئاسية والتشريعية، أعطى ولايته سنة ثانية حتى ٩/ ١/ ٢٠١٠.

وحيث أصدر الرئيس السابق (المنتهية ولايته القانونية) قراراً بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية مع وجود الخلاف (انقسام السلطة السياسي والميداني) في ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٩، وأعلنت اللجنة المركزية للانتخابات تعذر إجرائها بالوضع الراهن لأسباب عملية وميدانية بعد أسبوعين من التكليف فإن التساؤل يدور حول:

- حين انتهت ولاية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية من يملأ الفراغ؟
- وعند انتهاء مدة المجلس التشريعي ما هو الوضع القانوني للسلطة؟
- وهل لمنظمة التحرير الفلسطينية- أو أي جهة لها سلطة عليها- ارتباط قانوني بالسلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً للنظام الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية؟
- وهل يملك الرئيس السابق (المنتهية ولايته) إجراء الانتخابات الأحادية في الضفة أو تأجيل الانتخابات أو حل السلطة؟

ثالثاً: المعالجات القانونية للوضع الفلسطيني الراهن والتساؤلات المطروحة

١- المركز القانوني لرئيس السلطة الوطنية السابق

إن الأحكام القانونية الواردة في النظام الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية (الدستور) تحدد مدة الرئاسة بأربع سنوات فقط ويمكن للرئيس الترشيح لولاية ثانية (المادة ٣٦ المعدل لعام ٢٠٠٥) ونصت المادة (٣٧) على حالات شغور منصب الرئاسة وهي: الوفاة- الاستقالة- فقدان الأهلية.

ولم يرد في هذه المادة ما يتعلق بالامتداد القانوني لولاية الرئيس السابق بعد انتهاء ولايته، بينما نصت على أيلولة مقاليد منصب الرئاسة إلى رئيس المجلس التشريعي في حالة شغور هذا المنصب كنائب قانوني لهذا الموقع، ولغايات إجراء الانتخابات الرئاسية لملء الفراغ، وكونه يمثل الشرعية الأوسع وهي المجلس التشريعي، وعليه فإن الحل القانوني للحالة التي وصلت إليها السلطة الوطنية الفلسطينية بامتناع من يشغل موقع الرئاسة سابقاً عن إجراء انتخابات رئاسية في موعدها، وسيطرته الفعلية على موقع الرئاسة (بلا سند قانوني) ورغم عدم وجود نص على امتداد الولاية لرئاسته بعد الانتهاء، ومع معرفة الرأي القائل بعدم وجود حالة حصرية من حالات الشغور (الوفاة – الاستقالة- فقدان الأهلية)، إن شغور الموقع لأي سبب مدعاة ليتسلمه رئيس المجلس التشريعي ومنها انتهاء الولاية، لأن ذلك يحقق فقدان الرئيس للأهلية القانونية ليس بشخصه ولكن بملئه موقعاً ليس له فيه حق، خاصة وأن قراراته جميعها محط طعن قانوني صريح في هذه الحالة، فإن الحل القانوني الوحيد هو ممارسة وأيلولة مقاليد موقع الرئاسة لرئيس المجلس التشريعي، ولغايات إجراء المقتضى القانوني وامتناع الرئيس السابق عن التصرف كرئيس للسلطة.

٢- انتهاء ولاية المجلس التشريعي والامتداد القانوني

إن الحالة القانونية للسلطة الوطنية تتميز بالتعقيد القانوني، فضلاً عن السياسي والميداني، وعليه فإن التساؤل يثور في حال انتهاء ولاية ومدة المجلس التشريعي القائم هل تكون السلطة أمام فراغ قانوني في مؤسسات السلطة، وخاصةً أن رئيس المجلس التشريعي في الحال الراهن قانونياً تولى مقاليد موقع الرئاسة لسلطة لانتهاء ولاية رئيس السلطة وعدم

إمكانية الامتداد القانوني لشخصه لمدة إضافية؟

وللإجابة على التساؤل نورد الحكم والقاعدة القانونية والدستورية التي جاءت بها المادة ٦٦ من النظام الأساسي الفلسطيني بموجب التعديل رقم (٢/ ٢٠٠٥) حيث نصت على:

"تنتهي ولاية أعضاء المجلس التشريعي القائم **عند أداء اليمين الدستورية** من قبل أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين مجدداً وفقاً للقانون".

وسنداً لما قررته هذه المادة من حكم دستوري واضح وهو الامتداد القانوني والدستوري لولاية المجلس التشريعي القائم إلى أن **تتوفر حالة قانونية جديدة وهي أداء اليمين** الدستورية للمجلس التشريعي الجديد، وذلك لغايات ملء الفراغ القانوني، واستمرار الشرعيات والمؤسسات القانونية، وعدم اضطراب الوضع القانوني والمؤسساتي، يؤكد ما ذهبت إليه الورقة أن هذا التعديل لعام ٢٠٠٥ على القانون الأساسي (الدستور) ورد فيه أيضاً تعديل المادة (٣٦) منه والمتعلقة بمدة رئاسة السلطة، ولم تعط الحق لرئيس السلطة بالامتداد القانوني تأكيداً على مبدأ ديمقراطي وهو أن الشرعية الأساسية هي لممثلي الشعب وهو المجلس التشريعي.

وبناءً على ذلك فإن يوم ٢٠١٠/١/٩ هو يوم تسلم رئيس المجلس التشريعي رئاسة السلطة حيث تستمر شرعية المجلس التشريعي إلى حين اداء اليمين من قبل الاعضاء الجدد المنتخبين ، وبذلك تستمر شرعيات السلطة وفق القانون، ويشار هنا تأكيداً إلى أن ولاية الرئيس تنتهي قبل أسبوعين من مدة المجلس التشريعي الحالي والتي تستوجب ملء الفراغ الدستوري وفق القانون على أي الأحوال.

وفي حال عدم تطبيق ذلك فإن الرئيس المنتهية ولايته يكون قد اغتصب السلطة وصنع تطبيق الدستور بالقوة، وهو ما يعرضه للمساءلة القانونية.

٣- السلطة الوطنية الفلسطينية وارتباطها القانوني بمنظمة التحرير الفلسطينية

إن السلطة الوطنية الفلسطينية تتحدد أحكامها ومركزها القانوني وفقاً للنظام الأساسي لها (الدستور) والذي بدوره لم يرد فيه أي نص ولا صلاحية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

سواء في الجانب التشريعي أو القضائي أو التنفيذي (الإدارة)، والخاص بالسلطة الوطنية الفلسطينية وعليه فإن السلطة الوطنية الفلسطينية ككيان قانوني مستقل وسلطة حكم ذاتي في حدود السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة لا ترتبط قانوناً بمنظمة التحرير الفلسطينية ولا تتلقى قرارات منها تشريعياً أو قضائياً أو إدارياً.

وإن الممارسات السابقة لانتخاب رئيس السلطة والمجلس التشريعي قد تمت وفقاً لهذه القاعدة القانونية المستقرة حيث استمد رئيس السلطة والمجلس التشريعي سلطاته المباشرة من تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل فقط.

٤- الرئيس السابق والمصير القانوني لقراراته بتأجيل الانتخابات أو إجرائها بصفة أحادية أو السعي لحل السلطة.

حيث تحدد المركز القانوني للرئيس السابق للسلطة الوطنية الفلسطينية بانتهاء الولاية القانونية والدستورية بتاريخ ٢٠٠٩/١/٩ (أو ٢٠١٠/١/٩ في حال تفسيره الخاطئ للدستور) وانعدام الإمكانية القانونية لتمديد هذه الولاية أو امتدادها قانونياً فضلاً عن عدم تجددها لدورة ثانية انتخابياً، وأيلولة مقاليد موقع الرئاسة قانونياً لرئاسة المجلس التشريعي وفقاً لأحكام النظام الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية (الدستور) فإن الرئيس السابق لا يملك- قانوناً ودستوراً – تأجيل الانتخابات، ولا يملك إجراء الانتخابات الأحادية في الضفة الغربية، كما لا يملك مطلقاً حل السلطة الوطنية الفلسطينية.

رابعاً: الخيارات القانونية والسياسية الإيجابية والممكنة للخروج من المأزق الحالي للكيانية الفلسطينية

حيث ثبت لكافة الأطراف الفلسطينية:

١- استمرار الاحتلال وتصاعد جرائم الحرب التي يرتكبها.

٢- فشل مسار التسوية بعد استنزاف الشعب الفلسطيني تفاوضياً لمدة ١٦ عاماً وتخلي الجانب الأمريكي والأوروبي عن إنفاذ (إسرائيل) للاستحقاقات المتفق عليها.

٣- عدم إمكانية إحداث أي أثر في ذلك من خلال المجموعة العربية.

٤- وصول آثار الانقسام في السلطة الفلسطينية على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لمستويات كارثية.

٥- اصطدام مسلسل الممارسات والمسارات غير القانونية للفريق المفاوض في إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية لحالة غاية في الخروج عن الشرعية القانونية والدستورية وتمثل تهديداً للمؤسسات الوطنية ومن مثيل ذلك:

- عرض وثيقة الأسرى للاستفتاء بلا سند قانوني للضغط على طرف سياسي.
- تشكيل حكومة وممارسة صلاحيات بلا سند دستوري
- استمرار الرئيس السابق للسلطة بإشغال موقع الرئاسة بلا سند دستوري.
- إصدار قرارات رئاسية بانتخابات رئاسية وتشريعية وتأجيلها بلا سند دستوري.

الخلاصة

وعليه فإن التوافق السياسي على مشروع وطني فلسطيني يجمع الشعب الفلسطيني وقواه ومؤسساته وكياناته القانونية صوناً لحقوقه وحماية لمصالحه وإنهاء للاحتلال بمشروع سياسي مقاوم موحد وإنفاذ ذلك من خلال القنوات القانونية وفق ما يلي:

١- أيلولة مقاليد الرئاسة لرئيس المجلس التشريعي اعتباراً من ٩/ ١/ ٢٠١٠ على الأقل.

٢- إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حيادية ونزيهة في ظروف صحية، وقد يتم التوصل لذلك التأجيل لمدة يتفق عليها جماعياً وتقر دستورياً.

٣- إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وبرنامج يتفق عليه.

٤- وقف كافة أشكال التنسيق مع دولة الاحتلال وإنهاء ملف السجون في الضفة والسعي الموحد لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين دولة ومؤسسات وأشخاصا.

The State of the Palestinian Authority without the January 2010 Elections

This brief study addresses a number of topics. The first is the current political and legal status of the Palestinian National Authority. The second is the disagreement among the Palestinian factions as well as the legal and institutional vacuum along with the legal and political consequences of both. The third discusses the legal scenarios of the status quo in Palestine, mainly the presidential and legislative elections. Finally, a number of possible positive political and statutory options are put forward to solve the crisis which threatens the entire Palestinian cause.

point of view of all the disputing and efficient parties. It also represents a strategic depth for the Arab region, mainly Egypt and the Sudan in Africa on one hand and Saudi Arabia and Yemen in the Arabian Gulf on the other. Furthermore, it suffers from various foreign Eastern, Western and Israeli interventions and designs aiming at controlling the region in all the aforementioned fields. The status quo directly and deeply affects the Arab World, which may only arise later for political, geographic and internal considerations.

In order to accurately and objectively describe the current situation in the Horn and East of Africa, as well as its future and the role of the Arab systems in dealing with it, a seminar was held by the Middle East Studies Centre to discuss 3 topics: "The Security, Political and Economic Challenges Facing the Horn and East of Africa", "The Arab Political Systems in the Horn and East of Africa", and "The Horizons of Stability and the Required Arab Role in the Horn and East of Africa.

Somali Internal Conflict and Foreign Interventions

this study concluded that contemporary somalian sitution refers to painful scene, that the struggle amohg the groups leded to continudnce the anarchy and subversion. In the last the leaders of civil war divided in two branhes. First, under previous exclusive leader of islamic courts sharif sheik Ahmed «now he is the president of Somalia since january 2009» supported by u.s.a. and ethiobia, kenya. While second which under the chief of Islamic union and his allies «the fighters youngs regulation – Shabab Elmujahdin-» this group according to consideration of U.S.A. is terrorist organization, because it is indictment (accusation) to make relations with qaada regulation. And because its restricted ancestral ideology and its believing that all Somalian people must fight U.S.A and its allies for liberation somalia land and build Islamic rejime in Somalia state. Whail the first group believes that the future and interst of somalian people needs moderate and medium system and good relasions with neighbors of Somalia. Then the two groups involved in bloody civil war will not end unless that the leaders of the two groups percept that this war is futility and fruitlessness. Then these leaders must go to discuss there problems upon circularity table, and go to appeal to comromise and moderate, and medium solutions, and find exit or loophole from their troubles to save their people from the extinction and duing out.

However, the greatest variable is that such excellent relations have also extended to those states which have always been opposing to the US policies, partly at the expense of Turkey's relations with the moderate Arab states.

The Palestinian Options between National Interests and Foreign Pressures

As a result of the sharp divisions witnessed by the Palestinian scene not only affecting variables but also strategies and constants, there is hardly any mention of any agreed-upon Palestinian options in this critical stage. These divisions have occupied the minds of the political elites, who moved them to ordinary people who largely suffer from the elite's disunity. Some even believe that the depth of the division have reached a level that is hard to stop unless a great effort is exerted by the political elite. Unfortunately, this does not seem to be the case since they do not pay attention to the matter in this stage as if political polarisation by each party has been an objective per se.

As a consequence, it has become very difficult – in this state of division in the Palestinian scene – to talk about a unified Palestinian goal, especially when discussing political options. Nevertheless, the political reading of the reality in the Palestinian scene, statements by politicians and experts as well as writings by journalists can determine the options to be agreed upon.

The indications of the relationship between investment and living level in Jordan

Investment expenditures considered as one of main macroeconomic indicators because its a main component of National Income, and despite of that the investment expenditure changes leads to direct change in per-capita income, taken into consideration the investment multiplier, the investment influence on consumer's life level considered as indirect influence because of some meditarian economic variables that mediate this relationship to weaken it and may inverse its direction. In Jordan, statistics indicates that new investments have a strong correlation with consumer price index which means that new investments may be reflected in higher price levels in stead of higher living levels.

Horn and East of Africa: Present and Future

The Horn and East of Africa is witnessing significant political, strategic, security and economic activities, due to its vital location from the

It is true that a number of resolutions were agreed upon in the different Arab summits –mainly in the last few years – recommending the setting of a common vision and coordinated plans with regard to the various issues. However, reality on the ground and historical experience prove that none of these vision and plans is found.

• Reports & Articles

The Foreign Projects of Change in the Arab region

The Arab region is witnessing major strategic shifts on various political, military, economic and social levels. It has been subject to a state of instability for years, resulting in a great chaos and negative consequences on the situation in general and the state of security and stability in particular. Thus, the region has become under a threat of different projects with each aiming at consolidating its influence and achieving its ambitions.

Therefore, the Middle East Studies Centre, in cooperation with the Kuwaiti Mujtama' magazine, organised a conference entitled by "The Projects of Change in the Arab Region and Their Future" in Amman, Jordan. The conference aimed at the following: coming up with a unified strategic Arab vision towards the shifts of the undergoing internal and external projects of change until 2015; building a joint plan for an Arab-Islamic project of renaissance; and suggesting scholarly views of possible scenarios of the nature of conflict or agreement between such projects in the Arab region until 2015. During the conference, 5 projects were considered major and of direct influence, namely: the American, Israeli, Iranian, pan-Arab and Islamic projects. Other projects were considered minor and of little influence, namely: the European, Turkish, Indian and Chinese projects.

The Arabs and Turkey: Vague Relations and Role in Regional and International Balances

In the last few years, the Arab-Turkish relations have witnessed an unprecedented quantum leap at all political, economic and cultural levels. Moreover, there has been a shift in whatever could be considered difficult, especially in military and security cooperation between Turkey and countries with whom relations had reached serious levels of disagreement and even with whom had been on the verge of a war.

It is true that Turkey's good relations with the countries of the atlantic, desired relations with the European Union and allience with Israel were also normal in a previous stage with the satellite Arab "moderate" states.

into internal disputes and attrition of resources, increasing both the weakness of the Arab nation and the opportunity for the domination of the Israeli options in the region

- If Israel takes a risk by re-occupying the Gaza Strip or attacking Syria or the Lebanese resistance and then fail to achieve its goals, the Arab-Islamic axis of resistance and steadfastness in the region will be able to impose its viewpoint and programme as a strategic option for the entire nation.

• Research & Studies

The New American Strategy in Afghanistan

In his speech on December 1, 2009 in WestPoint Base, the US president Barrack Obama announced his new strategy in Afghanistan. Last March, he had announced plans for a new strategy upon the failure of the former president George Bush in Afghanistan after 7 years of the US military interference. This started when the Bush's administration launched a strike against Taliban in October 2001 in the aftermath of the 9 September attacks. Taliban was accused of securing refuge for Osama bin Laden considered by the Bush's administration responsible for the attacks which destroyed the twin towers of New York as well as the Pentagon headquarters, causing around 3,000 deaths among the Americans.

In his speech, Obama referred to the three headlines by saying: "There are three major points for our strategy: a military effort to prepare the situation for the provisional stage; a civil revival to impose positive measures; and an efficient partnership with Pakistan."

Arab (Political System) in Search for an International Role

For over a couple of decades, the Arab World has been witnessing an unprecedented state of split between its internal basic components, as well as weakness and hesitation in its relations with the external near and far environment. Such a situation has significantly discerned since the 2nd Gulf War when Iraq invaded Kuwait in 1990.

It goes without saying that the situation has also worsened since the US occupation of Iraq in 2003, to the extent that some argue that the Arab systems are facing a threat of proving formal regional systems, resulting form the failures and inability to deal with the major events and dilemmas taking place in several locations in the region.

• Editorial

Trends and Prospects of Political and Security Dynamics in the Middle East

Political and security activity accelerated during last year wile critical dead-ends where reached in a number of hot issues, mainly the Arab-Israeli conflict, the peace process, the Iranian nuclear file, the Palestinian reconciliation and the Arab economic and political development programmes.

A systematic look refers to the increase in each of the resistance ability in the region, the Arab governments' vulnerability and the influence of the Israeli extreme right wing which threats the regional security.

Furthermore, the Iranian military power as well as influence is increasing in the region, especially in Iraq and Yemen. Turkey also moves strongly in terms of politics and economy, playing a major regional role.

The most strategic indications of this political and security activity could be as follows: the continuous political helplessness by the Arab governments to set a joint vision to bring about any genuine advancement or represent a good leadership; the blockade in the peace process; the helplessness by the new US administration to provide any intellectual, political or security vision to observe the interests of the peoples of the region; the weakness of the Palestinian Authority's leadership (Fateh movement) in reading the regional and international variables and thus leading the Palestinian national project; and the public elite's respect for the resistance model in the region as a realistic option that accomplishes the targets and protects the interests.

The main possible scenarios for this activity are the following:

- The increase in the Iranian military power and its international recognition, enabling it to become a partner in setting the future of the region
- The success of Dayton's project in the West Bank as well as the new US project for peace, along with the continuity of the Arab pressure to undermine the resistance, giving the chance to the Israeli project to make a quantum leap at the expense of the higher Arab interests and the Palestinian people's rights
- The aggravation of the crisis between Iran, on one hand, and the US and Israel, on the other, to the extent of armed conflict and the use of the Western bases in the Arabian Gulf states, which may push the region

Contents

page	
	Editorial
7	*Trends and Prospects of Political and Security Dynamics in the Middle East* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
15	*The New American Strategy in Afghanistan* ***Ahmad albursan***
43	*Arab (Political System) in Search for an International Role* ***Abd alftah Alrshdan***
	Reports And Articles
65	*The Foreign Projects of Change in the Arab region* ***MESC***
83	*Arabs and Turkey: Vague Relations and Role in Regional and International Balances* ***Moh'd Nor Alden***
95	*Palestinian choices between National Interests & Foreign Pressures* ***Atef Odwan***
105	*The indications of the relationship between investment and living level in jordan* ***Amen Jaber***
111	*Horn and East of Africa: Present and Future* ***MESC***
127	*Somali Internal Conflict and Foreign Interventions* ***Abd Alslam Bagdade***
143	*The State of the Palestinian Authority without the January 2010 Elections* ***MESC***

The views of the contributors do not necessarily represent

the positions of the MESJ

First Edition

Amman – Winter 2009/2010

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan
Ahmad Al-Bursan
Ahmad S. Noufal
Ali Mahafza
Ebrahim Abu Arqoub
Fahmi Jadaan
Mohammad Abu Hammour
Mohammad Al Mosa

Volume 13 **No. 50** **Winter 2009/2010**